حديث المالية
Hadith El Malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ٩ – تشرين الأول ٢٠٠٠

المحتويات

كلمة وزير المالية
* "الموظف وجه الإدارة وعلى عاتقه تحديثها"

سيرة ذاتية
* المدير الجديد لمديرية الواردات السيد وليد الخطيب
* المدير الجديد للمحاسبة العامة السيد رياض الزين

تدريب
* الضريبة على القيمة المضافة
* الضريبة على القيمة المضافة: ١٠ أسئلة وأجوبة
* تدريب على المعلوماتية لموظفي مديرية المساحة والشؤون العقارية
* تدريب على المعلوماتية لعناصر الضابطة الجمركية

أخبار من الوزارة
* موازنة ٢٠٠١: حدث
* إصدارات بيروبوند: حدث
* التعاون مع القطاع الخاص
* الأعمال التحضيرية لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة
* صفحة الوزارة على الإنترنت
* مشروع إصلاح الإدارة الضريبية
* السيد ألان بيفاني في دائرة الضريبة غير المباشرة
* المقابلات السنوية: لمحة عن النتائج
* ١٣٢ موظفاً جديداً في وزارة المالية
* رحلة إلى القاهرة لدراسة النظام الضريبي
* التعاون مع مراكز التدريب الإقليمية والدولية

بقلم الموظفين
* تبييض الأموال
* تدريب وموظف
* دور مراقب الضريبة على القيمة المضافة

جمارك
* مكتب جمارك المطار
* تدريب حول المعرفة الجمركية
* اشتراك الجمارك في ندوة قانون البحار

المساحة والشؤون العقارية
* سفر بعثة لبنانية إلى كندا في إطار مشروع مكننة وتحديث السجل العقاري
* كلمة المدير بمناسبة قرطاسي
* لمحة عن الشؤون العقارية

حياة الوزارة
* خطوبة، زفاف، ولادة الخ...
* السير الحر: رحلة إلى دوائر الوزارة

المكتبة المالية
* لمحة عن كتاب
* جديد المكتبة المالية

" إنني على ثقة اكثر من أي يوم مضى بأنه يمكن الاعتماد على نشاطكم لإعادة تنظيم الوزارة والعمل على تحديثها. فموظف وزارة المالية، رغم ظروف العمل الصعبة، كان وسيبقى نخبة الإدارة اللبنانية والمحرك الأساسي لماكينة الدولة."

كلمة الوزير – حفل تقديم المدير العام الجديد للمالية العامة السيد ألان بيفاني وعرض النتائج الأولية للمقابلات السنوية التي أجراها المعهد المالي في ربيع العام ٢٠٠٠

لا تساورني اليوم أية شكوك، وأقولها بصراحة لجميع الحاضرين هنا، من دول صديقة ومانحة وقطاع خاص، أن جهود وخطط الإنماء، مهما كانت متكاملة، تبقى قاصرة إن لم تبدأ بتطوير الإدارة وتحديثها. وقد برهنت التجارب السابقة أن المساعدات والقروض وغيرها تقف مكتوفة الأيدي أمام القدرة الاستيعابية للإدارة أي بمعنى آخر قدرة أهل الإدارة على تبني هذه الجهود والخطط وإدارة استعمال الأموال.

وانني على قناعة بأن تحديث الإدارة، – وهو المطلب الأول والأخير لأهل الإدارة أنفسهم الذين ستموا ظروف العمل السيئة وضيق الأفق وتخلف أدوات العمل – يتطلب، كأولية حتمية، رؤية حديثة وربما غير مركزية لإدارة الموارد البشرية.

قررت وزارة المال أن تسلك طريق التحديث فاتخذت مبادرات عديدة منها مكننة الجمارك والدوائر العقارية والمساحة وغيرها كما أنشأت المعهد المالي . وأطلقت مؤخراً مشروعاً رائداً هو المقابلات السنوية. وهذه الأخيرة ذات أهمية معنوية كبيرة إذ أنها مقابلة يجريها كل موظف مع رئيسه المباشر على أساس استمارة محددة ، الهدف منها وبكل بساطة، تحقيق تبادل يستند إلى الحوار والإصغاء والتعرف إلى حاجات الموظف وأحوال الوظيفة. ولقد أتاح هذا اللقاء لكل فرد النطّرق، وربما لأول مرة، إلى الأمور التي تزعجه والى ما يمكن تحسينه والوسائل الضرورية لذلك.

من خلال المقابلة السنوية، اطّلعت على أحوالكم واستمعت إلى اقتراحاتكم وتحققت من دقة الأداء التي يتطلبها عملكم والصعوبات التي تواجهونها يومياً.

أنجز هذا العدد برعاية

الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل
Société Générale Libano Européenne de Banque sal

سرني تجاوبكم، وأسعدني سرعة أداء البعض وحرصهم على حرية نقل آراء موظفيهم أسعدني كذلك اهتمامكم الذي تجلى بالاستفاضة في التعليق حول مواضيع إدارية تسمح بالتعرف إلى العمل الحقيقي لكل منكم، من تفاصيل المهمات اليومية إلى إيجابيات كل وظيفة وسلبياتها واقتراحاتكم للتحسين.

وسرني أيضاً أن أرى رغبتكم في العمل وفق النظم والقوانين وتوقكم إلى الحداثة. فالجميع دون أي استثناء ورغم عدم إلمامه أحياناً بالتقنيات الحديثة طالب وبإلحاح بإدخال المعلوماتية وباعتماد أساليب العمل الحديثة التي تسرع المعاملات وتتابعة التدريب المكثف الذي يعمق معرفة الموظف بالقوانين والتقنيات المالية.

وكان اللافت رفض الجميع المطلق لصورة موظف وزارة المالية كموظف مرتش وظالم وغير قادر على تيسير أحوال الناس وأعمالهم.

أما أكثر ما يدعو إلى الفخر فهو تأكيد معظمكم على شعوره بالانتماء إلى الوزارة وبأنه أختار الوظيفة العامة وما يميزها من دوام وحسنات كونها عمل دائم يتميز بضمانات كثيرة.

نحن اليوم بصدد إعداد مشروع قانون على ضوء مواقفكم ومتطلبات العصرنة والحداثة وندرس حالياً اقتراحات عدة تتعلق مثلاً بأوضاع المراقبين الماليين لدى الإدارات الحكومية.

هذا أقل ما يمكننا القيام به في عصر أوتوستراد المعلومات واكتشاف خريطة الجينات.

إننا نعمل على إعادة تأهيل المباني التي تعملون فيها. ومن اهتماماتي أيضاً أن تتم مكننة عمليات الوزارة.

فبالتعرف المعمّق على وضع كل موظف، ستتمكن من العمل على تلبية الحاجات الفردية وتحسين الأداء وتمكين موظفي الوزارة من مواكبة التطورات المستجدة في أساليب العمل وذلك من خلال التدريب المتخصص والتدريب على التقنيات الضريبية الحديثة كالضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى برامج تدريب أخرى حول العلاقة مع المواطن وتقنيات التواصل وغيرها.

وسيرافق ذلك مع إيجاد آليات لتحفيز الموظفين وتنمية حس الانتماء إلى إدارتهم وحماسهم للخدمة العامة.

وفي مجال التواصل الداخلي، سوف نتابع العمل على نشرة حديث المالية لكي تساهم بشكل أكبر في خلق صلات وصل بين أهل الوزارة في المركز (بيروت) والمناطق، ونقل المعلومة بشكل مبسط وسلس، وتشجيع الموظفين على البحث والإطلاع والمشاركة في كتابة المقالات والتعريف عن أحوال الوزارة وتوجهاتها والمبادرات التي تقوم بها.

أما في ما يتعلق بالعلاقة مع القطاع الخاص، فسنشدد على سياسة الأبواب المفتوحة للمبادرات المشتركة كما حصل عند استحداث نظام نجم. وسنكمل المبادرات التي أطلقناها لإقامة حوار إيجابي من خلال

لجنة التشاور المشتركة التي تدرس وتتبنى اقتراحات هدفها تحسين العلاقة بين المكلف والإدارات المالية والجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالمعاملات الجمركية والضرائب والعقارات.

فللمجتمع المدني دور في موازرة خطط التحسين ورفع الأداء والنوعية وهو اليوم مطالب بتأديته أكثر من أي وقت كان.

كما وسنكثف تنظيم حلقات النقاش والطاولات المستديرة التي يلتقي خلالها الموظفون وممثلو القطاع الخاص مع خبراء أجانب لمناقشة المناهج والأنظمة والتقنيات الحديثة التي تهمّ لبنان.

وأخيراً، أعود لأتوجه بالتحية إلى موظفي وزارة المالية، نساءً ورجال – الذين، رغم ظروف العمل الصعبة، كانوا وسيبقون نخبة الإدارة اللبنانية والمحرك الأساسي لماكينة الدولة.

ج. قرم

سيرة ذاتية

في إطار جهود وزارة المالية لبث دم جديد في جهازها البشري، جرى مؤخراً تعيين مدراء جدد مميزين في طليعتهم المدير العام للمالية العامة الجديد السيد ألان بيفاني والسيد وليد الخطيب مدير الواردات والسيد رباح المريني مدير المحاسبة العامة.
وإذ نهنئ أهل الوزارة على هذه التعيينات، يحملنا هذا التجدد على الشعور بأن المستقبل يحمل في طياته آمالاً كبيرة.

السيد وليد الخطيب

عُين السيد وليد الخطيب مديراً للواردات خلفاً للسيدة سهام البواب. يبلغ من العمر ٥٦ عاماً وهو عازب. يتقن السيد وليد الخطيب ثلاث لغات: العربية والفرنسية والإنكليزية، و هو مجاز في الحقوق من الجامعة العربية (١٩٧٨) وحائز على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية. شارك السيد وليد الخطيب في دورات تدريبية منها دورة في "المدرسة الوطنية للضرائب" في فرنسا (Ecole Nationale des Impôts) سنة ١٩٩٧ في باريس وعدد من الدورات جرت بالتعاون بين مجلس الخدمة المدنية وبرنامج الأمم المتحدة النمائي (UNDP) والجامعة الأميركية. عمل السيد خطيب مفتشاً في الأمن العام ثم انتقل إلى التفتيش المركزي قبل أن يعين في وزارة المالية مديراً للواردات في آب ٢٠٠٠.
نتمنى للمدير الجديد التوفيق في منصبه والنجاح في مواجهة التحديات الكبرى الملقاة على عاتقه.

السيد رباح المريني

عين السيد رباح المريني مديراً للمحاسبة العامة. يبلغ السيد مريني من العمر ٥٠ عاماً وهو متزوج وأب لطفل. أتم دراسته في بريطانيا وحاز عام ١٩٨٤ شهادة MBA من كلية العلوم الاقتصادية والمالية. يلمّ السيد مريني إلماماً كبيراً بالمعلوماتية وكان قد شارك في دورات تدريبية على برامج مثل Cobol وUnix في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل لمدة ١٠ سنوات في وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية قبل أن ينقل إلى وزارة المال كرئيس للدائرة الإدارية (سنة ١٩٨٤). عين السيد مريني في العام ١٩٩٤ رئيس دائرة في المحاسبة العامة ثم عهد إليه بمهام الرقابة المالية على مؤسسات عامة ذات أهمية منها مؤسسة كهرباء لبنان إضافة إلى قيامه بأعمال الرقابة على إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية ومراقبة حصة الخزينة من عائدات ألعاب القمار في كازينو لبنان.
نال السيد مريني منحة تميز من دائرة الخزينة الأمريكية في آذار ١٩٩٧ وهو عضو في الجمعية الدولية للمحاسبين وفي هيئة مراقبة إصلاح المؤسسات العامة ولجان متعددة منها لجنة استحداث الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية. كما شارك في عدد من المؤتمرات والندوات في لبنان والخارج حول المعلوماتية والمعايير الدولية للمحاسبة وغيرها.
يتقن السيد مريني ثلاث لغات: العربية، الفرنسية والإنكليزية.

التحضير لإدخال الضريبة على القيمة المضافة في لبنان

استكمالاً لجهود الإصلاح الضريبي التي تقوم بها وزارة المالية والتحضير لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة، تابع المعهد المالي نشاطه في إعلام الجمهور وفي تنظيم الحلقات التدريبية لا سيما لفريق الموظفين من مراقبي الضرائب المكلفين بالتحضير لتطبيق هذه الضريبة. وفي هذا الإطار، نظم المعهد خلال شهر حزيران ٢٠٠٠ ندوتين حاضر خلالهما الخبير البلجيكي "ولي ديبوبك".

تناولت الندوة الأولى التي حضرها حشد كبير من أصحاب الاختصاص وممثلين عن القطاع الخاص والمسؤولين في وزارة المالية، المبادئ العامة لقانون الضريبة على القيمة المضافة المقترح. عرض المدرب خلال الندوة مبادئ الضريبة كما جاءت في مشروع القانون المحال إلى مجلس النواب فتطرق إلى حقل تطبيق الضريبة والإعفاءات والزامية الضريبة وقاعدة الخضوع لها والنسب المطبقة وعمليات الخسم وموجبات الخاضعين للضريبة والنظم الخاصة وعمليات الاستيراد وغيرها. وتم توزيع المسودة الأولى لدليل الضريبة على القيمة المضافة للحضور. ثم دار نقاش شيق شارك فيه ممثلو القطاع الخاص بشكل ملحوظ.

تناولت الندوة الثانية التي خصصت لفريق المراقبين المكلفين التحضير للضريبة على القيمة المضافة تفاصيل التدقيق والرقابة على الضريبة. وأبدى الحضور اهتماماً بالغاً تجلى من خلال النقاشات المفصلة التي طاولت مختلف أصول التدقيق والرقابة.

لمحة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في البلاد المتوسطية

البلد	سنة التطبيق	النسبة ٪
تركيا	١٩٨٥	٢ إلى ٢٣
تونس	١٩٨٥	٦ إلى ٩
مصر	١٩٩١	٥ إلى ٢٥
مالطا	١٩٩٢	١٥
قبرص	١٩٩٢	٨
الجزائر	١٩٩٢	٧ إلى ٢١
الأردن	١٩٩٤	٥ إلى ٢٠
المغرب	١٩٩٦	٧ إلى ٢١

من هو الخبير البلجيكي ولي ديبوبك

هو واحد من أكثر الأخصائيين خبرة في مجال الضريبة على القيمة المضافة. حائز دكتوراه في الحقوق وشهادة ماجستير في إدارة الأعمال. عمل لمدة ٣٠ عاماً في مجال الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية البلجيكية حيث ساهم في إدخالها عام ١٩٦٠. تقاعد السيد ديبوبك عام ١٩٩٥ بعد أن تبوأ منصب مدير مديرية الضريبة على القيمة المضافة. عين مديراً لجنة الضرائب غير المباشرة في البينيلوكس (أي مجموعة بلجيكا-اللوكسمبورغ وهولندا) ومثل المجموعة في الاتحاد الأوروبي في لجنة الضريبة على القيمة المضافة.

بالإضافة الى خبرته الواسعة، يحاضر السيد ديبوبك في جامعة بروكسيل الحرة Université Libre de Bruxelles والجامعة الوطنية في ماستريتش (هولندا). كما يشارك في دورات التدريب على الضريبة على القيمة المضافة في المركز الجامعي في ليمبورغ Linbourg وفي المعهد العالي للضرائب Supérieur d'Echange Fiscal Institut في بروكسيل.

شارك السيد ديبوبك في دورة تدريبية حول "السوق الحرة" Market Open عند إزالة الحدود داخل أوروبا عام ١٩٩٢ وعمل كمدرب في تسعة من البلدان الأوروبية الإثني عشر. كما نظم دورات تدريب بطلب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول الضريبة على القيمة المضافة وفي بلدان مختلفة منها تشيكيا وبولونيا ولبنان.

يختصر هذا التعريف السريع خبرة ولي ديبوبك الواسعة وقد توج سيرته الذاتية الغنية بالإنجازات في حقل الضريبة على القيمة المضافة بكتابه المرجع Almanach-TVA المتوفر، بالطبع، في المكتبة المالية.

أسئلة عامة حول الضريبة على القيمة المضافة

ملاحظة

عند إعداد هذه المقالة، لم يكن مجلس النواب اللبناني قد أقر بعد مشروع القانون المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة. لذا تبقى هذه المعلومات صحيحة مع التحفظ مراعاةً للإصدار الأخير للقانون.

١ – ماذا تطال الضريبة على القيمة المضافة؟

إن الضريبة على القيمة المضافة ضريبة عامة، تطال مبدئياً جميع الأموال والخدمات المستهلكة في لبنان، أكانت وطنية المصدر، أجنبية، أم مستوردة من الخارج.

إنها ضريبة على الاستهلاك، تُحتسب على رقم الأعمال وتطال القيمة التي يدفعها المستهلك من اجل الحصول على السلع أو الخدمات.

٢ – ما هي طبيعة الضريبة على القيمة المضافة؟

الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تحصل من المستهلك بواسطة المؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تعرض السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل التصنيع والتوزيع.

٣ – كيف تُطبق الضريبة على القيمة المضافة؟

يحتسب كل خاضع للضريبة المبلغ المتوجب على مجموع مبيعاته لكل فترة مالية (تتألف مبدئياً من ثلاثة أشهر) ويحق له أن يحسم من قيمة هذه الضريبة، الضريبة التي دفعها مقابل حصوله على الأموال أو الخدمات المتعلقة بنشاط منشأته. وهذا ما يسمى حق الحسم.

لا يحق للخاضع للضريبة ممارسة حق الحسم هذا إلا في حال لم يكن معفيا من الضريبة على القيمة المضافة أو كان معفياً مع حق الحسم (وذلك في حالات التصدير).

ينبغي على الخاضع للضريبة على القيمة المضافة أن يؤدي المبلغ الباقي من الضريبة المتوجبة بعد حسم الضريبة التي دفعها أو أن يدور إلى الفترة المالية التالية فائض الضريبة المدفوعة الذي لم يستطع حسمه في الفترة ذاتها أو أن يطلب من الدولة استرجاع هذا الفائض.

ويتلخص حق الحسم هذا بالمعادلة التالية:

ضريبة محصلة (على المبيعات: تسليم سلع أو تأدية خدمات)	–	ضريبة مدفوعة (على شراء بضائع أو خدمات متعلقة بالنشاط)	=	ضريبة متوجب دفعها أو استردادها أو تحويلها.

في حال كانت نتيجة المعادلة إيجابية:

- الضريبة المحصلة (على المبيعات) > الضريبة المدفوعة (على المشتريات)
- يجب أن يدفع الفرق إلى الخزينة

في حال كانت نتيجة المعادلة سلبية:

- الضريبة المحصلة (على المبيعات) < الضريبة المدفوعة (على المشتريات)
- يحق للمكلف استرجاع الرصيد أو تدويره إلى الفترة المالية اللاحقة.

مثل تطبيقي:

– يبيع المورّد مواداً خاماً إلى المنتج بالقيمة التالية:

١٠ دولارات + ضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (أي دولار واحد) =١١ دولاراً

– يبيع المنتج إلى التاجر بالجملة سلعاً بالقيمة التالية:

٥٠ دولارا + ضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (أي ٥ دولارات)=٥٥ دولاراً

– يبيع التاجر بالجملة الى التاجر بالمفرق سلعاً بالقيمة التالية:

٧٠ دولار + ضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (أي ٧ دولارات) =٧٧ دولاراً

– بدوره، يبيع التاجر بالمفرق إلى المستهلك السلعة بسعر:

١٠٠ دولار + الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (اي ١٠ دولار): ١١٠ دولارات

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة من المورّد إلى الدولة:

– الضريبة على القيمة المضافة المحصلة= ١ (دولار واحد)

– ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة على هذه المواد الخام: ٠ (لا شيء)

–الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة: ١ (دولار واحد).

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة من المنتج إلى الدولة:

–الضريبة على القيمة المضافة المحصلة: ٥ دولارات

–ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة: ١ (دولار واحد)

–الضريبة المتوجبة = ٤ دولارات.

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة على تاجر الجملة:

–الضريبة على القيمة المضافة المحصلة: ٧ دولارات

–ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة: ٥ دولارات

–الضريبة المتوجبة: ٢ دولار

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة على تاجر المفرق:

–الضريبة على القيمة المضافة المحصلة: ١٠ دولارات

–ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة: ٧ دولارات

–الضريبة المتوجبة: ٣ دولارات

مجموع الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة: ١٠ دولارات، يتحملها المستهلك في السعر النهائي.

٤ – من هم الأشخاص الذين هم خارج نطاق الضريبة على القيمة المضافة؟

لا يخضع للضريبة على القيمة المضافة:

–الأشخاص الذين يقومون بتسليم أراض غير مبنية، بالنسبة لهذه العمليات فقط.

–الدولة والبلديات وبشكل عام أشخاص القانون العام، في ما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفتهم سلطة عامة.

٥ – من هم الخاضعون لهذه الضريبة وما هي العمليات الاقتصادية التي تطالها؟

يخضع للضريبة كل شخص يمارس على الأراضي اللبنانية بشكل مستقل نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو يدوياً أو مهنةً ما ويقوم بإحدى العمليات التالية أو ببعض منها:

– تسليم أموال وبشكل خاص بيع أموال منقولة،

– تقديم خدمات، لا سيما في مجال الفندقية والمطاعم والاستشارات والخبرات والهندسة والإعلانات...

– استيراد خدمات من الخارج: شرط استخدام الخدمة داخل لبنان.

يجب على كل من يستورد سلعاً من الخارج أن يؤدي الضريبة على القيمة المضافة وان لم يكن خاضعاً لها. وتقوم مديرية الجمارك بتحصيل هذه الضريبة.

٦- ما هي العمليات المعفية من الضريبة على القيمة المضافة؟

تعفى مبدئياً من الضريبة على القيمة المضافة ولأسباب اجتماعية واقتصادية العمليات المتعلقة بقطاعات الصحة، التربية، التأمين والمصارف، العاب المراهنة، نشاطات الجمعيات التي لا تتوخى الربح انتقال الأبنية في بعض الحالات والزراعة.

كما يمكن أن تعفى من الضريبة على القيمة المضافة بعض السلع التي تعتبر من الأولويات مثل الأدوية والخبز والطحين والسكر والكتب الخ...

لا يحق للخاضع للضريبة الذي يقوم بتلك العمليات أن يمارس حق الخصم ويطالب باسترجاع الضريبة التي دفعها عند حصوله على السلع أو الخدمات الضرورية لمزاولة نشاطه.

تعفى أيضاً من الضريبة على القيمة المضافة عمليات التصدير إلى خارج البلاد وفقا لمبدأ فرض الضريبة في بلد الوصول، مع العلم أنه يمكن المكلفون المطالبة باسترجاع قيمة الضريبة التي طالت الأموال أو الخدمات الضرورية لممارسة نشاطهم.

٧- من يعفى من الضريبة على القيمة المضافة، وان كان يمارس نشاطاً خاضعا للضريبة؟

يعفى من الضريبة على القيمة المضافة ومن الموجبات الناتجة عنها ولا يستطيع ممارسة حق الخصم، كل خاضع للضريبة حقق رقم أعمال سنوي ناتج عن عمليات خاضعة للضريبة وعمليات معفاة منها ولكن مخولة حق الخصم (أي عمليات التصدير) لا يتجاوز مبلغاً معيناً ملحوظاً في القانون (وقد حدده مشروع القانون بمبلغ مليار ليرة لبنانية).

٨- ما هو الخضوع الاختياري للضريبة؟

يُسمح بالخضوع الاختياري للضريبة على القيمة المضافة، وضمن شروط معينة، للأشخاص الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي الرقم المحدد في القانون أو الذين يزاولون نشاطا معفيا من الضريبة. ولا يمكن التراجع عن هذا الخيار إلا بعد مرور خمس سنوات على الأقل قابلة للتجديد على ممارسته.

وتكمن حسنات هذا الخيار في إمكانية استرجاع المؤسسة للقيمة الضريبة على القيمة المضافة التي دفعتها، تفادياً لتحمل عبء ضريبي إضافي. ومن جهة أخرى يمكن تحميل عبء الضريبة على الزبائن الخاضعين الذين يمكنهم استردادها لاحقاً.

٩- ما هي النسب التي تحتسب الضريبة على القيمة المضافة على أساسها؟

اقترح مشروع القانون المحال إلى المجلس النيابي اعتماد نسبة واحدة، مما يسهل إدارة هذه الضريبة وتطبيقها على الخاضعين للضريبة. تبلغ هذه النسبة ١٠٪ وهي منخفضة نسبيا، مقارنة بالنسب المعتمدة في البلدان المختلفة التي أدخلت هذه الضريبة على نظامها الضريبي، لا سيما تونس ومصر والجزائر والأردن والمغرب (راجع الجدول المدرج أعلاه).

١٠- ما هي القيمة التي تحتسب الضريبة على أساسها؟

يتألف أساس التكليف بالضريبة على القيمة المضافة من المنفعة المقابلة أو من سعر البيع. ويشمل هذا السعر الرسوم التي يتحملها المكلف بشكل منفصل مثل الرسوم المالية ورسوم السمسرة والوساطة والتأمين والتغليف ونفقات ضريبية وإضافات مختلفة باستثناء الضريبة على القيمة المضافة.

ولا يشمل أساس التكليف بالضريبة بعض عناصر السعر مثل الخسومات واسترداد النفقات والتعويضات و"البخشيش".

حالات خاصة: تحتسب الضريبة على تسليم الأموال المستعملة وعلى خدمات وكالات السفر على أساس هامش الربح أي الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء بالنسبة إلى الأموال المستعملة وعلى نسبة معينة من سعر الخدمات بالنسبة إلى وكالات السفر. ولا تستفيد هذه العمليات من حق الخصم أو الاسترداد.

عند الاستيراد: يعتمد كأساس للتكليف القيمة ذاتها لتصفية الرسوم الجمركية وتضاف اليها الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المحتسبة عند الاستيراد.

جين ضو

تدريب على المعلوماتية لموظفي دائرة المساحة والسجل العقاري

في إطار برنامج تحديث إدارة المساحة والسجل العقاري، وبالتعاون مع مديرية المساحة والشؤون العقارية والمدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا في الجامعة اللبنانية، نظم المعهد المالي دورة في المعلوماتية مدتها ثمانية أسابيع لمجموعة أولى من عشرين مساحاً من أصحاب الخبرة من موظفي هذه المديرية.

وستشكل هذه المجموعة فريق الموظفين- الخبراء الذين سيساهمون في تنفيذ هذا المشروع والمشاركة في تعميمه وتدريب أكثر من ١٠٠ موظف آخر من هذه الإدارة على مدى السنتين المقبلتين.

وقد تم تأهيل صالة تدريب في الطابق الخامس من المعهد المالي لهذا الغرض بعد أن تكفلت إدارة المساحة شراء أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالتدريب.

ونشير في هذا الصدد إلى أن مشروع التحديث الذي يموله البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية يُقسم إلى قسمين: مكننة خرائط المساحة ومكننة السجل العقاري.

وكانت دورة التدريب على المعلوماتية قد بدأت في ١١ أيلول ٢٠٠٠ وفقاً لبرنامجين زمنيين مختلفين: البرنامج الأول (من الساعة الحادية عشرة إلى الثالثة بعد الظهر) يستفيد أخصائيو المعهد المالي وينطرق إلى استعمالات الحاسوب المختلفة ومنها برنامج ندوز (Windows) ومايكروسوفت وورد واكسيل (MS Word, Excel) والتعرف إلى شبكة الإنترنت. أما البرنامج الثاني (من الساعة الثانية والنصف إلى الخامسة والنصف) فيفيد منه مدربو المدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا المتخصصين في برنامج GPS نظام التحديد الجغرافي. وتتمحور الدروس حول أخذ القياس الممكن والتمثيل المبسط بالإضافة إلى مواضيع أخرى متخصصة.

تدريب على المعلوماتية لعناصر الضابطة الجمركية

نظم المعهد المالي بالتعاون مع مديرية الجمارك، دورة تدريبية في المعلوماتية لثلاثين عنصراً من الضابطة الجمركية خلال الفترة الممتدة من ١٧ تموز إلى ٥ أيلول ٢٠٠٠. وقد قام المدربون: الآنسة بارا شقرا والسيدان أياد غنام ورياض أبو ساري بتدريب العناصر على استعمال الحاسوب، لا سيما نظام WINDOWS وبرنامج word 97 Microsoft

كما قاموا بتعريفهم على أصول الطباعة وكيفية استعمال شبكة الإنترنت وزيارة عدة مواقع تهم الجمارك.

ومع نهاية الدورة التدريبية، نظم المعهد في الحادي والعشرين من أيلول حفل تكريم حضره وزير المالية السيد جورج قرم والمدير الجمارك العام الجنرال أسعد غنام اللذين سلما المشاركين في الدورة إفادات مشاركة كما سلما المتفوقين جوائز هي عبارة عن كتاب وقرص مبرمج حول استعلامات الحاسوب.

اقتراحات تتعلق بمواقع على الإنترنت تهم الجمارك

sites	Adresse URL
Douanes libanaises	http://customs.finance.gov.lb/
Organisation mondiale des douanes	http//www.wcoomd.org
Réforme et modernisation des douanes	http://www.wcoomd.org/frmpublic.htm
Fédération Internationale des Agents Douaniers	http://fcba.org
Société Canadienne des Expéditeurs	http://www.cscb.ca
Conseil des Expéditeurs d'Australie	http://www.cbca.org.au
Fédération des Agents Douaniers et des Expéditeurs de Nouvelle Zélande	http://www.nctfaa.org/
Association Nationale des Agents Douaniers et des Expéditeurs d'Amérique	http://ustrees.gov
Service des Douanes Américaines	http://www.finances.gouv.fr/douanes/index.html
Les douanes à votre service (France)	http://www.felixent.force9.co.uk/europe/bg/04.html
Douanes régionales (Belgique)	

أخبار من الوزارة

موازنة ٢٠٠١

أحالت وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٢ مشروع موازنة عام ٢٠٠١، بعد أن أجرت التعديلات اللازمة لتطبيق قانون دمج موازنات الوزارات. أرفق المشروع بتقرير مفصّل عن موازنات الإدارات العامة وتضمن مقترحات عدة لتصحيح أهم مواقع الخلل في أداء المالية العامة أهمها:

أولاً: تطبيق أساليب توفير في خدمة الدين العام: ومنها الاستعجال في تحويل نظام الخليوي من "BOT" إلى نظام الرخصة والتعجيل بالخصخصة وتوحيد حسابات القطاع العام والبلديات في حساب الخزينة لدى مصرف لبنان (حساب ٣٦)، علماً أن هذا التدبير الهام يلحظ لأول مرة في مشروع الموازنة. بالإضافة إلى متابعة الاتصالات التي تمت خلال جولة فخامة رئيس الجمهورية إلى الدول الخليجية في الربيع الماضي، لتحويل جزء من الدين العام الداخلي إلى دين عام محرر بعملات أجنبية تكتتب فيه مؤسسات مالية حكومية خليجية.

ثانياً: ترشيد علاقة البلديات بالمالية العامة: من خلال خفض حصّة البلديات من الضرائب والرسوم كون الدولة تتحمّل معظم النفقات الاستثمارية أو بتحويل جزء من النفقات مثل التعليم الابتدائي والمراكز الصحية والاجتماعية، من الموازنة العامة مع ما يستتبع ذلك من نقل للموظفين المعنيين من الإدارات المركزية إلى البلديات. وفي ذلك تنفيذ صحيح للامركزية الإدارية.

ثالثاً: إعادة النظر في الحسومات التقاعدية، كما كان مقترحاً في موازنة عام ٢٠٠٠ ولم يأخذ بها المجلس النيابي.

رابعاً: ترشيد الإنفاق الصحي خاصةً بعد إعتماد قانون الضمان الصحي للمستين.

خامساً: تخفيض اعتمادات الدعم للقطاعات المختلفة وترشيده.

سادساً: اعتماد مصادر جديدة للإيرادات الجديدة ومنها بشكل خاص، الضريبة على القيمة المضافة وقانون الأملاك البحرية اللذين أحيل مشروعهما إلى المجلس النيابي، وكذلك مشروع التسوية الضريبية الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء وتطبيق الرسم المهني المنصوص عنه في قانون موازنة عام ٢٠٠٠ والمرتبط بقانون التسوية الضريبية.

بلغ مجموع النفقات في الموازنة المقترحة ٨٩٧٣ مليار ليرة ومجموع الإيرادات ٥٧٨٠ مليار ليرة، أي بعجز مقداره ٣٢٢٠ مليارا.

وقدرت الإيرادات بطريقة محافظة على افتراض أن المجلس النيابي سيقرّ سلسلة الإجراءات المقترحة في مشروع قانون الموازنة، بالإضافة إلى مشاريع القوانين الموجودة في المجلس النيابي حالياً أو على قيد الإحالة إليه (مشروع قانون التسوية الضريبية).

وتأمل وزارة المالية بنتيجة تطبيق هذه المقترحات بخفض مستوى العجز إلى ما يعادل ٣٥.٩٪ من مجموع الإنفاق.

أما بالنسبة إلى خدمة الدين العام فقد مشروع الموازنة، بشكل محافظ، أن هذه النسبة ستكون بمستوى ٤١٠٠ مليار ليرة (بدلاً من ٤٣٠٠ مليار في حال عدم اتخاذ أي إجراء). وتأمل وزارة المالية، في حال الإسراع في عمليات الخصخصة و تطبيق المقترحات، بخفض أعباء خدمة الدين العام إلى ٣٤٠٠ مليار ليرة بدلاً من ٤١٠٠ مليار ليرة مما يؤدي إلى تخفيض العجز إلى مستوى ٣٠.٦٪.

وضمن إطار متابعة سياسة التنقية المالية، يحتوي مشروع قانون الموازنة على مواد تسمح بتسوية المبالغ الكبيرة من سلفات الخزينة المتراكمة منذ بداية التسعينات وتحويل ما يمكن منها إلى زيادة رأسمال المؤسسات العامة المستفيدة منه عندما تحول إلى شركات مساهمة بغية تخصيصها، كما يتضمن المشروع سلسلة إجراءات ضريبية تقضي بمتابعة سياسة إزاحة الكلف وتبسيط الإجراءات الضريبية.

تم ترتيب مشروع الموازنة على نفس الأسلوب المعتمد لعام ٢٠٠٠ أي بجمع المواد المتعلقة بالنفقات ومن ثم المواد المتعلقة بالإيرادات، وأخيراً المواد المتفرقة مع إعطاء عنوان لكل مادة لتفهم محتواها وهدفها بسرعة مع الأسباب الموجبة للمواد الجديدة المقترحة. وهدفت الكثير من المواد الجديدة إلى تخفيض الغرامات وبعض الرسوم المرتفعة وتسهيل التصريح ودفع بعض الرسوم والضرائب وبشكل خاص فيما يختص بالاستغناء عن إفادة الإرتفاق والتخطيط حين يكون البيع برضى الفريقين وتعهدهما بتحمّل المسؤولية عن نتيجة عدم إبراز هذه الإفادة.

لا تزال خدمة الدين ومستحقات الموظفين تشكلان أهم عناوين الإنفاق (٤٥٪ و ٣٠٪ تباعاً). وتتوزع بنود الإنفاق الرئيسة على نفقات التقاعد وتعويضات الصرف (٢٠.٥٪) وقطاعات التربية (١٥.٧٪) والشؤون الاجتماعية (١٢.٥٪) والأشغال العامة (٨.٣٪) وغيرها.

مشروع موازنة العام ٢٠٠١				
	سيناريو رقم ١	سيناريو رقم ٢	سيناريو رقم ٣	سيناريو رقم ٤
	وفقاً لطلبات الإدارات	بعد الدرس في مديرية الموازنة	مشروع وزارة المالية دون إجراءات تخفيض خدمة الدين مع بعض التخفيضات الإضافية في الاعتمادات	مشروع وزارة المالية مع التخفيضات وإجراءات تخفيض خدمة الدين وتعديلات الرسوم البلدية
النفقات	١٠.٢٤٠	٥.٦٠٠	٤.٦٤٠	٤٥.٣١
الإيرادات	٩.٥٢١	٥.٦٠٠	٣.٩٢١	٤١.١٨
العجز	٩.١٧٣	٥.٦٠٠	٣.٥٧٣	٣٨.٩٥٠
النسبة المئوية للعجز	٨.٩٧٣	٥.٧٨٠	٣.١٩٣	٣٥.٥٨٠

حدث: نجاح إصدارات سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (الأوروبوند)

في السابع والعشرين من حزيران ٢٠٠٠، قامت شركتا Witter Meryll Lynchh Morgan Stanley Dean بإدارة الإصدار الأول للعام ٢٠٠٠ لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (الأوروبوند) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي وباستحقاق خمس سنوات لحساب الجمهورية اللبنانية.

ونجح هذا الإصدار في استقطاب طلب أجنبي لا يستهان به بالرغم من التقلبات الدائمة التي يشهدها السوق العالمي.

وقد تميزت هذه الصفقة بالتالي:

* سمحت لحاملي سندات تموز ٢٠٠٠ بفائدة ٩.١٢٥٪ باستبدالها بسندات مدة استحقاقها خمس سنوات.

* فاق الطلب على السندات الإصدار إذ بلغ العدد الإجمالي للحسابات المستكتبة ٣٥ حساباً.

* قامت وزارة المالية بحملة تسويق واسعة لهذا الإصدار في دول الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وفي فرنسا وبريطانيا. كما أتاحت فرصة تسويق الإصدار على شبكة الإنترنت. وكانت حملة التسويق قد ركزت على التقدم المستمر الذي يحققه لبنان في الاقتراض من الأسواق العالمية وعلى المكانة البارزة التي سيحتلها لبنان في المستقبل كمركز خدمات للمنطقة. وقد أثبتت حملة التسويق أهميتها وفائدتها لا سيما وأن وكالة التصنيف العالمية Standard & Poors كانت قد لوحت حينذاك بخفض علامة لبنان الإئتمانية.

وفي ٢٥ تموز ٢٠٠٠، نجحت وزارة المال مجددا في إعادة إصدار سندات اليوروبند بقيمة ٢٥٠ مليون دولار تستحق في ٦ تشرين الأول من العام ٢٠٠٩. وتميز هذا الإصدار بهامش بلغ ٤٣٨.٥ نقطة. وقد استكتب فيه مستثمرون لبنانيون (٤٥٪) وأجانب مسجلا أعلى نسبة طلب أجنبي لإصدار دولي. وقد تمكن الإصدار من اجتذاب مؤسسات استثمار أميركية (١٩٪) فيما بلغ الطلب الأوروبي ٢٦,٢٪ وكان في مقدمة الدول الأوروبية بريطانيا وسويسرا وفرنسا وألمانيا.

وفي ٢٢ أيلول ٢٠٠٠ عاودت وزارة المال إصدارها للمرة الثالثة سندات اليوروبوند بقيمة ٤٥٠ مليون دولار موزعة على شطرين. شطر بفائدة ثابتة (٩.٢٥٪) بقيمة ٢٢٥ مليون دولار أمريكي بعلاوة مقدارها ٣١٠ نقاط على فائدة سندات الخزينة الأمريكية لثلاث سنوات وشطر ثان بقيمة ٢٢٥ مليون دولار أمريكي وبفائدة عائمة بهامش مقداره ٢٠٠ نقطة على فائدة الليبور لستة أشهر (٨.٧٪). ومن حسنات الفائدة العائمة أنها تتبع تقلّبات الأسواق وتكاليفها بالتالي أقل من تكاليف الفائدة الفعلية. وكان وزير المالية السيد جورج قرم قد أعلن نجاح هذه العملية لافتا أنه " تمت زيادة حجم الإصدار من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٤٥٠ مليوناً، تلبية لطلب المستثمرين وذلك بالرغم من التقلبات في أسواق المال العالمية التي ولدها ارتفاع أسعار البترول مشيراً إلى أن هذا النجاح دليل جديد على ثقة المستثمرين بلبنان بالرغم من خفض وكالة Standard & Poors الأمريكية تصنيفها للبنان ". وكانت المصارف اللبنانية قد اكتتبت بنسبة ٨٠٪ من هذا الإصدار بينما توزعت العشرين في المائة الباقية بين المؤسسات الأوروبية (١٥٪) و دول الخليج العربي (٥٪).

لجنة التشاور المشتركة

اللجنة في اجتماع في المعهد المالي

تابعت لجنة التشاور المشتركة التي تشكلت بمبادرة من المعهد المالي وبعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص اجتماعاتها الأسبوعية وناقشت خلالها إجراءات عديدة لتسهيل عمل القطاع الخاص، من بينها:

١- تطبيق أوسع لنظام نجم وتفعيل المراقبة اللاحقة. وقد أشار المشاركون إلى الارتفاع المستمر لنسبة الخط الأخضر التي بلغت مؤخراً ٥٠٪، مع العلم أن نظام نجم مطبق بشكل أساسي في المطار والمرفأ وسيعتمد في طرابلس في نهاية السنة الجارية وفي مركز المصنع الحدودي في المستقبل القريب.

٢- تطبيق مذكرة مجلس الوزراء التي تتعلق بضرورة تواجد ممثلين عن الوزارات في الحرم الجمركي لتسهيل المعاملات. ويتواجد حالياً في المرفأ والمطار ممثلين عن وزارتي الزراعة والاقتصاد وعن الحجر الصحي الزراعي والأمن العام. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في تعاون أوسع لكافة الوزارات المعنية عبر انتداب ممثلين عنها إلى هذه المراكز ومنحهم الصلاحيات الضرورية لتسريع المعاملات.

٣- وضع من ليس له سجل تجاري على المسار الأحمر الإلزامي وذلك لضبط التهرب من الضرائب. وقد تم اعتماد هذا التدبير مؤخراً بموجب مذكرة أُرسلت إلى لجنة المعاير ولم يؤد هذا التدبير إلى أية نتائج سلبية إذ أن انخفاض نسبة المسار الأخضر لم تتعد ١٢،٣٪.

٤- تطبيق الأحكام الانتقالية عند تعديل الرسوم الجمركية لتفادي المفاجآت ومنح المستوردين فترة سماح.

٥- خفض الرسم على المواد الوسيطة الأولية من ٦ إلى ٣٪ كما تم على المواد الأولية. وبهدف وضع حد للجدل حول تحديد السلع الوسيطة، اقترحوا تطبيق التعريفات التفضيلية على البضائع المصنعة في المستودع الصناعي إذا كانت نسبة القيمة المضافة اللبنانية فيها تتجاوز ٤٠٪.

٦- ومن بين المطالب التي تقدم بها كل من القطاعين، تعديل قانون الجمارك وتحديثه. وفي هذا الإطار، نشير إلى أن لجنة كانت قد تشكلت وأنيطت بها مهمة تحديث القانون، مع الأخذ بعين الاعتبار الأساليب الحديثة وتطور حركة التجارة، لا سيما من خلال التجارة الإلكترونية.

٧- اطلع المشاركون على الجهود الحثيثة التي تبذلها إدارة الجمارك لتحويل مكتب العبودية إلى مكتب من الفئة الأولى، مع العلم أن ذلك لا يمكن أن يدخل قيد التنفيذ إلا بعد صدور القرارات اللازمة.

٨- شدد الحاضرون على ضرورة إيجاد آلية لإطلاع القطاع الخاص على المعلومات وآخر المستجدات لا سيما التدابير والقرارات التي تتخذها إدارة الجمارك. واقترحوا أن يتم ذلك من خلال نشرة تصدر بشكل دوري عن إدارة الجمارك. وأشاروا إلى أنه يمكن أن ترعى هذا المشروع مؤسسة خاصة أو أكثر. وقد رحبت إدارة الجمارك بالاقتراح وأشارت إلى جهودها في هذا الإطار من خلال صفحة الإنترنت الخاصة بها.

وتتابع لجنة التشاور المشتركة اجتماعاتها بغرض التوصل إلى تفاهم حول كافة المواضيع التي تهم القطاع الخاص والحركة الاقتصادية ومن بينها: التشجيع على اعتماد نظام المستودعات الصناعية والسماح بالإدخال المؤقت للبضائع واستكمال مكننة إدارة الجمارك وغيرها.

تطور الأعمال التحضيرية لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة.

تابع فريق العمل المكلف بالتحضير لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة خلال الأشهر الماضية عمله في وزارة المالية، بما فيه إعلام الجمهور والتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية ونقابة خبراء المحاسبة وشركات ومكاتب برامج المعلوماتية والصحافة الاقتصادية لتوضيح أهداف الضريبة وكيفية تطبيقها وما يترافق معها من تطوير للنظام الضريبي ونتائج اقتصادية.

ويتشكل فريق العمل من عدد من أساتذة محامين يتولون حاليّاً صياغة المراسيم والقرارات التطبيقية وخبراء اقتصاديين ومراقبين جمركيين ومراقبين ماليين وخبراء في المعلوماتية يقومون بدراسات تمهيدية لا سيما دراسة الأثر الاقتصادي وتمكننة التصاريح والتسجيل والتدقيق يساندهم خبراء من الاتحاد الأوروبي والوكالة الكندية للتنمية وصندوق النقد الدولي.

تترافق مع استحداث هذه الضريبة جهود إدارة الجمارك في تحديث نظام التعرفة و تسهيل المعاملات وخفض الرسوم، ممّا يتلاءم مع اتفاقات التجارة الحرة العربية والشراكة الأوروبية وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

يذكر هنا أن إدارة الجمارك كانت قد ساهمت في إعداد مشروع القانون ودرس تنفيذه من الناحية الجمركية. ويتم حاليا تطوير التصريح الجمركي الحالي بحيث يضاف إليه حقل خاص بالضريبة على القيمة المضافة تسهيلا للمكلفين.

وتترافق هذه الجهود مع خطوات حثيثة لإعداد جهاز بشري كفء من المراقبين سيتم اختيارهم من بين المراقبين ال ١٣٢ المعينين حديثا في ملاك وزارة المالية – مديرية المالية العامة – بالإضافة إلى فريق متخصص من المراقبين يتم تدريبهم حاليا في لبنان والخارج لكي يتولوا مهام التنفيذ والتدقيق والرقابة ويشكلوا نواة دائرة جديدة في مديرية الواردات في وزارة المال.

من ناحية أخرى يقوم فريق العمل بإعداد الوثائق التقنية والدليل العام للضريبة ودليل المواطن لوضعه في تصرف الجمهور بالإضافة إلى دليل المراقب والدليل التطبيقي وغيرها من الوثائق الفنية.

أما في مجال التدريب والإعلام، يستمر فريق العمل بالتعاون مع المعهد المالي في التحضير لمزيد من الندوات والمحاضرات لموظفي الوزارة والفعاليات الاقتصادية.

أخيرا، يذكّر المعهد المالي الجمهور أنه يضع في تصرفه مكتبة مالية و مركز توثيق متخصص يحتوي على مراجع حديثة في موضوع الضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى إمكانية البحث الممكن عن المراجع ومجانية استخدام الإنترنت لأغراض البحث والإطلاع.

موقع الوزارة على الإنترنت www.finance.gov.lb

يفترض بكل من يعمل في مجال المالية أو الاقتصاد التعرّف على صفحة مهمة على شبكة الإنترنت – page web - هي صفحة وزارة المالية التي أعيد تطويرها في أواخر نيسان ٢٠٠٠.

وقد تم ذلك بجهود دؤوبة من السيدين رافي كندرجيان وبسكال عيسى اللذين يقومان بإدخال المعلومات وبتأمين الصيانة التقنية والتجديد لهذه الصفحة مرات عدة خلال الأسبوع. وبالإضافة إلى هذا النشاط الدائم، يقوم رافي و بسكال بمفردهما باستقبال التعليقات وبالرد على الاستفسارات عبر الإنترنت (infocenter@finance.gov.lb) ويجيبان على أسئلة الجمهور، وإن كانت أحياناً بعيدة عن خصوصية عمل وزارة المالية.

وتحتوي الصفحة على:

- معلومات عن الوزارة
- مستجدّات
- أخبار مالية
- اتفاقيات دولية
- دليل المواطن
- مشاريع وإصلاحات
- غيرها من الصفحات المتعلقة بتواضيع مشابهة
- لمحة عن البلد (تتضمن لمحة تاريخية تهمّ الأجانب)
- الجمارك اللبنانية
- تصميم الصفحة وغيرها من العناوين وطرق الاتصال
- بالإضافة إلى صلة – LINK - إلى صفحة المعهد المالي وغيرها

و كلّها فقرات متنوعة تحمل في طياتها المزيد من العناوين والمعلومات التي تهم جمهوراً واسعاً من اللبنانيين والأجانب المتخصصين وغير المتخصصين. نذكر أن فقرة جديدة حول الضريبة على القيمة المضافة سوف تضاف إلى "دليل المواطن" وأن المسؤولين يبذلان جهوداً دؤوبة لتأمين تجدد المعلومات ودقة التفاصيل. نكتفي بهذا القدر من المعلومات لنترك لكم متعة اكتشاف هذا الموقع الغني والمثير.

مشروع إصلاح الإدارة الضريبية

وقعّت كلّ من الحكومة اللبنانية والوكالة الكندية للتنمية الدولية ACDI عام ١٩٩٦ اتفاق تعاون ثنائي في مجال الإدارة الضريبية. وعهد بالتنفيذ إلى شركة كندية تحمل اسم CRC Sogema تملك الخبرة الضرورية لإدارة المشروع وتنفيذه، وهي خبرة اكتسبتها في أكثر من ٢٠ بلداً في كل أنحاء العالم.

طبيعة عمل البعثة الكندية:

أثمر التعاون اللبناني ـ الكندي عن مشروع إصلاح الإدارة الضريبية الذي يهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة إلى مديرية الواردات في عدة ميادين نذكر منها: تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وزيادة العائدات الضريبية وتبسيط المعاملات من خلال المكننة والاستعمال الأمثل للموارد والنفاذ إلى بيانات موثوق بها في الوقت المناسب بغية المساهمة في التخطيط واتخاذ القرارات. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون اللجوء إلى وسائل تكنولوجية جديدة ومن دون بذل جهود حثيثة لإعادة التنظيم.

ولمّا كانت مديرية الواردات تشكل إحدى أهم الإدارات المسؤولة عن الواردات الحكومية، فلا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التطوّر التكنولوجي وطرق الإدارة الحديثة. كما أنها ليست بمنأى عن الهيئات الدولية التي تراقب عن كثب تقدم المشروع الكندي لمعرفة ما إذا كان لبنان يحقق تقدماً في محاولاته الآيلة إلى إنعاش اقتصاده.

ويتألف الفريق المكلف الإشراف على المشروع الحالي من عشرة أشخاص، ألا وهم مدير المشروع وسبعة أخصائيين لبنانيين في الأنظمة المعلوماتية وأخصائية لبنانية في شؤون القانون تقوم بدراسة مشروع "الضريبة على القيمة المضافة "(TVA) وخبير اقتصاد كندي متخصص في البحث والتحليل الضريبي. وقد أوكلت إلى الفريق مهمة تعزيز القدرة على البحث والتحليل الضريبي بغية وضع سياسات ضريبية والتخطيط لمشاريع عمليّة. وقد استعان كذلك القيمون على المشروع، عند الحاجة، بخبراء كنديين، لاسيّما في مجالات التنظيم والتدقيق وغيرها.

إنجازات البعثة الكندية:

خلال مرحلة التأسيس التي انتهت عام ١٩٩٩، أرسى المشروع الأسس اللازمة لبلوغ الهدف الذي حُدد منذ البداية. فطوّر نظاماً معلوماتياً صمّم في كندا وكيّفه مع المتطلبات اللبنانية. يدعى هذا النظام TTAS (standard integrated government tax system) SIG ويحتوي على ثماني وحدات متكاملة تسمح بإدارة الدورة الضريبية كاملة بدءاً من إصدار التصريح الضريبي ووصولاً إلى معالجته النهائية بما فيها الاعتراضات. وقد توصل المشروع كذلك إلى تطوير عشرة أنظمة جديدة وسبعة أدلة للضرائب ونظام لتسجيل المكلّفين بالإضافة إلى تطوير برامج تدريب فنيّة في مجالات التدقيق والإدارة الوسيطة والأنظمة المعلوماتية الحديثة خصصت لحوالى ثلاثين موظفاً. كما ساهم المشروع في وضع خطة المسح الميداني للمكلفين، مما سمح بمضاعفة العدد المسجّل في قاعدة بيانات الوزارة.

أما في ما يتعلق بتقيّد المكلفين بالقوانين، فيلحظ النظام المعلوماتي اعتماد إجراءات ممكننة للتدقيق بغية مراقبة بيان الموجودات والإنتاج والنتائج المحققة. ونعمل حالياً على تطبيق هذه المبادرات بالتعاون الوثيق مع مديرية الواردات.

أهداف السنة الحالية:

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذه السنة في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وزيادة فعالية إدارة الضرائب والرسوم عبر تفويض المزيد من السلطات إلى المراقبين الرئيسيين وتوزيع المهمات وإعادة تنظيم العمل بحيث يتم تحقيق الأهداف المرجوّة.

وتتركز جهودنا بشكل أساسي على قطاع الضريبة على الدخل في منطقة بيروت، وهو النموذج الذي قد يطبّق في أماكن أخرى بما يتوافق وحاجاتها وظروفها.

تضم مديرية الواردات أعضاءً أكفاء يتمتعون بطاقات هائلة تسمح بتحويل المديرية إلى منظّمة حديثة ومرنة وفعّالة تسهل للمكلفين أداء واجباتهم. وعلى الرغم من جهود التعاون المبذولة، لا زلنا نواجه بعض العوائق التي تقف في وجه عجلة التحديث، نذكر منها النقص في الإجراءات الخطّية والبطء في اتخاذ القرارات، ناهيك عن المشاكل الهيكلية والتنظيمية وغيرها.

كذلك فان مقاومة التغيير، وهو عامل نجده في كافة المنظمات العامة أو الخاصة التي تسعى جاهدة إلى التطور واحد من العوائق التي نواجهها. ويعزى هذا العامل إلى عدم تفهم أسباب التغيير وضرورته من قبل البعض وكذلك عدم المشاركة وغياب التواصل وغيرها من الأسباب، مما يعرقل تطبيق الإصلاحات الإدارية المنشودة.

وبالرغم من هذه التحديات، نحن على يقين من دعم الإدارة العليا للجهود المبذولة ونسعى جاهدين لكي نحظى بمساندة كافة الموظفين والمدراء وبمشاركتهم.

وكلنا ثقة بأنه في نهاية العام ٢٠٠١ عند إتمامنا مهمتنا ومغادرتنا لبنان سنكون قد ساهمنا، بفضل مساعدتكم وتعاونكم، في وضع نموذج حديث وفعّال للتنظيم الضريبي تعتدون به ويستحقه لبنان وكل اللبنانيين.

رودولف شيحاني
مدير المشروع

المدير العام للمالية في دائرة الضرائب غير المباشرة

السيدة إفلين مسرة

مقابلة مع السيدة إفلين مسرّة
مديرة دائرة الضرائب غير المباشرة

"دم جديد في مراكز القرار"

قام السيد ألان بيفاني، المدير العام للمالية العامة، صباح يوم الخميس الواقع فيه ٣ آب ٢٠٠٠ ، بزيارة الموظفين في دائرة الضرائب غير المباشرة. وتميزت إطلالته هذه بطابع خاص فكانت بمثابة لقاء مباشر بين المدير وفريق العمل في هذه الدائرة، سمحت لجميع الموظفين بطرح الأسئلة وبالتعليق على بعض الصعوبات وما إلى ذلك من تبادل آراء ووجهات نظر مع المدير الشاب...

وعلّقت السيدة إفلين مسرة على الزيارة فقالت: "صحيح أن الخجل الذي نظمه العهد الماثل في قصر الأونيسكو قد سمح بالتعارف بين المدير الجديد والموظفين، لكن لقاء السيد بيفاني بموظفي دائرة الضرائب غير المباشرة كان فرصة لهم للتقرّب أكثر من هذا المدير الشاب والنشيط، مشدّدة على أن صغر سنه من المؤهلات التي ستساعده في نجاحه في مهمته. وتابعت مديرة الضرائب غير المباشرة: لاحظنا في الكلمة التي ألقاها السيد بيفاني في قصر الأونيسكو تجدداً هائلاً في أفكاره البعيدة كل البعد عن الخطاب التقليدي. لا ينبغي للمرء القول: ليس بوسعنا أن نفعل شيئاً. فالآن بيفاني يتميّز بإرادة وشجاعة للتحرّك. وهو من مجيدي الإصلاح الإداري خطوة تلو الأخرى. وإنني اعتقد أن العمل بخطى صغيرة لكن ثابتة هو الطريقة الفضلى لإحراز التقدّم. كما ينوي المدير تطبيق أسلوب الثواب والعقاب في نشاط الوزارة، وإعادة تأهيل الموظفين رغم جميع الصعوبات. وما من شك في أن آثار هذه الإجراءات ستنتشر شيئاً فشيئاً لتصيب باقي وحدات الوزارة. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن السيد الان بيفاني يجيد الإصغاء والتواصل والتصرّف وفقاً للمقتضيات الوضع."

وقد راقب السيد بيفاني، خلال زيارته لمبنى بشارة الخوري، سير الأعمال الإضافية التي تتمّ في دائرة الضرائب غير المباشرة من إحصاءات سنوية للمعاملات واستشارات عبر الهاتف وتلقّ للشكاوى وغيرها...

وختمت السيدة مسرّة المقابلة قائلة: "يمكننا أن نعتبر المحاولة التي قام بها المدير مثمرة، فقد شجّعت زيارته الموظفين وأعادت إليهم ثقتهم بعملهم وبمستقبلهم؛ ولا شك في أنها تركت في نفس كل واحد منهم رغبة في المثابرة لتحقيق آماله وتطلّعاته التي يشاركه بها زملاؤه والمدير الجديد."

لمحة عن دائرة الضرائب غير المباشرة

ألقى السيد بيفاني نظرة على الأرقام الصادرة في موازنة العام ٢٠٠٠، وفي ما يلي لمحة عن الواردات المسجلة للعام ١٩٩٩.

الواردات الضريبية للعام ١٩٩٩ – بمليارات الليرة اللبنانية – حسب الميزانية الأخيرة:

السنة	الضريبة على الدخل، على الأرباح وروؤس الأموال	الضريبة على الأملاك المبنية	رسم الانتقال	رسم الطابع	غيرها*	المجموع
١٩٩٩	٤٥٥	٤٥	٤٧	٢٣٠	١٥٤	٩٣١

* تشمل عبارة "غيرها" الضرائب غير المباشرة مثل رسوم رخص بيع المشروبات الروحية وغير الروحية والمياه المعدنية، رسوم الإسمنت والكلس والجفصين، الرسوم المفروضة على الملاهي وآلات الفليرز وآلات الألعاب المشابهة، رسم مغادرة المسافرين، رسم المراهنات (كازينو لبنان) ورسم الدخول إلى الأماكن الأثرية إلخ.

المقابلات السنوية

إدارة الموارد البشرية في وزارة المالية
تحليل للمقابلة السنوية

أطلق المعهد المالي ابتداءً من شباط ٢٠٠٠ مبادرةً رائدة في مجال إدارة الموارد البشرية في وزارة المالية سميت "المقابلة السنوية". والمقابلة السنوية هي لقاء بين الموظف ورئيسه المباشر حول استمارة شخصية تسمح له بالتعبير عن رأيه وللرئيس بالتعرف إلى فريق عمله.

وكان المعهد المالي قد شكل فريق عمل من أربع مدربات خضعن لتدريب حول كيفية إجراء المقابلة السنوية وقمن بتدريب ١٥٦ موظفاً من الدرجتين الثانية والثالثة على تقنية المقابلة السنوية. ثم قام هؤلاء الرؤساء التسلسليين، بدورهم، بإجراء المقابلات السنوية مع موظفيهم المباشرين فطالت المقابلات حوالي ١٥٠٠ موظفاً من المديرية العامة للمالية ومديرية المساحة والشؤون العقارية ومديرية اليانصيب الوطني.

أُدخلت المعلومات المستقاة من الاستمارات إلى الكمبيوتر خلال الفترة الممتدة بين نيسان وحزيران من، وتم تحليلها بواسطة برنامج متطور.

وعُرضت النتائج الأولية خلال حفل نظمه المعهد المالي في الرابع من تموز في قصر الأونيسكو بحضور المدير العام الجديد لمديرية المالية العامة والدبلوماسيين وممثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية وحشد كبير من كبار موظفي القطاع العام ووزارة المالية والقطاع الخاص والصحافة.

تمحورت النتائج الأولية للمقابلات السنوية وفقاً لما جاء في الاستمارات حول خمسة مواضيع رئيسية:

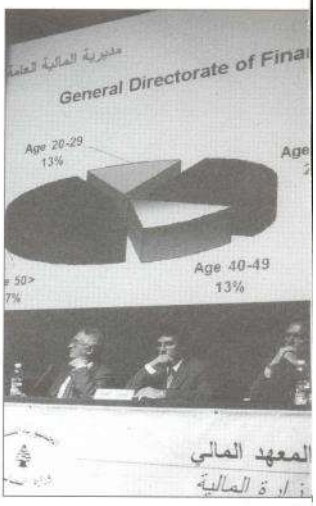

١: الموارد البشرية في وزارة المالية:

يبلغ عدد الموظفين في الوزارة ١٥٠٩ (موظفي الملاك) منهم ٢٥٪ من النساء و٧٥٪ رجالا. و تضم المديرية العامة للمالية أكبر عدد من الموظفين (٧١٪) تليها مديرية المساحة والشؤون العقارية (٢٨٪) ومن ثم مديرية اليانصيب الوطني (١٪).

يدل التوزيع بحسب الأعمار على تقدم في السن في مديريتي المساحة والشؤون العقارية واليانصيب الوطني في حين أن المديرية العامة للمالية عرفت تجدداً هاماً لموظفيها خلال السنوات ال١٥ الأخيرة (٤٠٪ من الموظفين لم يتجاوزوا الأربعين عاماً).

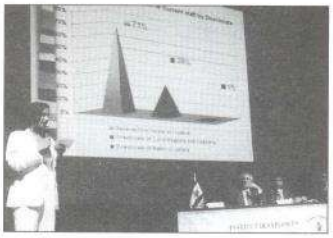

ويلاحظ توازن في بعض المديريات مثل مديرية الواردات بين الشباب (٤٨٪ من الموظفين لم يتجاوزوا ال٤٠ عاماً) والموظفين الأكبر سناً، مما يسهل عملية انتقال الخبرات بين الأجيال.

٢: العمل الفعلي للموظفين:

يدل التوزيع بحسب الفئات المهنية في كل مديرية على أن عدد موظفي الفئة الرابعة مرتفع في حين أن عدد الموظفين في الفئات الأخرى ضئيل لا سيما في الفئة الثانية والثالثة، وخصوصاً مديرية المساحة والمالية العامة.

أما بالنسبة للتوزيع بحسب الجنس داخل الفئات، فهو يتبع المبادئ ذاتها.

إن عدد الأشخاص الذين يمارسون وظيفة مختلفة عن عملهم الفعلي مرتفع نسبيا في مديرية اليانصيب الوطني وهو مرتفع أيضاً في باقي المديريات وهذا واحد من أهم العقبات.

٣: مهارات الموظفين وقدراتهم:

أظهرت نتائج المقابلات السنوية أن المستوى العلمي في مديريتي اليانصيب الوطني والمالية العامة جيد (بين ٤٥ و٥٠٪ من الموظفين لديهم شهادة جامعية).

كما أن عدد الموظفين الذين يتمتعون بخبرة مهنية سابقة لدخولهم الوزارة مرتفع في حين أن خبراتهم غنية ومتنوعة (أساتذة، موظفو مصارف، تجار، الخ...) لا سيما في مديرية المالية العامة.

وتبين أن الموظفين الذين غيروا وظيفتهم داخل الوزارة قد اكتسبوا مهارات متنوعة (٥٤٪ منهم في المديرية العامة للمالية) وإن كان التغيير غير محبذ لدى الموظف (٣٪ فقط من الموظفين يرغبون في تغيير وظيفتهم).

وأظهرت النتائج بشكل جلي أن المعهد المالي يؤدي دوراً رئيساً في مجال التدريب المتواصل لموظفي وزارة المالية من كافة الفئات إذ أن ٦٩٪ من الموظفين تلقوا تدريباً فيه. وتركزت مواضيع التدريب على الاقتصاد الكلي ودولة القانون والعلاقة مع الجمهور.

٤: حسنات الوظيفة وسيئاتها:

تتمحور الحسنات الرئيسة للوظيفة، وفقاً لنتائج المقابلات السنوية،

حول مفهوم الخدمة العامة والاستقرار الوظيفي. أما السينات فتتركز على الأجور المتدنية وسوء التنظيم داخل الوزارة.

٥: الاقتراحات التي تقدم بها الموظفون:

بالنسبة إلى محيط العمل، طالب الموظفون بتحديث المباني وتأهيلها من الداخل.

كما طالبوا باستحداث المواقف للسيارات وتركيب المصاعد وإدخال نظام التدفئة والتبريد وتأهيل المراحيض وتحسين الإنارة. وشددوا على ضرورة تأمين نظافة المكاتب.

في ما يتعلق بأدوات العمل، تبين أن هناك نقص واضح في أدوات العمل الأساسية وأثاث المكتب.

واقترح الموظفون مكننة كافة الخدمات لمعالجة الملفات بشكل أسرع كما اقترحوا اعتماد نظام لتسديد بدلات النقل أو تأمين سيارات خدمة لتسهيل التنقلات، لا سيما إلى المؤسسات.

وشدد الموظفون على ضرورة إجراء توصيف وظيفي لكل شخص لكي يكون لكل موظف عمل محدد يقوم به. ولوضع حد لعدم الكفاءة، اقترحوا التشديد على الخبرة المهنية والدراية وعلى اعتماد نظام ترقية يستند إلى معايير مهنية محددة كالتدريب والشهادات ونوعية العمل.

لتحفيز الموظفين وتحسين نوعية العمل، اقترحوا اعتماد نظام الثواب والعقاب مع ضرورة القيام بتفتيش منتظم لمعاقبة من لا يؤدي عمله ومكافأة من يقوم بعمله بالإضافة إلى رفع الأجور ودفع المساعي وترقية الموظفين واعطائهم المزيد من المسؤوليات.

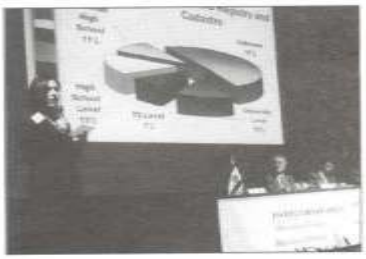

وطالبوا بالخروج من الروتين والتخفيف من عبء التسلسلية والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال تنظيم اجتماعات داخل الأقسام والمصالح المختلفة وتعزيز العلاقات بينها.

بالنسبة إلى التدريب لا سيما في المعهد المالي، أكدوا على أن الدورات التدريبية تحسن من أداء الموظفين في قيامهم بعملهم اليومي كما تساهم في التعرف أكثر إلى المحيط التشريعي لتأدية العمل وفقاً للقوانين المرعية.

وتساعد هذه الدورات برأيهم على استباق التغيرات من خلال متابعة التطورات مثل استحداث الضريبة على القيمة المضافة أو المعلوماتية.

وتطرق الموظفون إلى ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات وتبادل المعلومات بانتظام لتعزيز الترابط في تنفيذ العمل.

واعتبر الموظفون أنه من الضروري تحسين العلاقة مع المكلفين من خلال استحداث مكاتب استقبال في مختلف الإدارات والمراكز والقيام بحملة توعية حول أهمية تسديد الضرائب لوضع حد للتهرب من الضرائب والضغوطات الممارسة على الموظف ولتعميم القوانين على الجميع والتأكد من حسن تطبيقها.

وأعرب الموظفون أخيراً عن رغبتهم في تغيير صورتهم لدى الجمهور وجعله أكثر إدراكاً لماهية عملهم وتفانيهم في خدمة الوطن والمواطن.

دنيال معوشي
المعهد المالي

موظفون جدد في وزارة المالية

نظم المعهد المالي يوم الجمعة الواقع فيه ١٨ آب ٢٠٠٠ لقاءً ترحيبياً بالموظفين الجدد وعددهم ١٣٢ الذين انضموا إلى ملاك وزارة المالية- مديرية المالية العامة بصفة مراقبي ضرائب ومحاسبين ومحسبين ومراقبي جباية متمرنين عُيّنوا بموجب المرسوم رقم ٣٥٩١ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٩.
وتم ذلك بحضور كبار المسؤولين في وزارة المال في مقدمهم مدير عام المالية العامة السيد آلان بيفاني ومدير الواردات الجديد السيد وليد الخطيب.

بعد كلمات الترحيب، تم توزيع المتدربين على أربع مجموعات خضعت كل منها لامتحان مهارات في المعلوماتية واللغات. وسيتابع الموظفين الجدد في المعهد المالي دورة تدريبية تمتد من ٢١ آب حتى ٢٠ تشرين الأول بانتظار تسلمهم مهامهم الجديدة. ويتمحور التدريب حول البرنامج الذي أعده المعهد خصيصاً للموظفين الجدد وهو برنامج تعريفي بكافة أوجه عمل الوزارة وعبادئ المالية العامة والمحاسبة والنظام الضريبي وأصول العمل الجماعي والتواصل وغيرها من المواضيع.

وفي نهاية الدورة، سيُنظم في المعهد المالي لقاء مفتوح يعرض خلاله أعضاء المجموعات المختلفة مشاريع الأبحاث التي قاموا بها خلال فترة التدريب ويناقشونها مع زملائهم ورؤسائهم المستقبليين. ويختتم اللقاء بحفلة ختامية.

شكر خاص:

ساهمت مجموعة تضم عددا كبيرا من موظفي وزارة المالية (ومن بينهم السيدات افلين مسرة، هناء كرنيب والسادة إلياس شربل، رباح المريني، سركيس صقر، أسد الملاح، علي الخليل، محمد موصللي وفيصل قسيس) وعدد من المستشارين والأخصائيين المتعاونين مع وزارة المالية ومصرف لبنان والبنك الدولي في الدورات التدريبية والندوات المخصصة للموظفين الجدد.

يتوجه المعهد المالي لهم جميعا بالشكر الجزيل على مساهماتهم القيمة ومساندتهم له في إنجاح هذه الدورة.

برنامج التدريب المخصص للموظفين الجدد:

مواضيع عامة:
تنظيم وزارة المالية ووظائفها
مبادئ دولة القانون
الأخلاقية المهنية والقانون الجزائي
ديناميكية العمل الجماعي والعلاقات البشرية
تقنيات التواصل
العلاقة مع الجمهور

لغات:
معرفة أساسية باللغتين الفرنسية والإنكليزية

تعريف بالمعلوماتية:
نظام ويندوز، وورد، واكسيل:

تدريب متخصص:
المحاسبة العمومية
الاقتصاد الكلي
النظام الضريبي في لبنان
تحليل مالي ومحاسبي
تقنيات التدقيق الضريبي
المدخل إلى الخزينة
الضرائب غير المباشرة
الضرائب على الأملاك المبنية
ضريبة الدخل
الضريبة على القيمة المضافة

الندوات وحلقات النقاش:
الموازنة: إعدادها وتفسيرها
المنظمات الدولية والمالية
الخطة الخمسية وسياسة التصحيح الضريبي
التمويل الدولي وإدارة الدين العام
تنفيذ الموازنة
مهمات وعمل مديرية المحاسبة العامة
المصرف المركزي والسياسة النقدية
إصلاح المالية العامة
الأسواق المالية
اتفاقات الشراكة التجارية: برنامج ميدا، منظمة التجارة العالمية، الاتفاقيات الثنائية
كيفية قراءة تقرير التدقيق المحاسبي
نظم المناقصات المحلية والدولية
عرض نظام نجم (الجمارك)
الازدواج الضريبي
عرض مشروع مكننة المساحة وتحديث السجل العقاري
تنمية الاستثمارات في لبنان "لمحة عن ايدال"
العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

موظفون جدد في لقاء ترحيبي

من دورات التدريب في المعهد المالي

رحلة إلى القاهرة

قام وفد لبناني ضم مجموعة من موظفي مديرية المالية العامة والمعهد المالي بزيارة إلى وزارة المالية المصرية من أجل الإطلاع على النظام الضريبي في مصر وذلك في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران ٢٠٠٠.

وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارة التعرف على الخبرة المصرية في مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة (يطلق عليها في مصر اسم الضريبة على المبيعات) لا سيما في ما يتعلق بالتدريب والإعلام وإدارة الموارد البشرية.

وقد حضّر أعضاء الوفد اللبناني فور عودتهم من القاهرة تقريراً مفصّلاً عن الزيارة تم تسليمه إلى المسؤولين السلسلين في وزارة المالية. كما أودع التقرير وزير المالية والمدير العام.

عرضت نتائج الزيارة وخلاصة التقرير خلال اجتماع خصص لهذا الغرض حضره المدير العام للمالية العامة وفريق العمل على الضريبة على القيمة المضافة. كما أرسلت خلاصة التقرير باللغة الفرنسية إلى الاتحاد الأوروبي الذي مول هذه الزيارة.

صورة تذكارية للوفد في القاهرة

التعاون مع معاهد التدريب العربية

في إطار تعزيز الانفتاح نحو البلدان العربية المجاورة ولاحياء روح التبادل مع مراكز التدريب في المنطقة، أقام المعهد المالي تعاوناً وثيقاً مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

وفي هذا الاطار، غادرت مجموعة أولى بيروت لحضور ندوة حول "مبادئ الاقتصاد الكلي" تعقد في المعهد العربي للتخطيط بين ٣٠ أيلول و٤ تشرين الأول ٢٠٠٠.

وتتألف المجموعة من السيدة موني الخوري، مديرة الخزينة والدين العام والسيدة نورما ثمر، رئيسة دائرة الرقابة على تحصيل الضرائب والسيد كارلوس عريضة، مراقب رئيسي في لبنان الشمالي. وتغادر مجموعة ثانية مؤلفة من ثلاثة مراقبين رئيسيين الى الكويت في السابع من تشرين الأول، تليها مجموعات أخرى من الموظفين.

نشير في هذا الصدد الى أنها المرة الأولى التي يقام فيها تعاون وثيق بين معهدين للتدريب. وسيبذل المعهد المالي قصارى جهده لافساح المجال أمام كافة موظفي وزارة المالية للاستفادة من هذا التبادل. وكان المعهد المالي قد تلقى ما لا يقل عن ٦٠ طلباً من قبل الموظفين الراغبين في المشاركة في هذه الدورات.

وفي موازاة الدورات التدريبية التي تجري في الكويت، سيقوم مدربو المعهد العربي للتخطيط بزيارة لبنان في ربيع العام ٢٠٠١ لتنظيم دورات في المعهد المالي بشكل يسمح بتأمين مشاركة أكبر من قبل موظفي وزارة المال وغيرهم من الإدارة اللبنانية.

من جهة أخرى، غادر إلى عمان فريق مؤلف من السيدين وليد الخطيب، مدير الواردات، وهيثم بيرقدار– مراقب في جبل لبنان، لحضور مؤتمر حول " المعاهدات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي تنظمه المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ".

كما ويشارك السيد نادر قبيسي، مراقب رئيسي في وزارة المالية، في ندوة ينظمها البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية حول سياسات التجارة في الدوحة– قطر بين ٧ و ٢٥ تشرين الأول.

يأمل المعهد المالي من خلال هذه الدورات وغيرها من المناسبات أن يستفيد موظفونا من الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة التبادل مع الدول العربية المجاورة، لتوسيع آفاقهم وتعزيز مهاراتهم ومعلوماتهم في المجالين المالي والضريبي ناقلين صورة إيجابية عن جهود وزارة المال في تطوير كادرها البشري و تحزير مهاراته.

تعاون مع مصرف لبنان

بالتعاون مع مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان، ينظم المعهد المالي خلال شهري تشرين الأول والثاني مجموعة من الندوات حول السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية وكذلك حول دور و آلية العمل في مصرف لبنان.

يدير الندوات المخصصة لموظفي مديرية المالية العامة مسؤولون رفيعو المستوى في مصرف لبنان.

كما وستخصص في فترة لاحقة من شهر تشرين الثاني لقاءات ونقاشات يحضرها مدراء ورؤساء الدوائر في وزارة المالية حول تفاصيل السياسة المالية والنقدية.

من جهة أخرى، ينظم المعهد المالي بالتعاون مع مصرف لبنان في ربيع العام ٢٠٠١ ندوات حول الإصلاح الضريبي و إدارة الدين العام يحاضر خلالها أخصائيون من المعهد العربي للتخطيط.

بقلم الموظفين

تبييض الأموال

ينتشر الإجرام بكافة أشكاله في كل بقعة من الأرض، بما فيه الفساد والتهريب والاتجار بالمخدّرات والسرقة والجرائم وخصوصاً تبييض الأموال.

وتشير الدراسات الدولية إلى أن حجم الرساميل الإجرامية المعاد تدويرها في الاقتصاد الشرعي يتراوح سنوياً ما بين ٢ و ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما يعادل مئات المليارات من الدولارات. ولما كان النشاط الإجرامي خطراً يحدق بكل المجتمعات الدولية، توجب على كافة البلدان التعاون لمكافحته. فالتعاون الدولي وحده يمكننا التصدي للجريمة المنظمة وخوض معركة عالمية لإدانة المجرمين ومكافحة تبييض الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة، محترمين في الوقت عينه الاختلافات القانونية والسياسية والثقافية بين الأمم.

فتبييض الأموال لا يعزز فحسب المنظمات الإجرامية، بل من شأنه أيضاً أن يحدث خللاً في الأسواق التي تُستثمر فيها هذه الرساميل غير الشرعية من دون حسيب ولا رقيب. كما ولعمليات التبييض آثار سلبية على النشاط الاقتصادي برمته إذ تهدد استقرار القطاعين المصرفي والمالي. ومن هنا يصح القول أن الرساميل التي يضخها مبيضو الأموال في بلد ما ليست دائماً منتجة أو مفيدة للاقتصاد الوطني رغم أنها تشجع بعض الأنشطة الاقتصادية.

وتقضي تقنية التبييض بضخ المال في الدورات الفعلية أو الوهمية لنشاط شرعي. ففي كل مرحلة من هذه المراحل، يبتعد المال عن مصدره "الأسود". وتتعهد بهذه التحويلات مصارف وهيئات مالية قائمة في بعض البلدان. وخلال السنوات المنصرمة، ازدادت عمليات التبييض "تعقداً" وبالتالي صعب كشفها نظراً إلى لجوء مبيضي الأموال إلى وسائل أكثر تعقيداً وتقنية " بغية إدارة شؤونهم المالية، محاولين بذلك إخفاء طابع قانوني على ممتلكاتهم المكتسبة بطرق غير قانونية، لا سيما عبر إخفاء الأرباح وإبقاء هوياتهم طي الكتمان.

وفي عمليات تبييض الأموال القذرة، تستخدم الأوراق المالية ومشتقاتها وكذلك عمليات التأمين. ويستعان بمحاسبين ومحامين ومستشارين ماليين ووكلاء عقاريين ذوي خبرة. من جهة أخرى، يسهل الإنترنت والعملة الإلكترونية انتقال المال في كافة أنحاء العالم بسرعة ومن دون ترك أي آثار فيصعب بالتالي الكشف عنها.

قسّم الخبراء عمليات تبييض الأموال إلى ثلاث فئات:

- التوظيف القاضي بتحويل مبالغ مالية ناتجة عن الاتجار بأشكال مختلفة (عملات، ذهب، عملة بيانية...) إلى أموال نقدية.
- تقنية تجميع الأموال التي تجعل من المستحيل العودة إلى مصدرها غير الشرعي بفضل نظام معقد من الصفقات المالية المتتالية تحت ستار شركات وهمية في بلدان تعتبر جنات ضريبية.
- الاندماج المتمثل باستثمار أموال ذات مصدر غير شرعي في الدورات الاقتصادية القانونية في بلد ما.

أما بالنسبة للبنان، فيكمن الخطر في إمكانية استهدافه بشكل مباشر، لا سيما وأن نظامه الاقتصادي يتسم بخصائص تعيق، في بعض الأحيان وفي ظروف خاصة، اعتماد استراتيجية ناجعة لمكافحة التبييض.

وتتمثل بعض هذه الخصائص بالتالي:

- استعمال الأوراق النقدية كوسيلة شائعة للتبادل. (يشكل تحويل المال إلى سيولة الوسيلة الأكثر استعمالاً في مرحلة التبييض الأولية).
- التداول الكثيف بالعملات الصعبة.
- تقنية الشيك القابل للتظهير.
- تحويلات الرساميل المستمرة التي يقوم بها المغتربون اللبنانيون.
- طبيعة النظام الضريبي (الذي قلما يمكن الاعتماد عليه لتحديد الذمة المالية بدقة).
- السرية المصرفية التي تحد، في بعض الأحيان، من الرقابة والملاحقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رفع السرية المصرفية لا يؤدي بالضرورة إلى خفض فوري لعمليات التبييض إنما قد يسهل عمل السلطات الأمنية والمؤسسات المصرفية.

كما جرى الإشارة إليه في الصحف، لا يزال اسم لبنان مدرجاً حتى اليوم على لائحة ال GAFI السوداء والتي تضم ١٥ بلداً متهماً بعدم التعاون في مكافحة تبييض الأموال القذرة. رغم أنه تم التوقيع في ٢٠ شباط ٢٠٠٠ على اتفاقية يلتزم بموجبها لبنان التعاون في مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتتعهد بموجبها كافة المصارف اللبنانية احترام المبادئ المنصوص عليها.

وقد اعترضت السلطات اللبنانية على هذا التصنيف، مشددةً على أنه ما من بند في التشريع اللبناني يمكن أن يشجع على التبييض. من جهته، لم يقفل ال GAFI الباب بوجه لبنان والبلدان الأربعة عشر المدرجة على اللائحة بل منحها فترة سنة لاثبات إرادتها في التعاون مع الأجهزة القضائية الدولية.

سهير أسطا
مراقب حسابات

"لبنان المتهم يدافع عن نفسه"

نشر ال GAFI مؤخراً ، وهو فريق العمل الدولي المالي لمكافحة تبييض الأموال، لائحة تضم ١٥ دولة صُنفت بأنها غير متعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال، نذكر منها لبنان وإسرائيل وروسيا[...]، لا سيما المال الناتج عن الاتجار بالمخدرات والسرقات وعمليات الابتزاز والفساد واختلاس الأموال العامة.

نفي قاطع:

وكان معالي وزير المالية السيد جورج قرم قد نفى نفياً قاطعاً تورط لبنان في عمليات تبييض الأموال. وأشارت مصادر مصرفية لبنانية إلى أربعة معايير تؤخذ عادةً بعين الاعتبار لتحديد تعاون البلدان:

- الشوائب في القوانين المالية الخاصة بدور هيئات الرقابة على المؤسسات المالية وصلاحياتها وبوسائل تقييم مالكي هذه المؤسسات عند منح التراخيص و بإجراءات التدقيق في هويات الزبائن وبصرامة السرية المصرفية وبوجود أو غياب نظام فعّال لمراقبة العمليات المالية المشبوهة.
- العوائق التي تعترض تعاون البلدان التي لا يتلاءم قانونها التجاري مع مكافحة التبييض.
- الحواجز التي تحول دون التعاون مع الأسرة الدولية على الصعيدين الإداري والقضائي.
- عدم تخصيص الموارد الضرورية لاتخاذ التدابير الوقائية ضد التبييض ولفرض العقوبات.

بناءً على ذلك، تعتبر هذه المصادر أن القوانين والإجراءات المالية والتجارية في لبنان مطابقة للمعايير الدولية، ولا يوجد بالتالي ما يبرر إدراج لبنان على لائحة ال GAFI

دورة و موقف

عندما تبلغت قرار إلحاقي بالدورة التدريبية الخاصة التي تنظمها المديرية العامة للجمارك شعرت بصدق أنني في وضع من ينطبق عليه قول المثل ' بعد أن كبر و شاب أرسلوه إلى الكتاب ' ! لذلك وجدتني أشعر بردة فعل تتضمن الاستياء أكثر من الترحيب بالقرار الذي تبلغته لكنني ، منذ اليوم الأول ، الذي دخلت فيه إلى قاعة المحاضرات ، في المعهد الوطني للإدارة و الإنماء ، أحسست بشعور مختلف عن الشعور الذي انتابني للوهلة الأولى : ففي مجلس الخدمة المدنية ، طالعتني مهابة العلم و العمل في آن ، ورحت يوما بعد يوم استعذب التجربة الجديدة التي جعلتني انهل من العلم و المعرفة من أصفى ينابيعها، و أدركت آنذاك الحكمة الكامنة وراء القول "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد " و بصدق اعترف الآن ، إن الدورات الإعدادية و التدريبية ، الخاصة منها و العامة ، هي المجال الراقي لصقل المعارف ، و الميدان الرحب لاكتساب المهارات و تعزيز الكفاءات ، في ضوء المفاهيم العلمية الحديثة ، فحمدت الله على أن الاختيار وقع علي ، إلى جانب زميلات و زملاء اعتز معهم جميعا بالانتماء إلى الإدارة اللبنانية التي لا يألو القيمون عليها جهدا في تطويرها و تعزيزها لتجاري احدث الإدارات في العالم.

تبقى كلمة أخيرة أريدها شهادة صادقة ، و أنزهها عن التزلف و المجاملة، و هي كلمة شكر و ثناء على البادرة العلمية و التنظيمية الطيبة التي صدرت عن إدارة الجمارك التي تحرص بما لديها من فكر ثاقب ورؤية مستقبلية شفافة على إشباع حاجتنا كموظفين إلى التدريب المتخصص، و إلى تطوير الذات ، تمهيدا لتعزيز المهارات الوظيفية و السلوكية معا ، من اجل أن نكون جديرين و جديرات بخدمة وطننا الحبيب لبنان !

دعد يسار غلايني

دور مراقب الضريبة على القيمة المضافة

يترافق مشروع استحداث الضريبة على القيمة المضافة في لبنان مع صعوبات عدة في مجال تطبيق هذه الضريبة. وتهدف كافة الأعمال التحضيرية إلى وضع أسس عمل سليمة في دائرة الضريبة على القيمة المضافة المنوي إنشاؤها، لا سيما و أنه من شأن الإجراءات المبسطة وسهولة المعاملات أن تنعكس إيجاباً على الأشخاص الخاضعين للضريبة والإدارة الضريبية على السواء. وسوف تعنى الدائرة التي ستستحدث في مديرية الواردات بمهام عدة منها مسؤولية إرشاد الجمهور في موضوع الضريبة على القيمة المضافة وتسهيل المعاملات من خلال توفير المعلومات حول مواضيع الضريبة والتفاصيل الخاصة المتعلقة بهذه الضريبة و غيرها من المسائل. و من الواضح أن نجاح عملية استحداث الضريبة يرتبط بشكل أساسي بالقدرات الفنية و البشرية المتوفرة في الدائرة المنوي استحداثها. و في هذا الإطار، سيضطلع الجهاز البشري المؤلف من موظفي هذه الدائرة بدور أساسي، لا سيما المراقبون الذين هم على احتكاك مباشر وعلاقة وثيقة بالخاضعين للضريبة.

ويشتمل قانون الضريبة على القيمة المضافة على أحكام متعددة تسمح للإدارة بتأمين الرقابة على جباية الضريبة من جهة والتحقق من تسديدها من جهة أخرى.

و تتضمن إجراءات الرقابة الأساسية الأحكام التالية:

-مسك الدفاتر المحاسبية و حفظ الوثائق
-تسليم الدفاتر و الوثائق
-توفير المعلومات المطلوبة
-بعض الأنظمة الخاصة بتوفير المعلومات و الرقابة
-احتفاظ سلطات الرقابة بالفواتير وغيرها من الوثائق
-حق الاستقصاء داخل الأمكنة حيث النشاطات الاقتصادية.

و يتوجب على كل خاضع للضريبة ان يحفظ ملفات محاسبته لا سيما الوثائق الضرورية لتطبيق الضريبة على أن يتم تدقيقها من قبل السلطات الضريبية المختصة، وفقاً للمراسيم التطبيقية و الإجراءات التي يتخذها وزير المالية.

كما يتوجب على المسؤولين عن الوثائق المحاسبية والدفاتر و الفواتير وغيرها من الوثائق الضرورية لتطبيق هذه الضريبة الاحتفاظ بها طيلة أربع سنوات بدءاً من نهاية السنة التي صدرت خلالها هذه الفواتير والوثائق.

أما بالنسبة للعاملين في إدارة الضريبة على القيمة المضافة فيتوجب عليهم القيام بما يلي:

-مراجعة الدفاتر والفواتير وغيرها من الوثائق المحاسبية بشكل يسمح بجباية دقيقة للضريبة حتى في حال كانت هذه المراجع محفوظة بواسطة نظام ممكن.
-زيارة الأمكنة حيث النشاطات الاقتصادية.
-التواصل بشكل شفهي او خطي إلى جميع المعلومات التي تسمح بجباية دقيقة للضريبة على القيمة المضافة.

و في هذا المجال، يحق للإدارة أن تثبت، وفقاً للأصول ، من الأمور التالية:

-وجود أية مخالفة لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة أو للأنظمة المرعية في تطبيق هذه الضريبة.
-وجود أي إثبات يؤكد دفع الضريبة على القيمة المضافة أو المخالفة.
-الإثبات الخطي بوجود مخالفة من قبل شخص خاضع للضريبة على القيمة المضافة.

إن وجود عدد كاف من المراقبين المتمرسين الذين خضعوا لتدريب جيد في مجال التدقيق و الرقابة على هذه الضريبة سيسهل عملية ضبط التهرب. و سيكون لهؤلاء المراقبين، في المرحلة الأولى من تطبيق الضريبة، دور مزدوج إذ سيضطلعون أولاً بمهمة تثقيف المكلفين حول مجمل تقنيات الضريبة، والتأكد ثانياً من حسن إتمامهم عمليات التصريح و دفع المستحقات. و تقع على عاتق مجموعة المراقبين هؤلاء مسؤولية التطبيق العادل و الشفاف للقوانين و قيامهم بمهمات عديدة أهمها:

-البحث عن الخاضعين للضريبة من غير المسجلين ومساعدتهم هؤلاء في إتمامهم واجباتهم.
-وضع معايير واضحة و موضوعية لعملية اختيار الملفات الواجب دراستها.
-دراسة الملفات التي تختارها الإدارة.
-دراسة الملفات التي تختارها الإدارة في موقع عمل المكلفين.
-وضع تقرير التدقيق في الحسابات.
-دراسة مفصلة و سريعة للحالات التي تتطلب التعويض.
-البحث عن المتهربين من الضريبة وضبط التهرب.

و أخيراً، على المراقبين البقاء على اتصال مستمر بعضهم مع بعض و تعاونهم الوثيق والتشاور المتواصل لتسهيل عملية التنسيق والتواصل وللاستفادة من خبرات بعضهم البعض ومن المراجع التي تسهل عملهم و تجعله اكثر دقة.

ماريا نلبنديان
مراقب ضرائب رئيسي
مديرية الواردات

مكتب جمارك المطار

يتمتع مطار بيروت الدولي ، كمكتب جمركي ، لاسيما بعد إنجاز بنائه الحديث ، بسمات خاصة تميزه عن سواه من المكاتب الجمركية المنتشرة على الحدود البحرية و البرية ، و تنأى به عن المفهوم الجمركي البحت الذي يقتصر على استلام معاملات المكلفين في مختلف الأوضاع الجمركية و استيفاء الرسوم المتوجبة عن البضائع المستوردة ، لتضفي عليه مفاهيم أخرى تتصل بالسياحة و الأمن و البيئة و العمران ،تؤكد جميعها على مكانة المواطن حاضرا و مستقبلا، و تزيل من الذاكرة الأم الماضي القريب .

و بتوجيه من جانب الإدارة ، و انطلاقا من خلفية ما تقدم ، تعمل مع سائر الأجهزة العاملة في المطار بتعاون وثيق ، و من خلال رؤية واحدة ، لخدمة هدفنا المشترك المتمثل في صيانة مصلحة الوطن العليا و الحفاظ على الرونق الذي نخشى أن يخدشه زلة موظف أو تدبير قاصر يتم بمعزل عن إرادتنا .

و المصلحة الجمركية في المطار تحرص ، من جهتها ، و تجهد لتقديم كافة التسهيلات التي تتيحها القوانين و الأنظمة النافذة ، و توفر المعاملة اللائقة للوافدين إلى الوطن سواء كانوا من اللبنانيين المغتربين أو من السياح العرب و الأجانب . و هي بالمناسبة ، و بغاية تقديم المزيد من التسهيلات ، و اسوة بما هو معمول به في المطارات الدولية الهامة ، بصدد إنشاء خطين في كل من قاعتي الوصول و الذهاب ، احدهما مخصص لمرور المسافرين الذين لا يحملون بضائع تجارية يقتضي التصريح عنها ويدعى الخط الأخضر ، حيث يعبر المسافر مع حقائبه دون أي تفتيش إلا في حالة الشك أو بناء على معلومات ، و الثاني و يدعى الخط الأحمر و هو مخصص لعبور المسافرين الذين يحملون بضائع تجارية بحيث يخضعون للإجراءات الجمركية العادية . و هنا لا بد من التمييز ، من حيث الاداء الوظيفي ، بين دائرة الاستيراد و التصدير و دوائر المعاينة حيث يتم تخليص الآليات التجارية المستوردة و المصدرة وفقا للأصول النظامية ، و بين دائرة المسافرين و السوق الحرة حيث يعبر المسافرون مع حقائبهم. إن رؤيتنا لوظيفة هذه الدائرة الأخيرة قائمة على أساس إنها ليست ، مبدئيا ، مركزا لاستيفاء الرسوم و هي تعمل على مكافحة التهريب ، حيث يجري التفريق ما بين المسافرين العاديين الحائزين على رعايتنا واهتمامنا الدائمين ، و بين المسافرين الذين يمتهنون "تجارة الشنطة" محاولين التهرب من تأدية الرسوم المتوجبة على بضائعهم ، حيث تحال هذه البضائع لدى ضبطها، إلى دائرة الاستيراد و التصدير لإجراء اللازم بشأنها . الجدير بالملاحظة ، انه يجري حاليا في هذه الدائرة الأخيرة ، وعلى سبيل التجربة ، تطبيق آلية عمل جديدة مقررة من قبل جانب المديرية العامة و لمدة شهر ، تهدف إلى تسريع عملية قبول البيانات الجمركية و انجازها . إن تقييمنا الأولي لهذه التجربة هو إيجابي ، آملين أن تتكلل بالنجاح لاعتماد الآلية الجديدة بصورة نهائية تمهيدا لتعميمها على سائر المكاتب الجمركية التي تطبق نظام "نجم" المعلوماتي .

رئيس مصلحة المطار
السيد أكرم شديد

تدريب

نظمت إدارة الجمارك اللبنانية ، في المعهد المالي ، وبالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، خلال شهر أيار، دورة تدريبية تمحورت حول تعرفة الرسوم الجمركية بحسب النظام المنسق وكيفية تطبيقها على جميع السلع المستوردة والمصدرة ، والأساليب المتبعة في تبنيد السلع الجديدة والمستحدثة وسهولة استعمال هذا النظام من قبل الموظفين والمكلفين على حد سواء .

حاضر في هذه الدورة الأستاذ الفنلندي GLEMMING وشارك فيها عشرين موظفا من مراقبين ومراقبين أول ، وتناولت محاضرات عملية وزيارات ميدانية للمراكز الجمركية التي يطبق فيها نظام نجم .

اختتمت الدورة بحضور المدير العام للجمارك العميد الركن المتقاعد اسعد غانم ، حيث جرى توزيع شهادات على المشاركين فيها .

اشتراك الجمارك في ندوة قانون البحار

أقيمت في القاعدة البحرية في جونية ما بين الرابع و الحادي عشر من شهر آب ٢٠٠٠ ندوة حول قانون البحار اشترك فيها أربعة ضباط و مراقب أول من الجمارك إلى جانب عدد من ضباط مختلف الأجهزة و موظفين من إدارات مدنية تهتم بالشؤون البحرية .

نظم هذه الدورة المعهد العسكري الأميركي لدراسات القانون الدولي بالاشتراك مع قيادة الجيش اللبناني .

كان موضوع الندوة شرح اتفاقية "مونتينغرو باي" حول قانون البحار وحقوق وواجبات الدولة في أقسام البحار المختلفة و لا سيما منها المتعلقة بحماية البيئة و المحافظة على حقوق الخزينة لناحية تطبيق القوانين المالية والجمركية و تطبيق التدابير الصحية في المياه الإقليمية و المنطقة المحاذية وحماية الموارد الطبيعية الخاصة الاقتصادية و حماية المجتمع الدولي من الجرائم المعتبرة دولية كالقرصنة و تجارة الرقيق .

و قد مهد لحصول هذه الندوة زيارة تحضيرية قام بها أحد المراقبين التابعين لمديرية الجمارك العامة إلى جزيرة هاواي الأميركية بدعوة من حكومة الولايات المتحدة في بداية شهر حزيران ٢٠٠٠ .

المساحة و الشؤون العقارية

ندوة: التعريف بمشروع مكننة وتطوير السجل العقاري وخرائط المساحة

(الخميس الواقع فيه ١٤ أيلول ٢٠٠٠ في المعهد المالي)

في إطلالة أولى على الإعلام تُعرف بمشروع مكننة السجل العقاري وخرائط المساحة وتطويرهما في مديرية الشؤون العقارية والمساحة في وزارة المال، وهو مشروع بوشر العمل به سنة ١٩٩٥، نظم المعهد المالي يوم الخميس الواقع فيه ١٤ أيلول ٢٠٠٠ ندوة تعريفية بالمشروع وبأهدافه ومراحل تطوره. كما تم خلال هذه الندوة الإعلان عن سفر بعثة لبنانية إلى كندا في إطار تأهيل الكوادر الإدارية في الوزارة. وستسمح هذه الزيارة التي تتم بالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية لأفراد البعثة بالاطلاع على السجلات العقارية الممكننة وادارة الشؤون العقارية في تورنتو.

رعى الندوة معالي وزير المالية السيد جورج قرم وحضرها سفير كندا في لبنان السيد هيغ سارافيان والملحق السياسي والمستشار الاقتصادي في سفارة كندا بالإضافة إلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد ايف دوسان وعدد من كبار موظفي البرنامج وممثلين عن مكتب البنك الدولي في لبنان. كما حضر الجلسة مدير الدوائر العقارية السيد بشارة قرقفي ومدراء مديريات وزارة المال بالإضافة إلى ممثلي الدول المانحة وعدد من الأخصائيين.

وجرى خلال الندوة عرض المشروع بشقيه أي مكننة وحفظ الصحائف العينية العقارية، ومكننة وحفظ خرائط المساحة للأراضي الممسوحة والمكالة ، وذلك في كافة أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة، بالإضافة إلى تأهيل العنصر البشري لتقبل التقنية الجديدة واستعمالها علماً أن هذا المشروع يمهد لتحديث الدوائر للخمسين سنة القادمة وهي الدوائر المؤتمنة على حقوق الملكية في لبنان. ويهدف المشروع بشقيه إلى مكننة وتطوير السجل العقاري وإنشاء نظام إدارة عقارية عصري يتيح للإدارة في الوقت عينه حفظ المستندات الورقية المعتمدة حالياً على الحاسوب بشكل إلكتروني و ذلك لتلافي اندثارها أو ضياعها.

كلمة السيد بشارة قرقفي

بشارة قرقفي

معالي وزير المالية، الدكتور جورج قرم المحترم،
سعادة مندوب برنامج الأمم المتحدة، الأستاذ إيف دو سان
سعادة سفير كندا لدى لبنان، الأستاذ هايك صرافيان
ممثلو الهيئات الدولية
الحضور الكرام

لا بد لي، بعد الترحيب بكم، من تعريف موجز للواقع القانوني والإداري والعملي لمديرية الشؤون العقارية، هذه المديرية التي ترتبط مباشرة بوزير المالية، وتضم الدوائر العقارية والمساحة؛ وهي إدارة مؤتمنة على حقوق الملكية وضبطها في لبنان وعلى كل ما يتفرع عنها من حقوق عينية، وما له علاقة بالنظام العقاري وبأعمال المساحة.

ولان الثروة العقارية في لبنان هي إحدى ثروات البلاد الأساسية، ولها أهمية خاصة على الصعيد الوطني من زاوية كونها إحدى مكونات البلاد الاقتصادية، ومن زاوية تعبيرها عن ارتباط الإنسان اللبناني بأرضه وتجذره فيها، فلقد افرد لها المشترع نظاماً محكماً ومتكاملاً عرف بالسجل العقاري المنشور بالقرارات التشريعية رقم ١٨٦ – ١٨٨ – ١٨٩ الصادرة بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٥.

وهذه الثروة من المعلومات المؤلفة من سجلات ووثائق وخرائط تمثل هوية كل عقار وتاريخه منذ إن تم تحديده وتحريره، وتسجيله في الصحائف العينية. وهي بالتالي تشكل صورة تاريخية قيمة ودقيقة عن التطور العقاري في لبنان. من هنا كان حرص وزارة المالية شديداً على المحافظة على السجل العقاري وعناصره والقيود الواردة فيه ووضوحها ودقتها وحفظها.

إلا أن هذه الثروة المعلوماتية الورقية المشار إليها هي معرضة للتلف بسبب التداول اليومي بها. كما أن سني المحنة الطويلة قد تركت آثارها على هذه السجلات حيث تعرضت للتلف والحريق في بعض منها، مما جعل الدوائر العقارية تعمل في ظروف صعبة للغاية.

ومنذ استقرار الوضع الأمني حتى اليوم، قامت الإدارة بتنفيذ عدد من المشاريع المتالية للتخفيف من الأضرار التي منيت بها الدوائر العقارية وتحضير الأرضية الصالحة للمكننة. ومن أهم هذه المشاريع، ما يلي:

١- إعادة تكوين الصحائف العينية التالفة وتجديدها.
٢- نسخ وتجديد الصحائف العينية العقارية
٣- إعادة بناء وترميم أماكن العمل ومستودعات المحفوظات.
٤- تحسين وتنظيم الجباية للرسوم العقارية.

٥ - مشروع المصنف الهجائي الذي يتكون من بنك للمعلومات المتعلقة بالملكية العقارية، بإدارة المركز الآلي، والذي أصبح مورداً للخزينة مقابل الخدمات المهمة التي يقدمها للجمهور.

وفي هذا السياق تم إبرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي، موضوعها تقديم قرض بمبلغ ٢٢ مليون دولار أميركي يخصص لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع "تحسين الواردات والإدارة المالية" (REEM) في وزارة المالية.

إن مشروع مكننة وتطوير الدوائر العقارية، الذي يشكل خطوة هامة على طريق مواكبة ركب التقدم والتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين، سيكون له مردود بالغ الأهمية فيما يتعلق بحفظ الثروة العقارية، وبتقديم خدمات الفضل للمواطن عن طريق تسهيل وتبسيط إجراء المعاملات.

بدأ تنفيذ هذا المشروع منذ أواخر العام ١٩٩٨، ويستمر العمل عليه لتاريخه. وفي سياق هذا المشروع تم الاتفاق مع الوكالة الكندية للإنماء على تنفيذ برنامج تدريب لإدارة الشؤون العقارية، لتعريف المسؤولين على مبادئ ومرتكزات العمل ضمن إدارة حديثة ممكننة.

لذلك أود شكر جميع الهيئات المساهمة في هذا المشروع. وأتوجه بشكر خاص إلى الحكومة الكندية، ممثلة بسعادة السفير الأستاذ هايك صرافيان، الذي شرفنا بحضوره مع أركان السفارة الكندية في لبنان، على هذه الهبة الكريمة.

كلمة عن الشؤون العقارية

تعتبر مديرية الشؤون العقارية إحدى أهم الإدارات في وزارة المالية، ليس لأنها تؤمن جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة وحسب بل لدقة وصعوبة المهام المنوطة بها. نشأت مديرية الشؤون العقارية لتعمل بكافة أجهزتها على ضبط الثروة العقارية في لبنان من الناحيتين الفنية والقانونية.

فتقوم دوائر المساحة بوضع النخوم وتحديد الأراضي عبر آلية فضائية فنية، وتنظم وتحفظ بالخرائط والمصورات وذلك منذ نشأة العقار كرقم محدد. كما وتعنى بكل التغييرات التي تطرأ على العقار من ضم، وفرز، واستملاك، وتخطيطات، وإنشاءات.

وبموازاة هذا العمل الفني، تعمل أمانات السجل العقاري على ضبط جميع التغييرات التي تطرأ على العقار من الناحية القانونية لجهة الملكية، وحقوق الانتفاع، والارتفاق، والتأمينات، والإيجارات، والحجوزات، والدعاوى وغير ذلك...

والحقيقة أن نظام السجل العقاري في لبنان الذي اعتمد طريقة الشهر العيني ولد في العام ١٩٢٦ وطرأت عليه تعديلات وتحديث خلال الأعوام. وهو لا يزال يعتبر نظاماً جيداً في عملية مسك القيود المتعلقة بالعقارات.

ويتم مؤخراً التحضير لقفزة نوعية وجريئة من خلال تنفيذ مشروع مكننة الصحائف العقارية وخرائط المساحة التي من شأنها أن توفر الخدمات للمواطنين بشكل أفضل وبالسرعة المرجوة. كذلك تؤمن حفظ المعلومات والخرائط واستخدام طريقة ممكننة.

ولا يسعنا إلا تقدير الجهود التي يبذلها مديرو الشؤون العقارية وأمناء السجل العقاري والموظفون الذين تعاقبوا في الخدمة لحافظتهم على هذه السجلات رغم قدمها ورغم صعوبة الأحداث الدامية التي مر بها لبنان والتي ألحقت الخسائر الكبيرة بإدارته العامة.

و هنا لا بد من الإشارة أنه لولا تلك الأحداث لربما كانت أعمال التحديد و التحرير في لبنان قد انتهت، إذ ما يزال حتى اليوم حوالي ثلث الأراضي اللبنانية غير ممسوح و هذا الأمر من شأنه أن يقلق أصحاب العقارات ويعيقهم من سهولة التصرف بها و يثير بالتالي الاشكالات حول البات الملكية، كما يجعل احتمال وقوع مشاكل حول الحدود و النخوم أمراً واردا، فالسجل العقاري يوفر الطمأنينة و الاستقرار. و من ناحية ثانية فان عملية استكمال تحديد و تحرير العقارات من شأنه أن يوفر مردوداً كبيراً للخزينة نتيجة رسوم الفراغ و الانتقال التي يسهل التهرب منها في حالة العقارات غير الممسوحة.

غالب أبو زين
أمين السجل العقاري المعاون في المتن

ملاحظة: توقعوا مزيداً من المعلومات عن نشاطات التحديث والمكننة في مديرية المساحة والسجل العقاري في العدد القادم من حديث المالية.

حياة الوزارة

خطوبة

المراقب وليد اسطنبولي على الآنسة ندى مواس (مالية لبنان الشمالي)
المراقب الرئيسي صلاح الدين السيد إسماعيل على الآنسة نهى الشيخ عثمان (مالية لبنان الشمالي)

الآنسة جنان سيف الدين (مصلحة الصرفيات) على السيد محمد السيد

المراقب كرين بو خليفة على المراقب وسام أبو عسلة (مالية زحلة)

زفاف

الآنسة لمياء المبيض (مديرة المعهد المالي) على السيد عماد بساط
المراقب ناريمان سكاف على السيد رامي أسوم (مالية لبنان الشمالي)
المراقب رانيا المصطفى على الملازم الأول رياض علام (مالية لبنان الشمالي)

السيد سعد الدين الريس (موظف في دائرة الضرائب غير المباشرة) على الآنسة منال سرحال

السيد محمد حوحو (مديرية الجمارك) على الآنسة منتهى الشمعة

ولادة

رزقت الزميلة حليمة رمضان نعماني (مديرية الصرفيات) طفلة أسمتها لمى
رزق السيد حسن أحمد ضاوي أمين صندوق الصرفيات (النبطية) مولودة أسماها مايا
رزقت المراقب صبا عيسى مولودا ذكرا أسمته خير الله (مالية لبنان الشمالي)
رزق المراقب الرئيسي كار لوس عريضة مولودا ذكرا اسماه موريس (مالية لبنان الشمالي)
رزق المراقب المساعد سامر ضبا (الجمارك اللبنانية) مولودة أنثى أسماها ياسمينة

دراسات

ناقش المراقب الرئيسي كار لوس عريضة أطروحته للدراسات العليا موضوعها ' مراحل التدقيق المحاسبي " و اصبح حائزا على دبلوم دراسات عليا في إدارة الأعمال " و قد نال معدل جيد جدا (مالية لبنان الشمالي)
أنهى المراقب جورج بو فرنسيس سنة تخصصه بنجاح و أصبح حائزا على جدارة في إدارة الأعمال MAITRISE (مالية لبنان الشمالي)

تعيين و ترفيع

– رفع السيد اسكندر سمارة رئيس دائرة رسم الانتقال في ملاك وزارة المالية إلى الفئة الثانية و عين مديرا لمديرية الشؤون الإدارية في الملاك المذكور .
– رفع السيد يوسف الزين رئيس دائرة التشريع الضريبي إلى الفئة الثانية و عين مفوضا للحكومة في ملاك وزارة المالية .

– التحقت السيدة ربا شدياق بفريق عمل المعهد المالي الذي يرحب بها ويتمنى لها حظا سعيداً في عملها معه...

لقاء: محاضرة

ألقت الآنسة سيردج حفار رئيسة مالية لبنان الشمالي محاضرة في نادي ' روتاري زغرتا ' استعرضت و الحاضرين التعديلات الأساسية الواردة في قانون الموازنة العامة لكل من العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من اجل توضيح إمكانية و مدى الاستفادة من الحوافز التي تضمنتها بعض موادها القانونية أي الإعفاءات من الغرامات و تخفيضات بعض الرسوم ضمن مهلها المحددة. كما هدفت هذه الإطلالة إلى عرض و تحليل و شرح التعديلات التي تعكس سياسة الدولة المالية الضريبية.

تكريم (وداع)

أقامت وزارة المالية يوم الجمعة الواقع فيه ٧ تموز ٢٠٠٠ حفلا تكريميا لمديرة الواردات د. سهام بواب

بمناسبة إحالتها على التقاعد وذلك برعاية وحضور معالي وزير المالية وحضرة مدير المالية العام وكافة رؤساء الوحدات المالية في بيروت والمناطق، وقد نوه معالي الوزير بالجهود التي بذلتها الدكتورة بواب خلال فترة عملها مديرا .

ردت الدكتورة بواب شاكرة معالي الوزير المبادرة الطيبة التي تدل على تقدير للموظف الذي يكرس حياته للخدمة العامة كما شكرت الجميع على حفل التكريم الذي اعتبرته بمثابة وسام شرف تخرج به مرفوعة الرأس .كما أقام للمناسبة عينها رئيسة و موظفو مالية لبنان الشمالي حفلا تكريميا . كذلك مديرية الواردات و رؤساء الوحدات في بيروت و المناطق .

هيا حج

توزيع العدد الثامن من "حديث المالية" (أيار ...٢)

تقع مهمة توزيع "حديث المالية" على عاتق موظفي المعهد المالي، وهي مهمة ليست بالسهلة أبداً. وهذه المجحة غيض من فيض.

جرى توزيع العدد الثامن من حديث المالية (أيار ...٢) خلال أسبوع امتد من نهار الثلاثاء الواقع فيه الثلاثين من أيار حتى نهار الأربعاء الواقع فيه السابع من حزيران وطال التوزيع كافة أقسام وزارة المالية، بما فيها مديريات الجمارك العامة والمساحة والدوائر العقارية واليانصيب الوطني واللوتو، في مختلف المناطق اللبنانية. كما وزعت نشرة الوزارة الداخلية على قائمة القرّاء من القطاع الخاص وهي قائمة في ازدياد دائم.

ولذكر هنا الجهود الحثيثة التي تبذلها الآنسة هلا قمبريس (الناشرة) للتأكد من تسلم كل موظف شخصياً عدد حديث المالية، أياً كان المنصب الذي يشغله وأياً كانت المنطقة التي يعمل فيها ولو كانت منطقة حدودية. وقد تم توزيع عدد أيار ٢٠٠٠ بمساعدة المندرجة دينا الكردي التي حرصت على "استكشاف" وزارة المالية حتى في المناطق الأكثر بعداً وفي ظل الظروف الأقل تشجيعاً والسيدة دعد بيصار من إدارة الجمارك.

انطلقت هذه المغامرة في الثلاثين من أيار من مكاتب الوزارة في رياض الصلح. إلا أن غياب التعاون الظاهر في بعض المباني أدى إلى تأخير عملية التوزيع لأيام عدة. فكانت بعض التعليقات السلبية تصدر عن البعض على غرار "هذه المنشورة لا تفيد في شيء سوى هدر الأموال" أو "حتى أنا لا نقرأها". غير أن الرّ التعليقات علينا سرعان ما تبدد بفضل الاستقبال الحار واللطيف الذي أبداه رؤساء أقسام إدارات أخرى وموظفيها، لاسيّما تلك المنتشرة في المناطق. وكم كنا سعداء عند مسارعة بعض الموظفين لمساعدتنا في حمل الأثقال (أعداد حديث المالية) التي ازرقت من جرائها أذرعنا فأضحت دليلاً بارزاً على كفاحنا بغية إتمام مهمتنا.

واذ نشكر الجميع على مساعدتهم، يهمنا التذكير أن "حديث المالية" تعتبر الناطق الرسمي باسم موظفي وزارة المال ووسيلة تواصل فيما بينهم وكذلك مع القطاع الخاص، لاسيما في توفير المعلومات حول ما تضطلع به الوزارة من جهود في تحديث عملها وخدمة المواطنين.

وكما جاء على لسان معالي وزير المالية السيد جورج قرم:"حديث المالية مرآة تعكس وضع الوزارة وتوجهاتها والمبادرات التي تقوم بها. وتضطلع هذه النشرة بدور هام في خلق روابط بين موظفي الوزارة في بيروت وأولئك الموجودين في المناطق، كما تسمح بنقل المعلومات ببساطة ودقة وتشجع الموظفين على القيام ببحوث وعلى المشاركة في تحرير المقالات".

إننا، وكعادتنا، نرحب بكل تعليق وبكل ملاحظة يبديها الموظفين. صدرنا رحب للتعليقات ودعوتنا قائمة للجميع بالمشاركة عبر إرسال المقالات والتعليقات وغيرها.

حديث المالية نشرتكم ومنبركم، الآن وفي كل أوان.

تصحيح واعتذار

ورد في العدد السابق أن المراقب فريدة الماردينى و الزميل جوزيف معوض رزقا بمولودة التي أسمياها " سارة " و الصحيح اسمها جوزيت

ورد في العدد السابق أن خطوبة الزميلة هنادي غنام (مديرية الصرفيات) قد تمت على السيد أحمد كعياني والصحيح أنه يدعى السيد وليد كعياني

Hadith El malia
حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

Edité par l'Institut des Finances www.if.org.lb No.9 Octobre 2000

Sommaire

Editorial du Ministre
*« Le Ministère est entre vos Mains »

Biographie
*M. Walid El Khatib, nouveau Directeur de la Direction des Recettes
*M. Rabah El Marini, nouveau Directeur de la Direction de la Comptabilité Générale

Formation
*Préparation à la TVA
*La TVA en 10 Questions-réponses
*Formation Informatique - Cadastre
*Formation Informatique - Douanes

Nouvelles du Ministère
*Budget 2001
*Nouvelles Emissions d'Eurobonds
*Secteur privé
*Progrès TVA
*Page Web du ministère
*Projet de Réforme de l'Administration Fiscale
*Bilani au département des Impôts Indirects
*Entretiens annuels
*132 Nouvelles recrues au ministère
*Voyage TVA au Caire
*Collaboration avec les centres régionaux de formation

Par les Fonctionnaires
*Blanchiment d'argent
*Quelques impressions
*Le rôle du contrôleur de la TVA

Douanes
*Les Douanes à l'aéroport
*Formation: Tarifs Douaniers
*Conférence : Droit Maritime

Cadastre et Registre Foncier
*Voyage d'une délégation libanaise au Canada- Informatisation du registre foncier
*Discours de M. Béchara Karkafi
*Aperçu : Cadastre et affaires foncières

Vie Du Ministère
*Fiançailles, Mariages, Naissances, etc.
*Tribune Libre

Bibliothèque des Finances
*Un Livre à la Bibliothèque
*Nouveaux arrivages

"Je suis plus que jamais sûr que l'on peut compter sur vous pour réorganiser le Ministère, le moderniser, simplifier et alléger les procédures.
Le fonctionnaire au Ministère des Finances, malgré les conditions de travail difficiles, a toujours été et restera l'élite de l'Administration Libanaise et le principal moteur de l'Etat."

Allocution du Ministre des Finances - Cérémonie du 4 juillet 2000
Présentation du nouveau Directeur Général des Finances et des résultats préliminaires des entretiens annuels.
(Auditorium de l'UNESCO - Beyrouth - Liban)

Aujourd'hui, je l'affirme en toute franchise devant cette audience composée de représentants de pays amis et donateurs et du secteur privé, je ne doute pas un instant que les efforts et les plans de développement sont voués à l'échec s'ils ne commencent pas par une modernisation de l'Administration. L'expérience a montré que les donations et les crédits s'avèrent inefficaces entre les mains d'administrations incapables d'adopter des plans et de fournir les efforts et l'organisation nécessaires à la gestion de ces sources de financement.
Je suis convaincu que la modernisation de l'Administration - qui est somme toute la revendication des agents même de l'Administration, qui souffrent des conditions de travail peu favorables, du peu d'initiative et des outils de travail désuets - nécessite surtout une nouvelle perspective, non centralisée, de la gestion des Ressources Humaines.
Le Ministère des Finances a décidé de faire les premiers pas vers la modernisation. Il a pris plusieurs initiatives parmi lesquelles l'informatisation des Douanes et des départements des Affaires Foncières et du Cadastre. Il a également créé l'Institut des Finances et a lancé une opération unique en son genre, les entretiens annuels. Ces derniers sont d'une grande importance morale parce qu'ils ont lieu entre chaque fonctionnaire et son supérieur hiérarchique et se basent sur un questionnaire spécifique, dont l'objectif est tout simplement de provoquer une interaction basée sur l'échange et l'écoute, ainsi que la prise en compte des besoins du fonctionnaire et de ses conditions de travail. Cette rencontre a donc permis à chaque fonctionnaire d'exprimer, peut-être pour la première fois, ses ressentiments, ses aspirations et les moyens nécessaires pour les réaliser.

Ce numéro a été réalisé grâce au soutien de la

الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل
Société Générale Libano Européenne de Banque sal

Les entretiens annuels m'ont permis d'avoir un aperçu de votre situation et vos suggestions; j'ai pu me rendre compte de la précision et délicatesse que votre mission exige et des difficultés que vous rencontrez.
En revanche, j'ai été heureux de vous voir réagir, réaliser les entretiens avec une grande rapidité et transmettre fidèlement les informations.
Je suis également touché par l'intérêt que vous avez manifesté et qui s'est traduit par vos commentaires riches et profonds sur des sujets administratifs, permettant de mieux connaître le travail de chacun dans les détails du quotidien, des avantages aux inconvénients en passant par les suggestions.
C'est aussi un plaisir pour moi de voir votre désir de travailler conformément aux règlements et lois et de noter votre enthousiasme pour la modernité. Tous, sans exception, et malgré parfois leur peu d'expérience dans le domaine, ont revendiqué avec insistance l'informatisation et la mise en place de méthodes de travail modernes qui permettraient de faciliter les formalités et de poursuivre la formation intensive pour approfondir les connaissances des fonctionnaires en matière de lois et de techniques financières.
J'ai également noté un refus catégorique par tous de l'image du fonctionnaire soudoyé, injuste et incapable d'accomplir les formalités et les services dus aux citoyens.
Je suis fier de l'insistance de la plupart sur leur sentiment d'appartenance au Ministère et de leur choix de la fonction publique pour ses avantages dont l'horaire de travail et le sentiment de sécurité qu'elle offre en tant que poste permanent jouissant de nombreuses garanties.

Nous préparons aujourd'hui un projet de loi pour réorganiser le Ministère en prenant en considération vos suggestions et les exigences actuelles. Nous étudions actuellement plusieurs suggestions, comme celles relatives à la situation des contrôleurs fiscaux dans les administrations gouvernementales. Nous avons l'intention de mettre en place une Direction pour la gestion des Ressources Humaines au Ministère. Cette Direction s'occupera de la formation, la promotion, et le parcours professionnel de tous les agents du Ministère.
C'est le moins qu'on puisse faire dans l'ère de l'autoroute de l'information et du décodage de la carte génétique.

S.E.M. Georges Corm et M. Alain Bifani

Nous travaillons à réhabiliter les bâtiments dans lesquels vous travaillez. Je tiens de même à ce qu'ait lieu l'informatisation du Ministère.
En connaissant mieux la situation de chaque fonctionnaire, nous pourrons mieux répondre aux besoins individuels et améliorer le travail, en permettant aux fonctionnaires du Ministère d'être à jour quant aux progrès survenus sur les méthodes de travail, ceci à travers la formation spécialisée, la formation sur les techniques fiscales récentes telle la TVA et d'autres programmes de formation sur la relation des fonctionnaires avec le public, les techniques de communication, etc.

Ce travail s'accompagnera de la recherche de mécanismes de motivation des fonctionnaires et de développement de leur sentiment d'appartenance à leur administration et leur enthousiasme pour le travail dans la fonction publique.
Dans le domaine de la communication interne, nous allons poursuivre la publication du bulletin interne "Hadith El Malia", pour qu'il joue un plus grand rôle dans la création de liens entre les agents du Ministère à Beyrouth et ceux dans les régions, rapporter les informations simplement et correctement, et encourager les fonctionnaires à entreprendre des recherches et à participer à la rédaction d'articles. Ce journal est un outil pour refléter la situation et les tendances au Ministère ainsi que les initiatives qui y sont prises.
Quant à la relation avec le secteur privé, nous insistons sur la politique des portes ouvertes et sur les initiatives communes, comme lors de la création du système NAJM ou du débat budgétaire. Nous poursuivrons également les initiatives que nous avons lancées pour l'établissement d'un dialogue positif à travers le Comité Paritaire de Consultation qui étudie et adopte les suggestions visant à améliorer la relation entre les contribuables et les administrations Douanière, Fiscale et Foncière.
La société civile a un rôle à jouer, à savoir participer à la mise en place des plans dont l'objectif est d'améliorer la qualité du travail et augmenter la sensibilisation.
Nous allons de même intensifier l'organisation de réunions, de discussions et de tables rondes, qui permettent une rencontre entre les fonctionnaires et les représentants du secteur privé en vue de discuter des programmes, règlements et techniques modernes qui intéresseraient le Liban.

Finalement, je salue encore une fois les fonctionnaires au Ministère des Finances, hommes et femmes, qui, malgré les conditions difficiles, étaient et resteront l'élite de l'Administration libanaise et le principal moteur de l'Etat. [...]

G.Corm

Biographie

Parallèlement à la nomination du nouveau directeur général M. Alain Bifani à la direction générale des Finances, on note celle du nouveau directeur des recettes M. Walid el Khatib et du directeur de la comptabilité publique M. Rabah El Marini. Décidément, avec de tels potentiels, ce n'est pas le dynamisme qui va manquer au Ministère des Finances...

M. Walid El Khatib

M Walid El Khatib vient d'être nommé ***Directeur des Recettes***. Agé de 56 ans, M. El Khatib est célibataire. Parlant couramment l'arabe, le français et l'anglais, il a fait des études de Droit à l'Université Arabe et a obtenu sa licence en 1978. Il est de même titulaire d'une licence en histoire, qu'il a obtenue de l'Université Libanaise en 1979. M. El Khatib a assisté à plusieurs sessions de formation, dont une à l'Ecole Nationale des Impôts à Paris (1997), d'autres à l'Université Américaine de Beyrouth, en collaboration avec le conseil de la Fonction Publique et le PNUD. Il a commencé sa carrière à la fonction publique en tant qu'inspecteur à la Sûreté Générale puis à l'Inspection Centrale, et ce n'est qu'en août 2000 que M. El Khatib a rejoint le ministère des Finances pour y devenir le Directeur des Recettes. Déjà, les changements se font sentir au 101, rue Béchara El Khoury. Il ne nous reste qu'à lui souhaiter bonne chance devant la tâche énorme qui lui incombe et les défis qu'il se promet de relever.

M. Rabah Marini

M. Rabah Marini vient d'être nommé ***Directeur de la Direction de la Comptabilité Publique***. Agé de 50 ans, M. Marini est marié et père d'un enfant. Il a fait ses études en Grande Bretagne et a obtenu en 1984 une maîtrise en gestion -MBA- au Collège des Sciences Economiques et Sociales. M. Marini est très versé en matière d'informatique ; il a suivi aux Etats-Unis des formations sur des systèmes tels que Cobol et Unix. Après 10 ans de travail auprès du ministère des Postes et Télécommunications, M. Marini a commencé son parcours au ministère des Finances en tant que chef de département administratif en 1984. En 1994, il fut nommé chef de département à la direction de la Comptabilité Publique et fut progressivement chargé d'institutions complexes tel le casino du Liban, la Régie du tabac et l'Electricité du Liban. Il est titulaire du prix d'excellence du Département Américain du Trésor (mars 1997). Membre de l'Association Internationale des Comptables, il est aussi membre dans différents comités dont le Conseil de Contrôle sur la réforme des Etablissements Publics et le Comité TVA au ministère des Finances. M. Marini a également participé à plusieurs congrès et ateliers au Liban et à l'étranger sur différents sujets dont l'informatique, les standards internationaux de comptabilité et autres thèmes. M. Marini maîtrise trois langues; l'arabe, le français et l'anglais.

Préparation à la TVA

Conformément à la volonté du ministre des finances de lancer une réforme fiscale au Liban avec l'introduction d'une TVA, la formation de l'équipe "experts TVA" et les séminaires ont été poursuivis à l'Institut des Finances.

Deux séminaires, animés par M. Willie Dierick, ont eu lieu pendant le mois de juin.

Le premier avait comme sujet les principes généraux de la TVA au Liban. Le secteur privé, de même que les responsables hiérarchiques du ministère des finances et des membres de l'équipe "experts TVA", y étaient présents.

Pendant ce séminaire, les principes généraux de la loi libanaise sur la TVA ont été exposés. Les moindres détails furent abordés, des champs d'application de la TVA aux assujettissements et exemptions, en passant par l'exigibilité de la taxe, la base d'imposition, le taux applicable, les déductions, l'importation, etc..... La première version du Guide TVA a été distribuée aux participants.

Ces discussions furent suivies par des débats, surtout déclenchés par les membres du secteur privé.

Le deuxième séminaire concernait les principes du contrôle de la TVA. Les fonctionnaires présents étaient uniquement les membres de l'équipe "experts TVA". Le public s'est montré très enthousiaste et a manifesté son intérêt dans les discussions détaillées, vu que c'était la première fois que le sujet de contrôle de la TVA était abordé.

Rana Sultani
Institut des Finances

M. Dierick encadré de M. Bitar et Mme El Moubayed

La TVA dans les pays méditerranéens

Pays	Année d'application	Taux
1- Turquie	1985	2 à 23%
2- Tunisie	1985	6 à 29%
3- Egypte	1991	5 à 25%
4- Malte	1992	15%
5- Chypre	1992	8%
6- Algérie	1992	7 à 21%
7- Jordanie	1994	5 à 20%
8- Maroc	1996	7 à 21%

Biographie du spécialiste belge M. Willie Dierick

Titulaire d'un Doctorat en Droit et d'un MBA (Masters in Business Administration), M. Dierick a travaillé pendant au moins 30 ans dans le domaine de la TVA dans le cadre de son travail au Ministère belge des Finances, où il a participé à l'application de la TVA dès les années 60. A la fin de sa carrière en 1995, sa spécialisation dans le domaine, en sa qualité de Directeur Général de l'Administration de la TVA, est unanimement reconnue.

Au cours de sa carrière professionnelle, M. Dierick a occupé, au sein du Bénélux (Belgique - Luxembourg - Pays-Bas), le poste de président de la Commission des Impôts Indirects; Il était aussi délégué du Bénélux auprès de l'Union Européenne dans le Comité TVA.

M. Dierick a longuement enseigné à la Faculté de Droit de l'Université Libre de Bruxelles et à l'Université de l'Etat à Maastricht (Pays-Bas). Il participe actuellement à des formations TVA au Centre Universitaire de Limbourg, et à l'Institut Supérieur d'Echange Fiscal à Bruxelles.

Dans le cadre de l'introduction de la TVA, une des formations qu'il a assurée a été réalisée pour le "Marché Ouvert" - Open Market- lors de l'abolition des frontières en Europe en 1992. En effet, M. Dierick a assuré des missions dans 9 des 12 pays de l'Europe et des formations auprès de l'OCDE, la Tchéquie, la Pologne et le Liban.

Questions d'ordre général sur la taxe sur la valeur ajoutée (TVA)

Remarque préliminaire:
Au moment de la préparation de cet article, le Parlement libanais n'a pas encore adopté la loi sur la TVA et les explications qui suivent sont valables sous réserve de la version définitive de la loi.

1- Quel est l'objet de la TVA ?

La TVA est un impôt général sur la consommation qui touche en principe tous les biens et services consommés ou utilisés au Liban, qu'ils soient d'origine nationale ou étrangère, ainsi que les biens ou services importés.
Cette taxe touche la consommation en ce sens qu'elle taxe le consommateur en fonction du volume de sa consommation, i.e. en fonction de ce qu'il dépense pour se procurer toutes sortes de biens et de prestations de services.

2- Quelle est la nature de la TVA ?

La TVA est un impôt indirect sur la consommation : elle est indirectement prélevée auprès du consommateur par le biais des entreprises assujetties qui fournissent les biens et services à tous les stades du cycle d'exploitation.

3-Comment fonctionne la TVA ?

Chaque assujetti calcule pour chaque période fiscale (en principe tous les 3 mois) le montant de la taxe sur son chiffre d'affaires et il peut créditer de ce montant la taxe qu'il a dû supporter pour l'acquisition de biens ou de services pour les besoins de son activité: c'est le droit à déduction.
Ce droit à déduction ne peut être exercé que lorsque l'assujetti n'est pas exempté de la TVA ou est exempté avec droit à déduction (le cas des exportations).
L'assujetti doit verser à l'Etat le montant de taxe restant après déduction de la taxe payée du montant de TVA collecté ou se faire rembourser par l'Etat l'excédent de taxe qu'il n'a pas pu déduire ou encore le reporter sur la période suivante. Ceci pourrait se résumer par la formule suivante:

TVA collectée (sur la vente des biens et services)	-	TVA déductible (sur l'achat de biens et services)	=	TVA à payer, à se faire rembourser ou à reporter

Si cette équation donne un résultat positif,
- TVA collectée > TVA réductible
- la différence doit être payée au Trésor

Si le résultat est négatif,
- TVA collectée < TVA déductible
- la différence négative doit être reportée ou exigée en remboursement.

Exemple chiffré :
- Fournisseur vend produits bruts à un producteur :$10.00 + TVA 10% ($1.00)= $11.00
- Producteur vend au grossiste : $ 50.00 + TVA 10% ($5.00) = $55.00
- Grossiste vend au détaillant : $ 70.00 + TVA 10% ($7.00) = $ 77.00
- Détaillant vend au consommateur : $ 100.00 + TVA 10% ($10.00) = $ 110.00

TVA due à l'Etat par le founisseur :
- TVA collectée : $1.00
- Moins TVA payée sur ces matériels bruts : 0
- TVA due : $ 1.00

TVA due à l'Etat par le producteur :
- TVA collectée : $ 5.00
- Moins TVA payée : $ 1.00
- TVA due : $ 4.00

TVA due à l'Etat par le grossiste :
- TVA collectée : $ 7.00
- Moins TVA payée : $ 5.00
- TVA due : $ 2.00

TVA due par le détaillant :
- TVA collectée : $ 10.00
- Moins TVA payée : $ 7.00
- TVA due : $ 3.00

Total de TVA due : $ 10.00 répercutée dans le prix au consommateur.

4- Quelles sont les personnes exclues du champ de la TVA ?

Les personnes suivantes sont exclues de la TVA :
- les personnes qui effectuent des livraisons de terrains non-bâtis en ce qui concerne ces opérations ;
- l'Etat, les municipalités et plus généralement les organismes de droit public, pour les actes qu'ils accomplissent en tant qu'Autorité Publique.

5- Qui est assujetti et sur quoi ?

Est assujetti toute personne qui exerce de manière indépendante une activité commerciale, industrielle, artisanale ou une profession et réalise sur le territoire libanais une ou plusieurs des opérations suivantes :
- livraisons de biens, surtout vente d'objets mobiliers ;
- prestations de services : notamment dans le domaine de l'hôtellerie, restauration, conseil, expertise, architecture, ingénierie, publicité, ...
- acquisition de services en provenance de l'étranger : à condition que le service soit utilisé au Liban.

Quiconque importe un bien de l'étranger doit payer la TVA même s'il n'est pas assujetti. Cette taxe est perçue par l'administration des Douanes.

6- Quelles sont les opérations exemptées de la TVA ?

Sont en principe exemptées de la TVA pour des raisons sociales et économiques les opérations des secteurs de la santé, l'éducation, les assurance et les banques, les paris et jeux de hasard, les activités associatives à but non lucratif, les mutations d 'immeubles à certaines conditions, et l'agriculture.
Certains biens considérés de première nécessité peuvent également être exemptés comme par exemple les médicaments, le pain, la farine, le sucre, les livres...
L'assujetti qui réalise de telles opérations ne peut réclamer le remboursement de la taxe qu'il a payée pour acquérir

des biens ou services pour les besoins de son activité.

Les opérations d'exportation à destination de l'étranger ne sont pas imposables conformément au principe de taxation dans le pays de destination avec cette particularité que les assujettis ont le droit de réclamer la taxe qu'ils ont supportée sur les biens ou prestations acquis pour les besoins de leur activité.

7- Qui est exempté de la TVA bien qu'exerçant une activité imposable ?

L'assujetti qui réalise un chiffre d'affaires annuel provenant d'opérations soumises à la TVA et d'opérations exemptées mais qui ouvrent droit à la déduction (i.e. exportations) qui ne dépasse pas un certain montant prévu par la loi (le projet de loi prévoit 1 milliard de livres libanaises), est exempté de l'assujettissement à la TVA et des obligations qui en découlent et ne peut exercer le droit à déduction.

8- Qu'est-ce que l'assujettissement par option ?

L'assujettissement par option peut être autorisé à certaines conditions lorsqu'une personne physique ou morale ayant une activité économique n'atteint pas le montant du chiffre d'affaires requis par la loi ou lorsqu'elle exerce une activité exemptée. L'assujetti ne peut renoncer à ce droit d'option que 5 ans après l'avoir pratiqué.
Les avantages de l'option résident dans le fait que d'une part, l'entreprise pourra récupérer la TVA qui lui a été facturée, pour éviter une surcharge fiscale.
D'autre part, il y aura la possibilité de facturer la taxe aux clients assujetis qui la récupéreront eux-mêmes.

9- Quel est le taux de la TVA ?

Le taux retenu par le projet de loi est un taux unique qui facilite l'administration de la taxe et son application par les assujettis. Ce taux s'élève à 10% qui est un taux relativement bas en comparaison avec les taux retenus dans les différents pays qui ont adopté la TVA et notamment les pays arabes suivants : La Tunisie, l'Egypte, l'Algérie, la Jordanie et le Maroc.

10- Sur quel montant calculer la TVA ?

La base d'imposition est en principe constituée par la contre-prestation ou le prix reçu en échange de la livraison du bien ou de la prestation de service.
Le prix comprend notamment les frais qui sont facturés séparément au client tels que les frais financiers, frais de commission ou de courtage, frais d'assurance, frais d'emballage, frais fiscaux, majorations diverses pour des services rendus.
Certains éléments du prix ne sont pas compris dans la base imposable tels que les rabais, les remboursements de frais, les indemnités, les pourboires.
Cas particuliers: Les livraisons de biens d'occasion et les prestations des agences de voyage sont taxées sur leur marge bénéficiaire, c'est-à-dire sur la différence entre le prix de vente et le prix d'achat pour les biens d'occasion et sur une proportion du prix des prestations pour les agences de voyage.
A l'importation: la taxe se calcule sur la valeur en douane des biens importés et vient se superposer sur les droits de douane et autres taxes perçues à l'importation à l'exception de la TVA.

Jeanine Daou
Equipe juridique - Projet TVA

Formation informatique

Le cours supervisé par Mlle Léa Karam et M. Riad Abou Sari

Cadastre

Dans le cadre du projet de modernisation de la Direction du Cadastre et du Registre Foncier, et en collaboration avec l'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes de l'Université Libanaise représentée par son Directeur exécutif M. Proudhom, une session de formation à l'informatique a été adressée à un premier groupe de 20 agents de la Direction, notamment les topographes. Ceux-ci constitueront le groupe de fonctionnaires-experts qui accompagneront l'exécution du projet et participeront à la formation de près de 100 autres cadres de la direction dans les deux prochaines années. Déjà, une salle de formation, au cinquième étage de l'Institut des Finances, a été aménagée et réservée à ces formations. La direction du cadastre s'est chargée de l'achat des postes.
A noter que le projet, financé par un crédit de la Banque Mondiale avec la participation du PNUD et de l'ACDI, est divisé en deux composantes: Automation du Cadastre et Automation du Registre Foncier.
Les cours d'informatique, qui ont débuté le 11 septembre 2000 à l'Institut des Finances, sont organisés suivant deux horaires: la première séance (de 11 :00 à 2 :00) est animée par les spécialistes même de l'Institut et porte sur les sujets de base et les programmes comme Windows 98 et Microsoft Word 97 et l'introduction à Internet.
La deuxième séance, a lieu pendant l'après -midi, (de 14:30 à 17:30). Les cours y sont donnés par des spécialistes du programme GPS -Geographical Positionning System- , et portent sur des domaines comme la prise informatisée de mesures, la schématisation, ainsi que d'autres sujets spécialisés.

Hadith El malia

Formation informatique

DOUANES

En collaboration avec la Direction des Douanes, l'Institut des Finances a organisé une session de formation à l'informatique dans ses laboratoires d'informatique adressée à une trentaine d'agents de la Direction des Douanes du 17 juillet au 5 septembre.

Les trois formateurs, Mlle Yara Chacra, M. Elad Ghannam et M. Riad Abou Sari ont initié les participants à la manipulation de l'ordinateur, l'utilisation de programmes tels que Windows 98 et Microsoft Word 97 et l'introduction à Internet ainsi que la navigation sur des sites qui concernent les Douanes.

Une cérémonie de clôture a eu lieu le 21 septembre en présence du Ministre des Finances M. Georges Corm et le Directeur Général des Douanes M. le Général Assaad Ghanem qui ont remis aux participants des certificats de participation et aux distingués des prix d'excellence.

Le Général Assaad Ghanem à L'Institut des Finances

Remise des prix

Photo de groupe

Sites intéressants à visiter

sites	Adresse URL
Douanes libanaises	http://customs.finance.gov.lb/
Organisation mondiale des douanes	http/www.wcoomd.org
Réforme et modernisation des douanes	http://www.wcoomd.org/frmpublic.htm
Fédération Internationale des Agents Douaniers	http://fiata.org
Société Canadienne des Expéditeurs	http://www.cscb.ca
Conseil des Expéditeurs d'Australie	http://www.cbca.org.au
Fédération des Agents Douaniers et des Expéditeurs de Nouvelle Zélande	http://www.cbaff.org.nz
Association Nationale des Agents Douaniers et des Expéditeurs d'Amérique	http://www.nctsfaa.org/
Service des Douanes Américaines	http://ustreas.gov
Les douanes à votre service (France)	http://www.finances.gouv.fr/douanes/index.html
Douanes régionales (Belgique)	http://www.fellvent.force9.co.uk/europe/bg/04.html

Budget 2001

Le Ministère des Finances a soumis au Conseil des Ministres, le 12/9/00, le projet de budget de l'an 2001, après y avoir apporté les modifications nécessaires pour appliquer la loi d'intégration des ministères et la consolidation de leurs budgets respectifs. Un rapport détaillé sur les budgets des administrations publiques a été joint au dossier. Il comporte plusieurs scénarios pour rectifier les problèmes majeurs du fonctionnement des finances publiques, notamment:

1-La réduction de la dette publique par le biais d'une rapide transformation du système de BOT (build, operate, transfer) des communications cellulaires en un système de permis, la privatisation rapide, de même que la consolidation des comptes du secteur public et des municipalités pour le compte du trésor à la Banque du Liban (compte numéro 36). Cette importante mesure étant prise pour la première fois dans le projet de loi. De même que le transfert d'une partie de la dette publique interne à une dette publique en devises étrangères, à laquelle des entreprises financières gouvernementales du Golfe pourraient souscrire.

2-La réduction des parts des municipalités en taxes et impôts, vu que l'état supporte la plus grande partie des dépenses d'investissements. Le cas échéant, le financement d'une partie des dépenses, tel l'enseignement primaire et l'entretien de dispensaires et d'organisations sociales, par le budget. Ces étapes s'accompagneront de la mobilisation des fonctionnaires des administrations centrales aux municipalités, ce qui permettra de réaliser une décentralisation administrative correcte.

3-La révision des déductions de retraite, comme il était prévu dans le budget de l'an 2000 sans que la chambre des députés n'en aie tenu compte.

4-La surveillance des dépenses sanitaires surtout après l'application des fonds de retraite pour personnes âgées.

5-La réduction et le contrôle des subventions aux différents secteurs.

6-La recherche de nouvelles sources de recettes, plus particulièrement la TVA et l'imposition sur les fonds maritimes dont les projets ont été soumis à la chambre des députés, de même que le projet d'ajustement fiscal qui a été adopté par le conseil des Ministres ainsi que la taxe professionnelle dictée par la loi du budget de l'an 2000.
Le projet de budget propose des dépenses légèrement supérieures aux dépenses inscrites aux budget 2000, de près de 8973 milliards de livres libanaises, avec un total de recettes de 5780 milliards de livres libanaises, et un déficit budgétaire de 3220 milliards. Les recettes ont été estimées en considérant que la chambre des députés décidera en faveur de la série des mesures proposées dans le projet de loi du budget, ainsi que les projets de loi proposés à la chambre des députés (projet d'ajustement fiscal).

Le ministère des finances espère que l'application de ces propositions aboutira à limiter le déficit à 35.6% des dépenses.
En ce qui concerne le service de la dette publique, le projet de budget estime, en prévoyant les scénarios les moins optimistes, que ce chiffre atteindra 4100 milliards LL (alors qu'il serait de 4300 Milliards au cas où aucune mesure ne serait prise). Le ministère espère également, dans le cas d'une rapide privatisation et de l'application des propositions, que les charges du service de la dette publique seront réduites à 3400 milliards de LL au lieu des 4100 milliards, ce qui permettrait de limiter le déficit budgétaire à 30.6%.

Dans le cadre de la politique d'assainissement financier, le projet de loi budgétaire comporte des articles permettant de réaliser l'apurement de nombreuses et importantes avances du trésor, accumulées depuis le début des années 90, en transférant la plus grande partie possible pour augmenter le capital des entités du secteur public qui en ont bénéficié lors de leur transformation en sociétés anonymes en vue de les privatiser. Le projet de loi comporte également une série de mesures fiscales en vue de poursuivre la politique du bien-être du contribuable et de simplification des procédures fiscales.

Le projet de budget 2001 est préparé dans le même esprit que celui du budget 2000, c'est-à-dire l'intégration des articles concernant les dépenses, et, par la suite, ceux concernant les recettes et finalement les articles divers en attribuant à chacun un titre pour en expliciter le contenu et les objectifs et les motifs de la proposition des nouveaux articles. L'objectif des nouveaux articles serait la réduction des amendes et quelques taxes élevées, la simplification des déclarations fiscales, et du paiement des taxes et impôts, notamment ce qui concerne le renoncement au certificat de servitude surtout lorsque la vente a lieu avec le consentement des deux parties.

Les deux principaux postes de dépenses restent le service de la dette qui à lui seul absorbe 45% des dépenses et le traitement des fonctionnaires dont les dépenses avoisinnent les 30%; à eux seuls ils représentent 75% du budget. Le reste des dépenses seront réparties ainsi: 20,5% pour la caisse des retraites, 15,7% pour l'education et 12,5% pour le service social, 8,3% pour les services publics, et autres.

Hadith El malia

Projet de budget 2001				
	Scénario 1	Scénario 2	Scénario 3	Scénario 4
	Conformément aux demandes des ministères	Après révision par la direction du Budget	Proposition du M.d.F. excluant les réductions du service de la dette et englobant des réductions supplémentaires sur les budgets alloués	Proposition du M.d.F. compris les mesures de réduction du service de la dette, les réductions des budgets et les modifications de la taxe municipale
Dépenses	10,240	9,521	9,173	8, 973
Recettes	5,600	5,600	5,600	5,780
Déficit	4,640	3,921	3,573	3,193
Déficit en pourcentage	45,31%	41,18%	38,95%	35,58%

Evénement: nouvelles émissions d'eurobonds

Le 27 juin 2000, Morgan Stanley Dean Witter et Meryl Lynch ont géré ensemble, pour le compte de la République Libanaise, la nouvelle offre d 'émission et d'échange d'Eurobonds d'un montant de 500 millions de dollars pour une durée de cinq ans. Cette offre est la première émission faite par le Liban cette année. Cet échange a permis au Liban de réaliser une importante épargne sur le coût tout comme il a permis d'attirer une importante demande étrangère malgré la volatilité permanente du marché.
Voici les grands titres de la transaction :
*La transaction a permis aux porteurs des bonds de juillet 2000 (9,125%) d'échanger leurs bonds pour acquérir ceux d'une durée de 5 ans.
*La demande d'achats a dépassé le nombre de titres émis, avec un total de 35 comptes participant à l'émission.
*Le ministère des Finances a lancé une campagne de marketing dirigée vers les pays du Golfe, notamment l'Arabie Saoudite, le Bahrein et les Emirats Arabes Unis. Des présentations ont également été faites à Paris et à Londres, tout en étant disponibles aussi sur Internet. L'effort de commercialisation a souligné les progrès permanents du Liban en matière de crédit, en insistant sur la position future du pays comme centre de service de toute la région.

Le 25 juillet 2000, le Ministère des Finances a entamé avec succès la réouverture des Eurobonds à échéance du 6 octobre 2009 dont la valeur a ainsi atteint les 250 millions de dollars américains.
Cette émission a bénéficié d'une marge versée de 438.5 points. Ont souscrit à cette émission des investisseurs libanais et des investisseurs étrangers représentant 45% du total. Cette demande étrangère constitue la plus grande tranche de demande étrangère pour une émission internationale. En plus, l'offre a attiré une importante participation des comptes d'institutions d'investissements américaines (19%). La demande européenne s'est élevée à 26.2% provenant notamment de la Grande Bretagne, de la Suisse, de la France et de l'Allemagne. (les 45% sont partagés entre américaines et européenne).

Une troisième émission en date du 22 septembre a permis de placer sur les marchés internationaux 450 millions de dollars, dont une tranche a bénéficié d'un intérêt flottant, intérêt qui a l'avantage de suivre les fluctuations du marché. 225 millions de dollars ont ainsi bénéficié d'un intérêt flottant pour une marge versée de 200 points de base sur le Libor (échéance 6 mois). 225 autres millions de dollars à intérêt fixe ont bénéficié d'une marge de 310 points de base de plus que les taux américains de référence (échéance 3 ans). "L'opération a été un succès, puisque la somme initiale prévue de 300 millions de dollars a été portée à 450 en raison de la forte demande des souscripteurs en dépit des remous des dix derniers jours sur le marché international, notamment dus à la hausse des prix du pétrole", a indiqué M. Corm. "C'est une nouvelle preuve de la confiance des investisseurs, en dépit de la récente diminution de la cote du Liban de B+ à BB - par l'agence américaine de notation financière Standard & Poors". Les banques libanaises ont souscris à 80%, le reste a été souscrit par des institutions européennes (15%) et les pays du Golfe(5%).

Texte révisé par Hala Salem

Hadith El malia

Secteur privé

Faciliter la vie des entreprises
Comité paritaire de Consultation (CPC)

Le Comité en réunion à l'Institut des Finances

Le Comité Paritaire de Consultation formé sur initiative de l'Institut des Finances et regroupant des représentants des deux secteurs public et privé a poursuivi ses réunions hebdomadaires. Plusieurs points qui préoccupent le secteur privé ont été soulevés au cours de ces réunions, parmi lesquels :

1- L'application élargie du système NAJM et l'activation du contrôle ultérieur. Les participants ont souligné que le pourcentage de circuit vert était en augmentation continue et avait récemment atteint 50%. Le système NAJM est principalement appliqué au port et à l'aéroport. Il le sera à Tripoli à la fin de l'année et au poste frontalier de Masnaa dans l'avenir proche.
2- Le Conseil des Ministres a adopté une circulaire concernant l'envoi par les Ministères de représentants aux postes frontaliers. On n'y trouve actuellement que des représentants du Ministère de l'agriculture, de celui de l'économie, de la quarantaine agricole et de la Sûreté Générale. Les participants ont exprimé le souhait de voir les autres Ministères collaborer et ce, en envoyant des représentants et en leur accordant de plus larges prérogatives.
3- Les membres du CPC ont appelé à placer les importateurs non inscrits au Registre de commerce sur le circuit rouge. En réalité, cette procédure a été récemment appliquée en vertu d'une note de service dont l'objectif est de mettre un terme à la fraude fiscale. Elle n'a pas eu de résultat négatif puisqu'on n'a noté qu'une baisse de 3,12% seulement du pourcentage de circuit vert.
4- Les participants ont réclamé l'application des dispositions provisoires lors de la modification des tarifs douaniers afin d'éviter les surprises et d'accorder aux importateurs une période de grâce.
5- Une autre des revendications du CPC consiste en la réduction du tarif douanier sur les matières premières de 6 à 3%. Pour surmonter le problème complexe qui consiste à définir les produits intermédiaires, les participants ont proposé l'application des tarifs préférentiels sur les produits manufacturés dans les dépôts industriels si la valeur ajoutée libanaise dépasse 40%.
6- L'amendement et la modernisation du code douanier ont été revendiquées par les représentants des deux secteurs. Il faudrait noter à cet égard qu'un Comité a été formé qui prend en considération les nouvelles techniques et le développement du commerce, notamment par le biais du commerce électronique.
7- Le Conseil Supérieur des Douanes, suite aux demandes du secteur privé déploie des efforts incessants pour transformer le poste d'Abboudieh en poste de première catégorie et ce, en vue de faciliter la re-exportation des marchandises. Ceci devrait se matérialiser aussitôt qu'une décision de modifier les prérogatives des postes douaniers aurait été prise.
8- Les membres du CPC n'ont pas manqué de souligner la nécessité de publier toutes les décisions adoptées par la Direction des Douanes pour permettre aux personnes concernées d'en prendre connaissance. Une telle publication pourrait être sponsorisée par un ou plusieurs établissements privés.

Le Comité Paritaire de Consultation poursuit ses réunions et devrait aborder d'autres points qui intéressent les citoyens comme, par exemple, l'encouragement des industriels à avoir recours au dépôt industriel, l'entrée temporaire des marchandises, l'informatisation des Douanes, etc.

Daniela Mékouchy
Institut des Finances

Le Ministre des Finances Georges Corm et le Président du Conseil Supérieur des Douanes Hussein Nehmé se sont retrouvés hier à la Chambre de Commerce et d'Industrie pour annoncer la mise en place d'un plan d'action commun visant à faciliter la vie des entreprises qui se plaignent de façon récurrente d'entraves en tous genres au commerce. Ils ont notamment annoncé, pour les problèmes urgents, l'ouverture d'un «bureau de plaintes » au secteur privé, destiné à écouter ses doléances tous les premiers samedis du mois. Cette initiative fait suite à une série de séminaires qui se sont tenus à l'Institut des Finances entre les secteurs privé et public pour tenter de résoudre les différents litiges qui opposent l'administration à ses usagers. «Il n'y a pas encore eu d'évolution spectaculaire en la matière », a déclaré le ministre Corm. « Mais ces réunions ont permis à chacun de bien cerner les problèmes afin de mettre au point un plan pour les résoudre ». Il s'agit de modifier des textes de loi et des structures qui ont été instaurés il y a des décennies et qui ont besoin d'un sérieux coup de jeune.[...]

L'Orient-le-Jour, le 11-8-2000
Sibylle Rizk

Progrès TVA

Préparation à l'insertion de la TVA dans le système fiscal au Liban

«Le Comité TVA», chargé de l'introduction de la TVA dans le système fiscal libanais, a poursuivi au cours des derniers mois les efforts entrepris en soulignant l'information au public, la coordination avec le secteur privé notamment les syndicats, les experts informatiques et la presse économique. Plusieurs points sont couverts par l'information au public: les objectifs de l'insertion de cette taxe, les modes de son application, et les conséquences sur le système fiscal de même que les retombées économiques.
L'équipe TVA est formée d'experts juridiques qui prennent actuellement en charge la rédaction des décrets et des arrêts d'application, des experts en économie, des contrôleurs douaniers, des contrôleurs financiers et des experts en informatique, chargés de l'informatisation des déclarations, de l'inscription et du contrôle.
L'équipe juridique prépare actuellement les documents techniques, le guide général de la TVA et le guide du citoyen pour les mettre à la disposition du public ainsi que le guide du contrôleur, le guide d'application et autres.
Les études d'impact économique sont en cours ainsi que l'informatisation des modules d'application. Les experts locaux sont assistés par des experts de la Commission Européenne, de l'Agence canadienne pour le développement -CIDA- et du Fonds Monétaire International.
Dans le même cadre, la Direction des Douanes qui a participé à la préparation du projet de loi TVA de même que l'étude de son application du point de vue des douanes est entrain de mettre au point la déclaration douanière de sorte qu'une section relative à la TVA y soit ajoutée. Elle entreprend également de moderniser le système des tarifs dans l'esprit des conventions de commerce arabe libre et du partenariat européen, ainsi que le processus d'intégration dans l'Organisation Mondiale de Commerce.

Les efforts du comité s'accompagnent de grands progrès dans la formation d'une équipe compétente formée de contrôleurs financiers, sélectionnés parmi les 132 nouveaux contrôleurs et d'un groupe spécialisé de contrôleurs, formés actuellement au Liban et à l'étranger pour être chargés de l'application et du contrôle, et qui seront à la base d'un nouveau Département à la Direction des Recettes.
Dans le domaine de la formation et de la communication, le comité poursuit, en collaboration avec l'Institut des Finances, la préparation à davantage de conférences et de séminaires adressés aux fonctionnaires du ministère des Finances et aux éfficacités économiques.
Finalement, L'institut des Finances rappelle au public qu'il met à sa disposition une bibliothèque et un centre de documentation spécialisé, riches en références au sujet de la TVA. Il vous rappelle également que vous y trouvez la possibilité de faire gratuitement des recherches sur ordinateur et de naviguer sur Internet dans des buts d'information.

www.finance.gov.lb

Un site à visiter sur Internet : la page web du Ministère des Finances, relancée fin avril 2000…
MM. Raffi Kendirjian et Pascal Issa sont responsables de l'entrée des données, l'entretien technique et la mise à jour de cette page, qui se fait régulièrement toutes les deux semaines. Outre ce travail géant qu'ils font à eux seuls, ces charmants messieurs se chargent de recevoir les questions du public via Internet (infocenter@finance.gov.lb) et de répondre aux consultations, des plus pertinentes à celles qu'ils pourraient parfois orienter vers les personnes concernées.

Informations sur le Ministère
Nouveautés
Nouvelles financières
Conventions et accords internationaux
Guide du citoyen
Projets et réformes
Institut des Finances
Sites en relation
Profil du pays (avec un historique intéressant surtout pour les étrangers)
Douanes libanaises
Plan du site et contacts…

Autant de grands titres qui en recèlent bien d'autres, intéressant une large tranche du public libanais et étranger, spécialisé ou non. A noter qu'une nouvelle page concernant l'impôt sur le revenu va bientôt être insérée dans le «Guide du Citoyen », et que les efforts sont fournis en permanence pour garder le contenu du site à jour et pour enrichir l'information et les explications dans les moindres détails. Nous nous abstenons d'en révéler plus pour vous garder le plaisir de visiter cette page intéressante et riche en information.

Projet de Réforme de l'Administration Fiscale (PRAF)

En 1996, une entente bilatérale d'assistance technique fut signée par le gouvernement Libanais avec l'ACDI (Agence Canadienne de Développement International) en vue d'une coopération conjointe en matière d'administration fiscal. L'agence d'exécution est une firme canadienne du nom de CRC Sogema qui possède l'expertise nécessaire accumulée dans plus de 20 pays à travers le monde .

Nature de la mission canadienne

Le fruit de la coopération libano-canadienne fut la naissance du projet de réforme de L'administration fiscale. Le projet a pour mission d'aider la direction des recettes dans divers domaines dont : l'amélioration des services aux contribuables, l'augmentation des revenus fiscaux , la réduction de la paperasserie, l'optimisation de l'utilisation des ressources , l'accès à des données fiables et en temps opportun afin d'aider dans la planification et la prise de décisions . Ces objectifs ne peuvent être atteints sans l'utilisation de nouveaux moyens technologiques et sans le déploiement d'efforts assidus dans le sens de la réorganisation.

La direction des recettes étant un des pivots centraux des recettes gouvernementales, elle ne peut se permettre de rester immobile devant l'évolution technologique et des méthodes modernes de gestion . Elle n'est pas non plus à l'abri des organismes internationaux qui surveillent entre autres, les progrès du projet canadien pour déterminer si le Liban est digne d'être aidé dans ses tentatives de remettre son économie sur pied.

L'équipe du projet se compose actuellement de 10 personnes dont le Directeur du Projet, sept spécialistes Libanais en systèmes informatiques, une juriste Libanais assignée à plein temps sur le projet TVA (taxe sur la valeur ajouté), un économiste canadien spécialiste en recherche et analyse fiscale, censé bâtir une capacité de recherche et d'analyse fiscale pour les fins d'établissement des politiques fiscales et la planification des programmes opérationnels. Le projet fait aussi appel de temps à autre, à différents experts canadiens, en matière d'organisation, de vérification et d'institutions financières.

Accomplissements de la mission canadienne

Durant la phase de développement qui fut terminée en 1999, le Projet a bâti la fondation nécessaire pour aider à atteindre la vision tracée au départ. Il a développé un système informatique conçu au Canada et l'a adapté aux exigences libanaises. Ce système appelé SIGTAS (standard integrated government tax system) contient 8 modules intégrés qui permettent de gérer le cycle fiscal en entier, depuis la production d'une déclaration jusqu'à son traitement final au niveau d'une opposition ou d'un appel à la Cour. Nous avons aussi développé dix (10) nouvelles formules et sept (7) nouveaux guides d'impôt, un système d'enregistrement des contribuables, ainsi que des cours techniques de vérification, un cours de gestion intermédiaire et des cours sur les nouveaux systèmes informatiques, qui ont été données à presque 300 employés. Nous avons aussi aidé dans la planification d'un recensement terrain des contribuables ce qui a permit de doubler le nombre inscrit dans la base de données du Ministère.

Dans le domaine de l'observation des lois par les contribuables, le système informatique prévoit l'utilisation de procédures informatisées de vérification pour le contrôle de l'inventaire et de la production, ainsi que les résultats obtenus.

Présentement, nous sommes dans la phase d'implantation de ces initiatives et nous travaillons étroitement avec la Direction des recettes à cette fin.

Objectifs de cette année

Les objectifs principaux de cette année sont d'améliorer les services aux contribuables et d'augmenter l'efficacité de l'administration des impôts et taxes en commençant par déléguer plus d'autorité aux contrôleurs principaux, répartir les tâches et réorganiser le travail de façon à aider dans l'atteinte des objectifs établis.

Nos efforts sont principalement concentrés sur le secteur de l'impôt sur le revenu de la région de Beyrouth. Ce sera le modèle qui pourra être appliqué ailleurs, en fonction des conditions et des besoins des autres secteurs et des régions.

La Direction des Recettes compte parmi ses membres des employés très compétents qui possèdent le potentiel de la transformer en une organisation moderne, souple, efficace et orientée vers les contribuables. Malgré l'effort de collaboration qui nous est manifesté, certains facteurs tels que le manque de procédures écrites, le processus décisionnel très lent, sans compter les problèmes structurels et réglementaires, etc. font que l'effort de modernisation n'avance pas au rythme souhaité.

De plus, comme dans toute organisation publique ou privée à travers le monde qui tente de se moderniser, il y a le facteur de résistance au changement auquel fait face l'organisation. La Direction des Recettes n'en est pas exemptée. Ceci peut être causé par l'incompréhension des raisons et de la nécessité du changement, le manque de participation, le manque de communication et multiples autres raisons, d'où la lenteur à ce jour dans l'implantation des réformes administratives.

Quoique nous sommes assurés de l'appui de la Haute Administration, il est impératif d'obtenir l'appui et la participation active de tous les employés et gestionnaires.

Nous demeurons confiants qu'à notre départ vers la fin de l'an 2001, nous aurons contribué à bâtir, avec votre aide et votre collaboration, un modèle d'une organisation fiscale moderne et efficace dont vous serez fiers et qui serait digne du Liban et de tous les Libanais.

Rodolphe Chikhani, e.g.a.
Directeur du Projet

Le Directeur Général des Finances en visite au Département de l'Impôt Indirect

Mme Messarra

Entretien avec Mme Evelyne Messarra
Chef du département de l'impôt Indirect

«Le sang nouveau est aux postes de direction»

Le Directeur Général des Finances, M. Alain Bifani, a rencontré le 3 août 2000 à 10h les fonctionnaires du Bureau des Impôts et des taxes Indirects. Non seulement cette rencontre avait le caractère d'une visite, mais elle s'inscrivait surtout dans le cadre d'un échange entre M. Bifani et les agents de ce département, où il a écouté et donné aux questions et commentaires de chacun des répliques attentives et personnalisées.

« Il est vrai que M. Bifani a été présenté lors de la cérémonie organisée par l 'Institut des Finances le 4 juillet au Palais de l'UNESCO mais sa visite chez nous portait un cachet privé, celui d'une rencontre directe entre un jeune responsable et les fonctionnaires », a déclaré Mme Messarra. « Jeune et dynamique », souligna-t-elle, insistant sur l'importance de ce potentiel pour un nouveau Directeur Général. « Dans son allocution au Palais de l'UNESCO, nous avons tous relevé de l'innovation et de nouvelles idées, loin des discours traditionnels. Il ne faut jamais dire "on ne peut rien faire", et M. Bifani a le courage d'agir. Le principe de la Réforme Administrative "îlot par îlot" est une idée- clé, et je pense qu'il faut toujours opérer coin par coin. Sanctionner et récompenser était aussi un des plans mentionnés par M. Bifani pour ses prochaines actions, sans oublier de mentionner qu'il a promis le recyclage des fonctionnaires, bon gré mal gré. Ses initiatives mèneront sans doute à des résultats positifs dans diverses administrations, car il est membre de plusieurs comités. Sans dénigrer qui que ce soit, il faut avouer que M. Bifani sait écouter, communiquer et agir en conséquence.»

M. Bifani a également observé les travaux supplémentaires effectués dans le bureau :
-Statistiques sur les formalités effectuées tout au long de l'année
-Consultations par téléphone
-Réception des plaintes et des pétitions ...
« On peut dire que ce coup d'essai était un coup de maître, conclut Mme Messara. La visite de M. Bifani aux agents du Ministère a donné courage et espoir en leur avenir de fonctionnaires ; ils ont décidé au fond d"eux-mêmes d'aider leur Directeur Général à réaliser ses rêves. »

Coup d'oeil sur le département des impôts indirects

Le Directeur Général a ainsi examiné les chiffres qui ont paru dans le budget 2000. Le tableau suivant montre les recettes fiscales recouvertes par le département des impôts indirects :

Recettes Fiscales Recouvertes en 1999 - en Milliards de Livres Libanaises
-Comme le montre le dernier bilan :

Année	Impôts sur revenu, bénéfices et capitaux	Impôt sur les fonds bâtis	Droits de mutation	Droits de timbre	Autres*	Total
1999	455	46	47	230	154	931

*Les recettes fiscales signalées par le substantif «autres» comprennent des impôts indirects tels les impôts et le droit de licence sur l'alcool et les boissons alcoolisées, la taxe sur les boissons non alcoolisées, la taxe sur le ciment et le plâtre, les taxes sur les machines de jeux et les cartes de jeux, les taxes sur les billets de voyage, les recettes provenant du Casino du Liban et celles de la visite des sites touristiques.

Nouvelles du Ministère
Nouvelles du Ministère

Entretiens annuels

Gestion des Ressources Humaines au Ministère des Finances
-Synthèse des entretiens annuels-

L'Institut des Finances a lancé, à partir de février 2000, un projet de grande envergure pour la gestion des Ressources Humaines au sein du Ministère de Finances. Ce projet a été intitulé "les entretiens annuels".
L'entretien annuel n'est autre qu'une rencontre entre chaque fonctionnaire et son responsable hiérarchique permettant à chaque agent du Ministère de se sentir plus concerné par l'administration à laquelle il appartient et d'établir un dialogue avec son supérieur.
Une équipe regroupant quatre formatrices de l'Institut des Finances a été constituée et formée aux techniques de l'entretien annuel sur base d'une grille/ questionnaire.
156 fonctionnaires de la deuxième et troisième catégories ont été formés aux techniques de l'entretien annuel. A leur tour, ces responsables hiérarchiques ont passé les entretiens aux fonctionnaires dont ils sont directement en charge, soit près de 1500 fonctionnaires de la Direction Générale des Finances (DGF), la Direction du Cadastre et des Affaires Foncières (DCAF) et la Direction de la Loterie Nationale (DLN).
Durant la période s'étendant entre avril et juin, les informations collectées ont été rentrées sur ordinateur et traitées au moyen d'un nouveau logiciel. Ces données ont été analysées et les résultats préliminaires des entretiens présentés au cours d'une cérémonie organisée par l'Institut des Finances le 4 juillet au Palais de l'UNESCO.
D'après les grilles d'entretien, les résultats préliminaires des entretiens annuels se sont articulés autour de 5 axes principaux :

1- Les ressources humaines du Ministère :
L'effectif global du Ministère des Finances s'élève à 1509 fonctionnaires (les contractuels et journaliers non-inclus) dont 25% de femmes et 75% d'hommes.
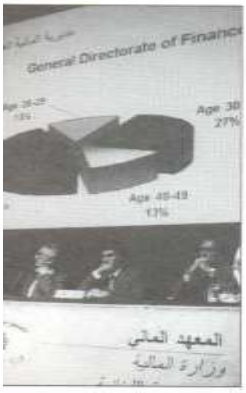
71% des agents travaillent à la DGF contre 28% à la DCAF et 1% à la DLN.
La répartition par âge et par Direction fait apparaître une ancienneté importante au sein des Directions du Cadastre et de la Loterie Nationale tandis que la DGF a connu un renouvellement significatif de sa population au cours des 15 dernières années (40% de la population a moins de 40 ans).
Certains services comme le Département des Recettes dispose d'une répartition équilibrée entre une population jeune (48% des agents ont moins de 40 ans) et une population plus âgée détentrice du savoir-faire.

2- Les attributions des agents :
La répartition par catégorie professionnelle par direction montre que les employés de la quatrième catégorie sont très nombreux tandis que la hiérarchie est restreinte (deuxième catégorie, parfois troisième) notamment dans la DCAF et la DGF.
La répartition hommes/femmes par catégorie suit les pourcentages généraux au sein du Ministère.
Le nombre de personnes qui exercent une fonction différente de leur poste est particulièrement important à la DLN et reste élevé dans les autres Directions.

3- Compétences et potentiel.
Les grilles font apparaître un bon niveau de formation dans la DLN et DGF (entre 45 et 50% du personnel a un niveau universitaire).
A noter que les employés disposant d'une expérience professionnelle avant leur entrée au Ministère sont nombreux et ces expériences sont riches et variées (professeurs, employés de banque, commerçants ...).
Les fonctionnaires ayant changé de poste au sein du Ministère ont développé de nombreuses compétences (54% d'entre eux à la DGF), même s'ils disent être réfractaires aux mouvements (3% de la population souhaite changer de poste).
Les résultats des entretiens annuels ont montré que l'Institut des Finances joue un rôle important dans le domaine de la formation continue du personnel du Ministère puisque 69% des employés (toutes catégories confondues) y ont suivi une formation ; les principaux thèmes étant la macro-économie, l'état de droit et la relation avec le public.

4- Avantages et inconvénients rencontrés.
Les principaux avantages mentionnés par les fonctionnaires concernent la notion de service public et la sécurité d'emploi. Les principaux inconvénients portent sur les traitements et salaires et le manque d'organisation au sein du Ministère.

5- Propositions faites par les fonctionnaires.
Pour l'environnement professionnel, la rénovation ou la modernisation de certains locaux semble être une des priorités par rapport aux agents du Ministère.
Vient ensuite la création de parkings, l'installation d'ascenseurs, de systèmes de chauffage et de

Hadith El malia

Nouvelles du Ministère
Nouvelles du Ministère

climatisation, de toilettes et d'un éclairage plus adapté ainsi que la préservation de la propreté des lieux.
En ce qui concerne les outils de travail, un manque évident en outils de base et fournitures de bureau a été noté.
L'informatisation de tous les services est proposée tout comme l'instauration d'un système de remboursement des frais de transport ou la mise en place de véhicules de service pour faciliter les déplacements chez les contribuables.
Les fonctionnaires souhaitent que les postes et les fonctions soient précisément définis afin que chacun ait un travail spécifique et sache ce qu'il a à faire.
Ils suggèrent également que l'on s'appuie plus sur l'expérience professionnelle, l'expertise et le savoir-faire afin d'endiguer l'incompétence et ce, en instaurant un système de promotion qui repose sur des critères professionnels comme la formation, les diplômes et la qualité du travail.
Pour stimuler le personnel et améliorer la qualité du travail, ils proposent d'instaurer un système de sanctions positives et négatives avec la mise en place d'inspections régulières, une sanction du non-travail ou des primes, des augmentations de salaire, le paiement des heures supplémentaires, des promotions et plus de responsabilités.

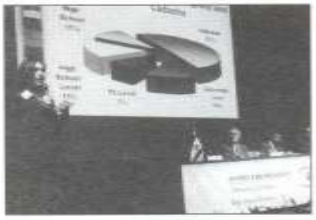

Il leur semble important, pour sortir de la routine, d'alléger le poids de la hiérarchie, de participer à la prise de décisions, d'organiser des réunions au sein des différents services et d'établir des liens entre eux.

En ce qui concerne la formation, il s'agit pour les fonctionnaires d'être plus performants au quotidien dans l'exercice de leur fonction en suivant des formations- métier spécifiques, d'avoir une meilleure connaissance de l'environnement législatif pour travailler dans le respect des lois et d'anticiper les changements à venir en suivant des formations à la TVA ou à l'informatique.
Il leur semble important de coordonner les actions des différents Ministères et d'échanger régulièrement des informations.
Il leur paraît déterminant d'améliorer la relation avec les contribuables en installant des bureaux d'accueil dans les différents centres, en mettant en place des campagnes de sensibilisation sur l'importance du règlement des taxes et ce, pour mettre fin aux pratiques frauduleuses, pour mettre un terme aux pressions exercées sur les fonctionnaires et pour que les lois soient connues de tous et bien appliquées.
Les fonctionnaires souhaitent enfin que leur image soit réhabilitée pour être perçus comme étant des personnes compétentes au service des contribuables.

Danièle Méouchy
Institut des Finances

« C'est le fonctionnaire et le fonctionnaire seul qui assure à chaque citoyen le contact avec l'Etat. Pour un Français, il n'y a pas de démocratie sans un Etat fort. Personne n'est obligé de partager le point de vue des Français mais l'expérience nous montre que l'absence d'Etat finit dans le drame. »

Ce beau discours d'adieu prononcé hier au cours de la cérémonie de présentation du nouveau Directeur Général des Finances M. Alain Bifani (et des résultats préliminaires des entretiens annuels organisés par l'Institut des Finances) au Palais de l'UNESCO ne pouvait sonner mieux aux oreilles du ministre des finances Georges Corm. Car la réforme de l'Administration est la condition essentielle de l'efficacité de l'aide matérielle fournie par les bailleurs du fonds au Liban, a souligné le ministre. [...]

Direction des Ressources Humaines

Pour M. Corm, cet exercice est très important. Il s'inscrit dans le cadre d'un projet de modernisation de la gestion du ministère qui devrait aboutir, à terme, à la création d'un département de gestion des Ressources Humaines, a-t-il déclaré à l'Orient-Le-Jour. Les attentes en la matière sont flagrantes. « C'est la première fois qu'on nous remercie », a fait remarquer au ministre un fonctionnaire qui a assisté à la cérémonie. « Nous aimerions tellement que toutes ces solutions se concrétisent », lance une autre employée en référence à l'engagement de bâtir un ministère moderne. Un ministère où « les sourires des fonctionnaires accueillent les citoyens », selon le nouveau Directeur Général. Où les employés manifestent de «l'empressement à les servir rapidement, à respecter les règlements et les lois. Une Administration dénuée de corruption. Le mot a été prononcé sans détour par M. Bifani qui a promis de se montrer intransigeant quelles que soient «les interventions extérieures ». Fermeté appuyée par le ministre Corm selon qui, toutefois, il n'est pas possible dans l'immédiat d'espérer une revalorisation des salaires de la fonction publique. « L'état des finances publiques ne le permet pas, a-t-il dit à L'Orient-Le-Jour. Par ailleurs, la situation matérielle des fonctionnaires est de façon générale moins mauvaise que la moyenne des Libanais. Ils bénéficient d'assurances sociales et de bourses, ainsi que de primes liées à la perception des impôts. Même si cette année ils ont consenti un sacrifice dans le domaine ».

Rajeunir et former

L'augmentation des salaires et traitements arrive pourtant en tête des revendications du personnel interrogé depuis février sous l'égide de l'Institut des Finances. Vingt-six pour cent d'entre eux, soit la plus forte proportion, classent en effet «le bas niveau des salaires » au premier rang des inconvénients liés à leur métier. En revanche, et c'est une surprise pour les jeunes femmes de l'Institut qui se sont succédé pour présenter les résultats, le «service du public » arrive en tête de la liste des avantages, cité par la majorité des fonctionnaires.
[...]

L'Orient-Le-Jour, le 5 juillet 2000
Sibylle Rizk

Du Sang Nouveau au Ministère des Finances - 132 Nouvelles Recrues

Après avoir organisé un séminaire de bienvenue aux 132 nouvelles recrues qui ont dernièrement rejoint le personnel du Ministère des Finances, c'est l'Institut des Finances qui sert de «gîte» et de centre de formation aux nouveaux fonctionnaires, en attendant qu'ils soient prêts pour prendre en charge leurs fonctions. Le séminaire de bienvenue avait eu lieu le vendredi 18 août 2000 en présence des hauts fonctionnaires du Ministère, notamment M. le Directeur Général de la Direction Générale des Finances M. Alain Bifani et le nouveau Directeur de la Direction des Recettes M. Walid El Khatib. Ces nouveaux agents vont occuper les postes de contrôleurs fiscaux, comptables, comptables locaux et percepteurs stagiaires, conformément au décret n.3591 en date du 9/8/2000.

Les stagiaires ont été répartis en quatre groupes et ont passé un test d'aptitude en informatique et en langues avant de suivre pour une durée de deux mois le programme de formation qui leur est adressé (du 21 août au 20 octobre 2000) à l'Institut, programme d'introduction au travail au Ministère, aux programmes de modernisation, aux principes des finances publiques, à la comptabilité et autres thèmes.

En fin de formation, une journée « portes ouvertes » sera également organisée à l'Institut des finances, durant laquelle les différents groupes exposeront les projets de recherche qu'ils ont préparés durant la période de formation et en discuteront avec leurs collègues et futurs responsables. La journée sera terminée par une cérémonie de clôture.

Remerciement :

Un groupe de hauts fonctionnaires du ministère, notamment Mmes Evelyne Messarra et Hana' Karnib, M. Elias Charbel, M. Rabah El Marini, M. Sarkis Sakr, M. Assad Al Mallah, M. Ali El Khalil, M. Mohamed Moussali, M. faysal Kassis (et plusieurs autres collaborateurs du ministère et de la Banque du Liban, experts de la Banque Mondiale et amis de l'Institut qui se sont portés volontaires) ont contribué à l'animation des sessions de formation et des séminaires adressés aux nouveaux employés. L'Institut des Finances souhaite remercier ces personnes pour leur contribution précieuse.

AU PROGRAMME

Généralités
Organisation et Fonctions du Ministère des Finances
Principe de l'Etat de Droit
Ethique Professionnelle et Droit Pénal
Dynamique du Travail de Groupe et Relations Humaines
Techniques de Communication
Relation avec le Public

Langues
Connaissance de base: Anglais et Français

Informatique
Initiation, Word, Excel

Formation Spécifique
Comptabilité Nationale
Généralités sur l'économie
Système de Taxation au Liban
Analyse Financière et Comptable
Technique d'Audit Fiscal
Introduction à la Trésorerie
Impôts Indirects
Impôts sur les Fonds Bâtis
Impôts sur le Revenu
Initiation à la TVA

Séminaires et Discussions
Budget: Préparation et Interprétation
Organisations Internationales et Finances
Plan Quinquennal et Politique de Redressement Fiscal
Financements Internationaux et Gestion de la Dette Publique
Budget : Exécution
Présentation de la Direction de la Comptabilité Publique
La Banque Centrale et La Politique Monétaire
Réforme des Finances Publiques
Marchés Financiers
Les partenariats internationaux (MEDA, WTO, conventions bilatérales)
Présentation du Projet de réforme fiscale
Comment Lire un Rapport d'Audit
Marchés Publiques au Liban
Présentation NAJM (Douanes)
Double Imposition
Présentation du Projet de Modernisation du Cadastre
Développement des Investissements au Liban: «Aperçu sur IDAL»
Politique Monétaire et Politique Financière

Lors du séminaire de bienvenue

Nouvelles du Ministère

En visite au Caire...

Une délégation libanaise, nommée officiellement par le Ministre libanais des Finances, a effectué du 9 au 13 juin 2000, une visite d'étude au Service de la Taxe à la Vente du Ministère égyptien des Finances.
L'objectif principal de la visite était de prendre connaissance des différents aspects de l'expérience égyptienne dans l'application de la TVA, notamment ceux relatifs à la formation, l'information au public et la gestion des ressources humaines chargées de cette activité.
Un rapport détaillé de cette visite a été préparé par les membres de la délégation libanaise. Il a été distribué aux différents responsables hiérarchiques du Ministère des Finances ainsi qu'au Ministre et au Directeur Général. En outre, un exposé a été fait devant le Directeur Général et l'équipe TVA (Domestic Tax Reform). De même, un rapport de synthèse a été préparé et adressé à l'Union Européenne.

Formation au Koweït

Dans un effort d'ouverture vers les pays arabes voisins et dans un esprit d'échange avec les autres centres de formation régionaux, l'Institut des Finances a établi une collaboration étroite avec l'Arab Planning Institute (API) au Koweït.
Un premier groupe se prépare à assister à un séminaire sur " Les principes de la Macro-économie " qui aura lieu à l'API entre le 30 Septembre et le 4 Octobre 2000.
Le groupe est composé de Mme Moni El Khoury-Directrice du Trésor et de la Dette Publique, de Mme Norma Nemr-Chef de département du Contrôle de la Collection de l'Impôt, et de M. Carlos Arida, Contrôleur principal au Liban Nord.
Un deuxième groupe composé de 3 contrôleurs principaux quittera pour le Koweït le 7 octobre.
C'est la première fois qu'une telle collaboration est établie entre ces deux organismes et l'Institut des Finances fera tout son possible pour donner l'opportunité à tous les fonctionnaires de toutes les Directions du Ministère de profiter de l'expérience de l'Institut Koweïtien.
Parallèlement à ces séminaires qui se dérouleront au Koweït, d'autres seront animés par des formateurs koweïtiens à Beyrouth, au printemps 2001, dans les locaux de l'Institut des Finances, pour assurer une participation plus nombreuse de la part de la population du Ministère des Finances.
A noter que l'Institut des Finances a reçu les demandes d'inscription de la part d'une soixantaine de fonctionnaires désireux d'assister à un ou plusieurs de ces séminaires.
D'autre part ,un groupe formé de M Walid El Khatib-Directeur des Recettes- et M. Haytham Bayrakdar-Contrôleur au Mont Liban- se prépare à quitter le Liban pour Amman du 26 septembre au 5 octobre, pour assister à une conférence sur «Les traités Internationaux pour Eviter la Double Taxation", organisée par la fondation Allemande pour le Développement International.
Par ailleurs, un contrôleur principal du ministère des Finances, M. Nader Kobeissi, assistera à un séminaire organisé par la Banque Islamique du Développement et l'OMC sur les Politiques de Commerce, à Doha, Qatar, du 7 au 25 octobre 2000.
Nous espérons que nos fonctionnaires pourront profiter de toutes ces ouvertures sur le monde extérieur qui leur sont offertes pour élargir l'horizon de leurs connaissances dans le domaine fiscal et financier.

Roula Darwish
Institut des Finances

Collaboration avec la Banque du Liban

En collaboration avec le centre de formation de la Banque du Liban, l'Institut des Finances lance une série de journées-séminaire sur la politique monétaire et le lien avec la politique financière, en passant par le fonctionnement de la Banque du Liban.
Les séminaires seront animés par de hauts fonctionnaires de la Banque du Liban et adressés aux fonctionnaires de la Direction Générale des Finances, de toutes les catégories et toutes les régions.
Des journées-débat seront aussi consacrées aux Chefs de Département du Ministère.
Par ailleurs, l'Institut des Finances, en collaboration avec la Banque du Liban, organisera (au printemps 2001) des séminaires sur la réforme fiscale, la gestion de la dette extérieur et l'analyse financière, animés par les spécialistes de « l'Arab Planning Institute »

Le blanchiment d'argent

Partout sur la planète, la criminalité explose.
Corruption, subversion, trafic de drogue, vols, meurtres...Les études réalisées au niveau international soulignent que le montant des capitaux criminels recyclés dans l'économie légale représente chaque année entre 2 et 5% du PIB mondial, soit des centaines de milliards de dollars. L'activité criminelle étant un acte menaçant toutes les sociétés internationales par ses graves conséquences, tous les pays doivent s'y attaquer ensemble. C'est par la coopération internationale que nous parviendrons à forger une alliance contre le crime organisé, dans le respect des différences juridiques, politiques et culturelles entre les nations. Ainsi, le combat mondial peut être mené par l'incrimination des malfaiteurs et par la lutte contre le blanchiment d'argent produit de ces opérations illicites.
Car non seulement le blanchiment renforce les organisations criminelles, mais il risque aussi de déstabiliser les marchés dans lesquels ces capitaux illégaux s'investissent en toute liberté.
D'abord, les opérations de blanchiment ont des effets négatifs sur l'activité économique dans son ensemble et menacent la stabilité du secteur bancaire et financier. Ainsi, les capitaux injectés dans le pays par les blanchisseurs ne sont pas toujours productifs et utiles pour l'économie nationale alors qu'ils privilégient en même temps certains types d'activités économiques.
La technique du blanchiment consiste à injecter de l'argent d'origine criminelle dans les circuits réels ou fictifs d'une activité d'apparence respectable. A chaque stade, l'argent s'éloigne de sa source «noire ». Ces transferts sont effectués par les structures bancaires et les organismes financiers qui engagent leur responsabilité dans certains pays. Les opérations de blanchiment sont devenues ces dernières années plus sophistiquées. Les blanchisseurs recourent à des moyens de plus en plus raffinés et de plus en plus complexes pour gérer leurs affaires financières, en s'efforçant de donner une existence légale à des biens acquis illégalement, en camouflant des profits et en dissimulant leur identité. Pour blanchir l'argent sale, on utilise les valeurs mobilières, les produits dérivés et l'assurance et on fait de plus en plus appel à des comptables, avocats, conseillers financiers et agents immobiliers.
L'Internet et la monnaie électronique posent également de sérieux problèmes, car ils permettent de faire circuler l'argent à travers le monde facilement, rapidement et sans traces.
Les experts ont classé au niveau international les opérations de blanchiment en trois catégories :
1-Le placement conduisant à convertir en numéraire les sommes d'argent issues de trafics sous d'autres formes (devises, or, monnaie scripturale ...) ;
2- La technique de l'empilage interdisant toute possibilité de remonter à l'origine illicite des fonds grâce à un système complexe de transactions financières successives, en ayant recours à des sociétés écrans ou des paradis fiscaux;
3- L'intégration se traduisant par l'investissement de fonds d'origine frauduleuse dans les circuits économiques légaux d'un pays.
Pour ce qui est du Liban, il pourrait dans l'avenir devenir une cible privilégiée, d'autant que son système économique comporte une série de spécificités rendant encore plus complexe la mise en place d'une stratégie de lutte contre le blanchiment. Il s'agit de :

- L'utilisation de l'argent en espèces comme moyen de paiement le plus répandu (la conversion de l'argent liquide est le moyen le plus utilisé dans la première phase du blanchiment).
- L'emploi considérable de devises étrangères.
- L'existence de la technique du chèque endossable.
- Les transferts constants de capitaux opérés par la diaspora libanaise.
- La faiblesse du système fiscal (peu révélateur pour établir un patrimoine exact).
- Le secret bancaire qui limite les contrôles et les poursuites. Notons à cet égard que la levée du secret bancaire, dans certains cas limitatifs et très précis, n'a pas un effet instantané sur la réduction des opérations de blanchiment mais elle pourrait faciliter le travail des autorités policières et des institutions bancaires.

A ce jour, le Liban figure sur la liste noire du GAFI*, liste des 15 pays accusés de ne pas coopérer à la lutte contre le blanchiment d'argent sale. D'ailleurs, un accord de «vigilance »- la Convention de diligence pour la prévention du blanchiment des fonds provenant du trafic illicite des stupéfiants - a été signé le 20 février 1997, dont les principes devront être respectés par l'ensemble des banques libanaises.
Les autorités libanaises ont contesté cette classification tout en affirmant que rien dans la législation n'incite au blanchiment. De même, le GAFI n'a pas fermé la porte devant le Liban et les 14 autres pays listés. Il leur donne une période d'un an pour faire preuve d'une volonté de coopération avec les appareils judiciaires internationaux.

Souheir Osta
Contrôleur fiscal

GAFI:
groupe d'action financière sur le blanchiment d'argent.
Le GAFI occupe une place cruciale dans la lutte mondiale contre le blanchiment des capitaux. Depuis sa création il a joué un rôle essentiel dans la promotion des règles anti - blanchiment.

Bibliographie :
JEREZ (O), Blanchiment de l'argent, La revue Banque Editeur, France ,1998, 288 p.
Associations des banques du Liban, La prévention du blanchiment de l'argent, Dossier de l'ABL, Liban, no.9,71 p.
D'HEROUVILLE(J) & JACOMIN(C), «la France en pointe contre le blanchiment »,Banque magazine, France ,décembre 1999, no.609, pp34-36.

Par les Fonctionnaires

Par les Fonctionnaires

"Accusé, le Liban se défend"

Le Groupe d'action financière sur le blanchiment (GAFI) a publié une liste de quinze pays ne coopérant pas dans la lutte contre le blanchiment d'argent sale. Parmi eux, figurent le Liban, Israël et la Russie[...]

Le blanchiment concerne l'argent du trafic de drogue, celui provenant du vol, du chantage, de la corruption ou du détournement de fonds publics.

-Démenti formel :

Le ministre des Finances, Georges Corm, a nié catégoriquement l'implication du Liban dans des opérations de blanchiment. Des sources bancaires ont souligné que généralement quatre catégories de critères sont prises en considération pour définir la coopération des pays.

*Les failles dans les lois financières portant sur les statuts et les organes de contrôle sur les institutions financières, l'évaluation des propriétaires de ces institutions au moment de l'octroi de la licence, les mesures de vérification des identités des clients, le caractère sévère du secret bancaire et la présence ou l'absence d'un système efficace de contrôle des opérations financières qui prêtent à équivoque.

*Les lois non financières: les entraves à la coopération des pays qui se trouveraient alors dans la non-convenance du droit commercial pour lutter contre le blanchiment.

*Les barrières qui empêchent la coopération avec la communauté internationale au double niveau administratif et judiciaire.

*La non-convenance des ressources prévues pour les mesures préventives contre le blanchiment et les peines.

Ces sources estiment alors qu'au Liban, les lois et les mesures financières ou commerciales répondent aux normes internationales, et, par conséquent rien n'explique pourquoi le nom du Liban figure sur la liste du GAFI.

Magazine, le 30 juin 2000

Dans le cadre des efforts du Liban à prendre part à la lutte internationale contre le blanchiment d'argent, et en collaboration avec l'Association des Banques du Liban, la Banque du Liban prépare un projet de loi contre le blanchiment d'argent, qui tiendrait à la fois compte du secret bancaire et des standards internationaux... Le projet de loi serait prochainement soumis au nouveau conseil des ministres en vue d'adoption par le parlement libanais.

Quelques impressions

Mme Ghalayini

Lorsque j'ai appris que je devais assister à la session de formation organisée par la Direction Générale des Douanes, je fus plutôt déçue de devoir suivre ces cours avec l'expérience que j'avais déjà acquise. Toutefois, dès que je me suis retrouvée dans la salle de cours de l'Institut National d'Administration et de Développement, mon sentiment changea du tout au tout. Au Conseil du Service Public, l'activité et les connaissances sont à l'appel, et je profitais à mesure que je m'y rendais pour en apprendre davantage. Depuis, je reconnais la sagesse du proverbe qui dit que l'apprentissage n'a pas d'âge. En toute franchise, j'admets aujourd'hui que les formations, qu'elles soient d'ordre général ou spécialisées, sont le meilleur moyen d 'acquérir les connaissances et d'améliorer les compétences. Je remercie donc le Bon Dieu d'avoir été sélectionnée pour assister à la formation, avec des collègues qui tout comme moi sont fiers d'appartenir à l'administration libanaise, une administration dont le responsables sont attachés à la garder aussi à jour que les administrations les plus modernes.

Reste à adresser un mot de remerciement, venant droit du cœur, pour cette initiative d'organisation et d 'information prise par la Direction des Douanes qui veille avec prévoyance à assurer aux fonctionnaires les formations spécialisées dont ils ont besoin, de même que le développement des compétences et de l'éthique, afin que nous soyons toujours au service de notre cher pays!

Daad Bissar Ghalayini

Le rôle du contrôleur de la TVA

Le projet d'instauration de la TVA au Liban est accompagné de plusieurs tâches épineuses. Tous les travaux de préparation ont un seul but : aboutir au bon fonctionnement du département TVA qui se reflétera à la fois sur les assujettis et sur l'administration fiscale. Ce département qui va être intégré au sein de la Direction des Recettes aura, entre autres, la responsabilité de guider le public en termes de TVA et de réduire les formalités qu'il aura à faire, et ce, en lui fournissant des renseignements d'ordre fiscal, comptable, etc... . Le succès de la TVA dépend primordialement du potentiel de l'unité qui va être créée. Les fonctionnaires auront, quant à eux, un rôle très important à jouer, notamment les contrôleurs en contact permanent avec les assujettis.

La législation TVA contient des dispositions diverses qui doivent permettre à l'administration d'assurer le contrôle de la perception de la taxe d'une part et de prouver la débition de la taxe d'autre part.Les principales mesures de contrôle concernent les dispositions suivantes :

- La conservation des livres et des documents.
- La communication des livres et des documents.
- La fourniture de renseignements.
- Certaines règles particulières en matière de communication et de contrôle.
- La rétention de factures ou d'autres pièces par les services de contrôle.
- L'accès aux locaux où est exercée une activité économique.

Tout assujetti doit tenir les documents comptables nécessaires pour permettre l'application de la taxe et son contrôle par l'autorité fiscale compétente, tels qu'ils seront arrêtés par le Ministre des Finances.Les livres, factures et autres documents comptables dont la tenue, la rédaction ou la délivrance sont prescrites par la loi ou en exécution de celle-ci, doivent être conservés par les personnes qui les ont tenus, dressés ou reçus pendant une période de quatre ans commençant à la fin de l'année pendant laquelle ces factures ou documents ont été émis.

Les agents de l'Administration chargée du contrôle de la TVA ont le droit :

- De consulter les livres, factures et autres documents comptables leur permettant de vérifier la perception exacte de la taxe, même si ces derniers sont conservés au moyen d'un système informatisé.
- D'avoir accès aux locaux relatifs à l'exécution de l'activité économique.
- D'accéder, verbalement ou par écrit, à tous les renseignements permettant de vérifier l'exacte perception de la TVA.

L'Administration est autorisée à prouver selon les règles :

- Toute contravention aux dispositions du Code de la TVA et des règles adoptées pour son exécution.
- Tout fait quelconque qui établit la débition de la TVA ou d'une amende.
- Tout fait quelconque qui concourt à établir la débition de la TVA ou d'une amende.
- La preuve écrite, comme l'aveu écrit d'une infraction par un assujetti.

Des contrôleurs bien formés détecteront rapidement les évasions fiscales et auront un double rôle : éduquer les assujettis en termes de TVA et s'assurer qu'ils déclarent et paient correctement leur TVA à l'Etat. Ils doivent appliquer la loi de manière équitable et en toute transparence et accomplir, entre autres, les tâches suivantes :

- Rechercher les assujettis non enregistrés et les aider à assumer leurs responsabilités.
- Etablir les critères de sélection des dossiers à étudier.
- Etude bureautique des dossiers choisis par l'administration.
- Etude sur place des dossiers choisis par l'administration.
- Etablissement du rapport d'audit.
- Etude détaillée mais rapide des cas demandant le remboursement.
- Recherche des fraudes et évasions fiscales.

Les contrôleurs doivent rester en permanente communication entre eux pour pouvoir bien coordonner les travaux et profiter des sources d'informations qui rendent le travail moins compliqué et plus sûr.

Mana NALBANDIAN
Contrôleur Fiscal Principal
Direction des Recettes

Les Douanes à l'aéroport

L'aéroport de Beyrouth, poste douanier par excellence, se démarque des autres postes maritimes et terrestres, notamment après sa récente réhabilitation. Il s'écarte en effet du vieux stéréotype qui l'assimile à un poste où les formalités des contribuables sont remises et les droits sur des biens importés payés pour acquérir un caractère propre, empreint d'une touche de tourisme, de sécurité, d'environnement et de reconstruction, éléments qui assurent la solidité de la Nation à l'heure actuelle et dans l'avenir et effacent les souvenirs du passé proche.
Sous la supervision de l'administration et à partir de ce qui a été avancé, nous travaillons en coordination étroite avec les autres systèmes en vigueur à l'aéroport afin d'atteindre notre objectif commun, qui n'est autre que le service de la nation et la sauvegarde de son image, de peur que celle-ci ne soit affectée par une erreur commise par un fonctionnaire ou une lacune qui échapperait à notre volonté.
Le service des douanes à l'aéroport s'efforce, autant que possible et en tenant compte des lois en vigueur, de simplifier et de faciliter le déroulement des formalités et de bien accueillir les personnes à leur arrivée, quelle que soit leur nationalité.
De plus, selon les normes adoptées dans les grands aéroports internationaux, un projet visant à établir deux lignes de passage est en voie d'application. La première ligne de passage, appelée ligne verte, serait consacrée aux arrivants n'ayant aucun bien commercial à déclarer. Le passager qui la prendrait garderait ses bagages sans contrôle, sauf en cas de suspicion ou d'informations précises à son sujet. Quant à la deuxième ligne, elle serait réservée au passage de ceux qui transporteraient des biens destinés à la vente, et qui, par conséquent, doivent se soumettre aux procédures connues. Elle serait appelée ligne rouge. Il s'agit à cet égard de faire la distinction, du point de vue fonctionnel, entre le département d'import-export et de contrôle, où les normes sont appliquées sur les biens importés et ceux exportés, et le département des passagers et du marché libre où les voyageurs passent librement avec leurs bagages. Pour nous, ce dernier département n'est pas, en principe, un centre de perception des taxes ; un effort y est toutefois fourni pour lutter contre la fraude: nous distinguons entre les vrais voyageurs dont nous nous occupons de notre mieux, et les « commerçants du bagage » qui tentent de fuir les taxes dues sur leur marchandises. Ces biens sont renvoyés lors du contrôle au département d'import-export pour suivre les procédures nécessaires. A noter que dans ce département, et à titre d'expérience, un nouveau système de travail est mis en œuvre suite à une décision de la Direction Générale des Douanes, et ce pour un mois afin de faciliter les opérations douanières. Notre première évaluation de cette expérience est positive et nous espérons qu'elle sera couronnée de succès pour que nous puissions adopter définitivement un nouveau système qui serait, par la suite, appliqué uniformément dans tous les postes douaniers qui adoptent déjà le système informatique NAJM.

Akram Chédid
Directeur de Service à l'Aéroport

Formation sur les tarifs douaniers

En coopération avec l'Organisation Mondiale des Douanes, la Direction des Douanes Libanaises a organisé pendant le mois de mai à l'Institut des Finances une session de formation sur les tarifs douaniers et leur mode d'application sur les biens importés et exportés. De même, les méthodes suivies pour catégoriser les nouveaux biens ont été abordées, en mettant en évidence la simplicité de ce système pour les fonctionnaires et les contribuables.
C'est un formateur finlandais, M. Glemming, qui a donné les cours auxquels 20 fonctionnaires ont participé, parmi lesquels des contrôleurs et des contrôleurs en chef. La formation comprenait des cours d'application et des visites sur le terrain dans les postes de douane où le système NAJM est mis en oeuvre.
La clôture de la session et la remise des diplômes aux participants ont eu lieu en présence du Directeur Général des Douanes le Général Assaad Ghanem.

Les douanes dans une conférence sur le Droit Maritime

Une Conférence sur le Droit Maritime s'est tenue à la base de Jounieh du 4 au 11 août 2000, en présence de 4 lieutenants et d'un contrôleur en chef des douanes, de même qu'un nombre de lieutenants et de fonctionnaires de différents services concernés. Cette session a été organisée par l'Institut Militaire Américain de Droit International en collaboration avec l'Armée Libanaise.
Cette session avait pour thème la définition de l'accord de «Monténégro» sur le Droit Maritime et les droits et obligations de l'Etat dans les différentes régions maritimes, notamment ceux relatifs à la protection de l'environnement et les droits du Trésor quant à l'application des lois fiscales et douanières et celle des mesures sanitaires prises dans les eaux régionales, la protection des ressources naturelles privées et la protection des milieux internationaux de crimes considérés comme internationaux comme le piratage et l'esclavage.
Cette conférence avait été précédée d'une visite préparatoire faite par un des contrôleurs aux îles Hawaii sur l'invitation des Etats-Unis en début du mois de juin 2000.

Hadith El malia

Cadastre et Registre Foncier

Présentation du projet d'informatisation et de modernisation du Cadastre et du Registre foncier (jeudi 14 septembre à l'Institut des Finances)

Ce fut pour le projet d'informatisation et de modernisation du Cadastre - Direction du Cadastre et des affaires foncières au ministère des Finances- la première occasion de paraître au grand jour. La conférence organisée par l'Institut des Finances le 14 septembre 2000 exposait en effet les objectifs et les étapes de ce projet entamé depuis 1995 et, dans le même cadre, le voyage d'une délégation libanaise au Canada comme un premier pas de la réhabilitation des cadres administratifs au ministère. Ce voyage (17 septembre 2000) organisé en collaboration avec la CIDA -Agence Canadienne pour le Développement permettra à la délégation de prendre connaissance des registre fonciers informatisés et de l'administration des affaires foncières à Toronto.

Sous le patronage du ministre des Finances M. Georges Corm, l'événement se déroula en présence de personnalités tel que l'ambassadeur du Canada au Liban M. Hugues Sarafian, l'attachée de commerce et le conseiller économique de l'ambassade du Canada, le représentant du PNUD M. Yves De San ainsi qu'un nombre de hauts fonctionnaires concernés par le programme et des représentants de la Banque Mondiale. De même étaient présents le Directeur de la Direction du Cadastre et des Affaires foncières M. Béchara Karkafi, les Directeurs des Départements du Cadastre à Beyrouth et dans les régions, les Chefs de Département de la Direction Générale des Finances, notamment M. Walid El Khatib, nouveau Directeur de la Direction des Revenus et M. Iskandar samara chef du Département Administratif, les représentants de pays donateurs et un certain nombre de spécialistes.

Pendant la conférence, le projet a été exposé dans ses deux volets: d'une part, l'informatisation des archives et des bases de données concernant tous les terrains inscrits et délimités, et ce dans tous les départements du Cadastre et des Affaires Foncières ; d'autre part, la réhabilitation des ressources humaines pour acquérir les nouvelles techniques et les adopter. A noter que ce programme s'applique sur les 50 années à venir, et qu'il concerne les départements chargés des droits de propriété au Liban. Le projet a en somme pour objectif d'informatiser et de développer le registre foncier et de parvenir à une administration foncière moderne, capable de sauvegarder sur ordinateur les documents conservés jusqu'alors sur papier, afin d'éviter d'égarer des informations.

Discours du directeur des affaires foncières

M. Karkafi

Chère audience

Permettez-moi tout d'abord de vous souhaiter la bienvenue à ce séminaire. Je commencerai mon discours par un bref aperçu de la situation légale, administrative et pratique de la Direction des Affaires Foncières, administration considérée comme la gardienne des droits de propriété et de tous les droits réels qui en découlent ainsi que de tout ce qui a trait au système foncier et au cadastre.

La richesse foncière au Liban est une des principales richesses du pays. Elle revêt une grande importance au niveau national du fait qu'elle constitue l'un des piliers économiques du pays et qu'elle traduit l'attachement du citoyen libanais à sa terre. Pour ces raisons, le législateur lui a consacré un règlement bien étudié et intégré qu'il a appelé le Registre Foncier promulgué par les décrets n. 186-188-189 en date du 15/3/1926.

Cette richesse d'informations constituée de registres, de documents et de plans représente l'identité et l'historique de chaque parcelle de terrain depuis sa délimitation jusqu'à son inscription au registre foncier. Elle reflète le véritable processus historique du développement du domaine foncier au Liban. Dans ce cadre, le Ministère des Finances s'est toujours efforcé de préserver le Registre Foncier et de garantir sa clarté et sa précision.

Toutefois, cette richesse d'informations sur papier est susceptible d'être détruite en raison de la manipulation quotidienne. De même, les longues années de guerre n'ont pas épargné les registres. Nombre d'entre eux ont été détruits ou brûlés, les services fonciers continuant tout de même à fonctionner.

La paix instaurée, l'Administration a entrepris d'exécuter de nombreux projets consécutifs pour réduire les dégâts qui ont affecté le Département des Affaires Foncières et pour préparer les parcelles de terrain à l'informatisation. Parmi ces projets, nous citons :

1- La reconstitution et le renouvellement des feuillets réels détruits.

2- Le renouvellement des feuillets réels fonciers.

3- La reconstruction et la réhabilitation du lieu de travail et du centre d'archivage.

4- L'amélioration et l'organisation de la perception des impôts fonciers.

5- Le projet de classeur alphabétique composé d'une banque de données relatives à la propriété foncière devenu une des principales sources de recettes pour l'Etat en raison des services importants rendus au public.

Dans ce cadre, une convention a été signée entre la République Libanaise et la Banque Mondiale octroyant au Liban un crédit de 22 millions de dollars pour soutenir les efforts de l'Etat dans l'exécution du projet intitulé «Amélioration des recettes et de l'administration fiscale »

au Ministère des Finances.
Le projet d'informatisation et de développement du Département des Affaires Foncières qui représente une démarche très importante visant à accompagner le progrès et à relever les défis du 21ème siècle servira à préserver la richesse foncière et à assurer des services meilleurs aux citoyens et ce, en facilitant et simplifiant les formalités.
L'exécution du projet a commencé fin 1996 et se poursuit toujours. Dans le cadre de ce projet, un accord a été signé avec l'Agence Canadienne pour le Développement International pour entreprendre un projet de formation à la gestion des Affaires Foncières en vue d'introduire les responsables aux principes et mécanismes du travail dans le cadre d'une Administration moderne et informatisée.
Permettez-moi, à la fin de mon allocution, de remercier tous les organismes qui ont contribué à ce projet. Je remercie en particulier le gouvernement canadien représenté par S.E.M. l'Ambassadeur Haig Sarafian qui nous fait l'honneur de sa présence parmi nous pour ce don généreux.

Béchara Karkafi
Directeur des
Affaires Foncières

Aperçu sur le Cadastre et les Affaires Foncières

M. Ghaleb Abou Zein

La Direction des Affaires Foncières est considérée comme une des principales administrations au sein du Ministère des Finances, non seulement parce qu'elle assure une grande partie des recettes du budget, mais aussi en raison de la précision et la délicatesse des travaux qui lui incombent. Cette Direction a vu le jour pour contrôler la richesse foncière du Liban, aussi bien sur le plan technique que juridique.
Les différents départements du Cadastre entreprennent en effet de délimiter les parcelles de terrain par le biais d'un appareil juridico- technique propre à eux. De même, ils organisent et archivent les plans, les cartes et les photographies et ce dès l'édification de l'immeuble tout comme ils se chargent des tâches qui se rapportent aux changements tel que l'annexion, le lotissement, l'expropriation, la planification et les constructions.
Parallèlement à ce travail technique, les bureaux du registre foncier contrôlent les changements juridiques apportés à l'immeuble, dont le droit d'usage, la servitude, les garanties, la location, les saisies immobilières, les plaintes etc.
Il faut dire que le système du registre foncier a vu le jour au Liban en 1926 ; il a subi des modifications et des mises à jour au fil du temps. Ce système est toujours considéré comme efficace et fiable en raison de la rigueur observée dans la tenue des registres fonciers.
Dernièrement, un pas géant et audacieux a été franchi à travers la mise en œuvre du projet d'informatisation du registre foncier et des cartes en vue d'assurer au citoyen un meilleur service, encore plus rapide. Cette informatisation va aussi permettre de mieux sauvegarder les informations et les plans.
Nous nous devons donc de rendre hommage aux efforts fournis par les directeurs des Affaires Foncières et les responsables du registre, sans oublier bien sûr les fonctionnaires qui sont parvenus à sauvegarder ces registres malgré leur ancienneté et les circonstances de guerre par lesquelles le pays est passé, circonstances qui ont profondément affecté l'administration publique.
Soulignons à cet égard que n'était-ce ces circonstances, les efforts de délimitation et de numérotation des terrains auraient déjà porté leur fruit au Liban. Or le tiers des terrains reste non inscrit au Cadastre, chose qui inquiète les propriétaires et entrave la liberté de disposer de leurs immeubles, entraînant par la suite des problèmes concernant la preuve de propriété, et des litiges quant aux frontières. On peut par conséquent affirmer que le Registre Foncier assure la tranquillité et la stabilité.
Par ailleurs, le processus de délimitation des terrains devrait assurer au Trésor une grande part de recettes provenant des taxes comme le droit de succession, taxes susceptibles de faire l'objet de fraude dans le cas des terrains non inscrits au Cadastre.

Ghaleb Abou Zein
Responsable du Registre
Foncier au Metn

Remarque: Vous trouverez dans le prochain numéro de Hadith El Malia davantage d'informations sur l'informatisation et la modernisation des opérations à la Direction du Cadastre et des Affaires Foncières.

Vie Du Ministère

Fiançailles

- Mlle Nada Mouas (Liban Nord) et M. Walid Istambouli
- Le contrôleur en chef M. Salaheddine Ismaïl (Liban Nord) et Mlle Noha El Cheikh Othman

- Mlle Jinan Seifeddine (Direction de l'ordonnancement) et M. Mohamad Assayed

- Mlle Karine Bou Khalifeh (contrôleur fiscal) et M. Wissam Abou Assleh (contrôleur fiscal) (Zahleh)

Mariages

- Mlle Lamia el Moubayed (Directeur de l'Institut des Finances) et M. Imad Bsat
- Le contrôleur Narimane Skaf (Liban Nord) et M. Rami Assoum
- Le contrôleur Rania El Moustafa et le Lieutenant Riad Allam

- M. Saaddine Rayess (impôts indirects) et Mlle Manal Serhal

- M. Mohamad Houhou (Douanes) et Mlle Mountaha El Chamaa

Naissances

- Lama, fille de Halima Ramadan Naamani (Direction de l'ordonnancement)
- Maya, fille de M. Hassan Ahmad Dawi (Caissier de la Direction de l'ordonnancement)
- Khairallah, fils de M. Saba Issa (Liban Nord)
- Maurice, fils du contrôleur adjoint Carlos Arida (Liban Nord)
- Yasmina, fille du contrôleur adjoint Samer Dia (Douanes Libanaises)

Diplômes

- Le contrôleur en chef Carlos Arida (Liban Nord) a soutenu sa thèse sous le titre «les Etapes de l 'Audit Comptable» et a ainsi obtenu un DEA en Gestion, avec la mention très bien. Félicitations.
- Le contrôleur Georges Bou Francis a terminé avec succès l'année de spécialisation pour obtenir sa Maîtrise en Gestion (Liban Nord).

Recrutements et promotions

- M. Iskandar Samara, Chef du Département du Droit de Succession, a été promu à la deuxième catégorie et y a été nommé Directeur des Affaires Administratives.
- M. Youssef El Zein, Chef de Département de la Législation Fiscale, a été promu à la deuxième catégorie et a été nommé représentant du Gouvernement au Ministère des Finances.

- Mme Rita Chidiac s'est jointe à l'équipe de travail de l'Institut des Finances qui lui souhaite la bienvenue, et bonne chance !

Rencontre

Mlle Haffar prononçant un mot

Le Chef de Département du Liban Nord Mlle Sabardage Haffar a organisé une conférence - débat au club Rotary - Zghorta où elle a discuté avec les participants des principaux amendements apportés à la loi du bilan public pour les années 1999-2000, afin de souligner le potentiel et la motivation qu'offrent certains articles de cette même loi tels les exonérations et la réduction de droits dans les délais prévus.

De même, Cette rencontre avait pour objectif d'exposer et d'analyser les amendements qui reflètent la politique fiscale de l'Etat.

Adieux

Mme Bawab et M. Sakar

A l'occasion de la retraite de la Directrice de la Direction des Recettes, Mme Siham Bawab, le ministère des Finances a organisé le 7 juillet 2000 une fête d'adieu en présence de SEM. le Ministre des Finances Georges Corm, M. le Directeur Général des Finances Alain Bifani, et tous les chefs de département de Beyrouth et des régions.

Le Ministre a rendu hommage aux efforts fournis par Mme Bawab au cours de sa carrière. Celle-ci répondit par des remerciements, en soulignant que cette occasion prouvait

que les efforts de l'agent travaillant dans la fonction publique étaient bien appréciés. Elle ajouta qu'elle en ressentait une grande fierté, à l'heure où elle quittait son poste. Pour la même occasion, une grande cérémonie a été organisée par les fonctionnaires et Mlle le Chef de Département du Liban Nord, ainsi que la Direction des Recettes à Beyrouth et dans les régions.

Corrections

Il a été mentionné dans le dernier numéro que Mlle Hanadi Ghannam (Direction de l'ordonnancement) s'est fiancée à M. Ahmad Kiyati alors que le prénom de M. Kiyati est Walid.

Il a été mentionné dans le dernier numéro que le contrôleur Farida El Mardini venait d'avoir un enfant qu'elle a appelée Sarah. La fille s'appelle en fait Josette.

Tribune Libre

C'EST VOTRE TRIBUNE

La distribution de "Hadith El Malia" est une tâche non des plus aisées assumée par le personnel même de l'Institut des Finances. Celle du numéro 8 (mai 2000) a été effectuée entre le mardi 30 mai et le mercredi 7 juin et a couvert le Ministère des Finances dans la totalité de ses départements à travers les régions libanaises. Le bulletin interne du Ministère a également été distribué à la liste des lecteurs du secteur privé, une liste en croissance continue.
Il est inutile de rappeler qu'un effort incessant est déployé par Hala Kambris (éditrice) et Mme Daad Bissar Ghalayini (de la direction des douanes) pour s'assurer qu'un numéro de cette publication est personnellement remis à chaque fonctionnaire, quels que soient le poste qu'il occupe et la région dans laquelle il travaille. Pour le numéro de mai 2000, la distribution a été faite avec l'aimable assistance de la stagiaire Dima El Kurdi qui a tenu à 'explorer' le Ministère des Finances, même dans les régions les plus éloignées et les conditions les moins encourageantes...
Cette aventure a donc débuté le 30 mai dans les locaux du Ministère à Riad El Solh avant de s'étendre à toutes les régions libanaises. Dans certains bâtiments, le manque affiché de coopération a fait que la distribution a duré des journées entières. Des phrases comme «cette publication ne sert qu'à dépenser de l'argent inutilement » ou encore «on ne la lit même pas » ont fusé de quelques sources malveillantes.
Ces commentaires ont toutefois été rapidement effacés par l'accueil chaleureux et la gentillesse des chefs de départements et des fonctionnaires d'autres administrations, notamment celles des régions.
Quelle ne fut la joie de nos collaboratrices de l'IDF de se voir proposer de l'aide pour porter les énormes paquets qu'elles avaient sur les bras depuis le matin ! Les bleus sur leurs bras étaient d'ailleurs une preuve infaillible qu'elles menaient (héroïquement) leur mission à terme.
Reste à signaler que Hadith El Malia est le principal porte-parole des agents du Ministère des Finances et le véhicule de l'information au secteur privé concernant les efforts de modernisation au Ministère. Il est, selon les propres termes du Ministre des Finances Georges Corm, «un outil pour refléter la situation et les tendances au Ministère ainsi que les initiatives qui y sont prises ». Ce journal «joue un grand rôle dans la création de liens entre les agents du Ministère à Beyrouth et ceux dans les régions. Il permet de rapporter les informations simplement et correctement, et d'encourager les fonctionnaires à entreprendre des recherches et à participer à la rédaction d'articles. »
Toute remarque et tout commentaire de la part des fonctionnaires seront, comme d'habitude, les bienvenus.
Vous êtes vivement invités à nous communiquer les articles que vous jugeriez bon de publier.
Hadith El Malia est et restera votre journal, votre tribune.

Les deux "distributrices" à l'oeuvre

Bibliothèque des Finances

Un livre à la Bibliothèque des Finances

Blanchiment d'Argent et Crime Organisé : la Dimension Juridique, Jean-Louis Hérail, Patrick Ramael, Presses Universitaires de France, 1997 196 pages

Selon l'office spécialisé des Nations-Unies, la vente en gros de stupéfiants rapporte chaque année 300 milliards de dollars aux narcotrafiquants. La moitié de ces milliards-gigantesque bénéfice- entreprend alors de s'infiltrer dans les flux financiers mondiaux légitimes.

Il en va de même pour les profits d'autres entreprises criminelles et trafics illicites : détournements de fonds publics, organisation de migrations illégales, marché noir des armements.

"Blanchir"-recycler cet argent est un crime. Mais quelles sont les lois en vigueur ?

Comment lutter également contre cette injection massive de capital criminel dans l'économie mondiale ? Appareils judiciaires contre "blanchisseurs" : qui gagne ? Qui perd aujourd'hui ?

Pour la première fois, deux magistrats spécialisés exposent en un volume les méthodes du blanchiment et les techniques judiciaires de lutte contre l'argent noir et expliquent les textes (France et Europe) réprimant le recyclage des capitaux criminels.

L'ouvrage de MM. Hérail et Ramael donne une vision complète et parlante d'un des grands maux qui nous menacent et des moyens actuellement mis en œuvre pour le combattre.

N.B : Chers lecteurs, vous trouverez aussi à la Bibliothèque des Finances les récents articles parus dans les journaux et revues locales concernant le sujet « blanchiment d'argent ».

Quelques sites Internet intéressants

Adresse URL	Sites
http://www.ecn.org/lists/globe_l/2000/2/msg00180.html	BULLETIN D'INFORMATION DE LA COMMISSION SOCIALISTE DE SOLIDARITE INTERNATIONALE
http://www.moneylaundering.com/gtc.html	Une introduction spéciale au blanchiment d'argent. Revue générale de la situation sur le plan international, et contrôle du blanchiment d 'argent dans le monde.
http://www.oecd.org/fatf/	Groupe d'action financière contre le blanchiment d'argent
http://www.cicad.oas.org/en/legal_development/legal-regulations-money.htm	OAS/CICAD Règlement type concernant les délits de blanchiment d'argent et autres Octobre 1998
http://www.occ.treas.gov/launder/org1.htm	Publication du bureau de contrôle de la monnaie
http://www.ustreas.gov/fincen/faqs.html	Qu'est-ce que le blanchiment d'argent ? Quelle est l'ampleur de ce problème ? Pourquoi le contrôle s'impose-t-il ? Comment ce problème est-il réglé ?
http://www.sgc.gc.ca/WhoWeAre/PPC/eScan/emoney/emuney.htm	Qu'est-ce que le blanchiment d'argent ?
http://www.law.miami.edu/~froomkin/seminar/papers/bortnar.htm	Cyber-blanchiment. Monnaie anonyme et blanchiment d'argent

Rédaction et production: Institut des Finances - Tél: 01- 425148/9 Fax: 01- 426860
Réalisation: Hala Kambris
Révision: Danièle Méouchy
Supervision : Lamia El Moubayed
Photographe: Ahmad Hossari, International Pictures et autres.
Vie du Ministère et rubrique "Douanes": Daad Bissar Ghalayini et Hala Kambris
Création et mise en page: [illegible] creation house gsm: 03 902168 tel/fax: 01 334337
Impression: Print-house
Ont participé à la rédaction et la révision: Janine Daou, Rodolphe Chikhani, Hala Salem, Souheir Osta, Daad Ghalayini, Maria Nalbandian, Akram Chédid, Ghaleb Abou Zein et l'équipe de l'Institut des Finances.

Nouveaux arrivages

***Audit:**
- Audit Financier (tomes 1 et 2) (Editions CLET)
- Créer, Organiser et Développer l'Audit Interne (Editions Maxima)

***Comptabilité:**
-Les Bases de la Comptabilité (Editions Demos)
-Responsabilité de l'Expert Comptable (Editions Dunod)

***Economie Financière:**
- Inflation, Désinflation, Déflation (Editions Dunod)
-Le Dollar (Editions Dunod)
-Stratégie pour la Monnaie Unique (Editions Dunod)

***Gestion Financière:**
-Gestion Financière des Fonds de Retraite (Editions Economica)
-La Gestion de Trésorerie (Editions Dunod)

***Fiscalité:**
-Les Taxes de Séjour (Editions Berger - Levrault)
-La Pratique de la Taxe Professionnelle (Editions Francis Lefèbvre)
-Almanach TVA 2000 (Editions Standaard)

***Banques:**
-Nouveaux Enjeux, Nouvelles Stratégies (Editions La Documentation Française)

***Livres spécialisés en arabe:**

كتب متخصصة باللغة العربية:
-المجتمع الجماهيري والقطاع العام: رؤية مستقبلية – طلاس للدراسات والترجمة والنشر
-حول طرق الخصخصة – المعهد العربي للتخطيط
-ندوة: أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية – صندوق النقد العربي
... وعدد من الكتب الحديثة الصادرة عن أهم المراجع العربية

***CD Rom :**
-Compte-rendus de la Chambre des Députés (1926-1998)
(١٩٢٦-١٩٩٨) محاضر مجلس النواب
-Textiles et vêtements- Formation assistée par ordinateur - Organisation Mondiale du Commerce
-Documentatation de l'OMC par support informatique
- Organisation Mondiale du Commerce
-Les résultats du cycle d'Uruguay - Organisation Mondiale du Commerce
-Computer Based Training - Organisation Mondiale du Commerce
-How Computers work - Arabic Scientific Publishers
-Introduction to financial ratio analysis
القوائم المالية – النسب المالية -تحليل النسب
Bilingue (anglais- arabe)
-GATT BISD (Basic Instruments and Selected Documents) - Organisation Mondiale du Commerce
-Guide to GATT law and practice - Organisation Mondiale du Commerce

Josiane Chebli

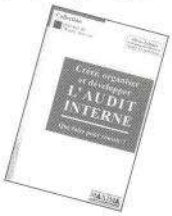

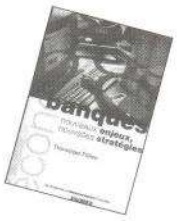

نشرة صادرة عن المعهد المالي هاتف: ٩-٠١/٤٢٥١٦٨ فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير: هلا قميريس
تنقيح: دنيال معوشي
إشراف: لمياء المبيض
تصوير: أحمد حصري، International Pictures، وغيرهم
حياة الوزارة والجمارك: دعد بيسار غلايني وهلا قميريس
تنفيذ وإخراج: JAMIS creation house gsm: 03/902168 Tel/fax: 01 334337
طباعة: Print-house
شارك في التحرير: جنين ضو، رودولف شيخاني، هلا سالم، سهير أصطه، دعد غلايني، ماريا نلبنديان، أكرم شديد، غالب أبو زين وفريق العمل في المعهد المالي

Thumbs.db